جامعـة قاصـدي مربـاح ورقـة

كلية الحقوق و العلوم السياسيـة

قسم العلوم السياسية

التنمية الانسانية من منظور التمكين السياسي للمرأة العربية

دراسة حالتي الجزائر و تونس

مذكرة مكملة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص : تنظيم سياسي و اداري

اعداد الطالبة :

بلعربي هاجر

اشراف الأستاذة :

د. شليغم غنية

السنة الجامعية : 2017/2016 م

شكر و عرفان

الحمد لله وحده له ملكوت كل شئ بيده التيسير و التوفيق فبفضله تتم الصالحات و بتوفيقه تدرك الغايات أنار دربي و وفقني لكتابة هذه المذكرة و أعانني لما فيه الخير و الفلاح . و لقوله صل الله عليه و سلم

" مَنْ لمْ يشْكُر النَّاسَ لَمْ يشْكُر الله "

أقدم الشكر الجزيل أولا للدكتورة الكريمة و المحترمة " شليغم غنية " و التي كانت لي معلمة نصوحة و صبورة و أعانتني و بذلت جهدا من أجل انجاح و انجاز أفضل عمل في أبهى صورة . كما أقدم شكري الى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي .

و الى كل من وقف بجانبي من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة ، لكم مني فائق الاحترام و التقدير .

الاهداء

الى من خجلت الجنة تحت قدميها و كانت سببا في دراستي و نجاحي و التي غمرتني تشجيعا و حنانا ، أمي أطال الله في عمرها

الى من ضحى بحياته من أجل اسعادي و لم يبخل عليا بالدعم و العطاء ، أبي أطال الله في عمره

الى سندي في الحياة منبع قوتي و شجاعتي و مصدر فخري و اعتزازي و لهم منتهى حبي و خالص مودتي اخوتي كل واحد باسمه

الى كل زملاء الدراسة و كل الأساتذة الذين درسوني من الليسانس إلى الماستر

بلعربي هاجر

مقدمة

عرفت الإنسانية العديد من التطورات و التغيرات مست مختلف الميادين الاقتصادية السياسية و الاجتماعية... الخ ، فما نشهده اليوم هو حصيلة لماضي عصيب عمل الإنسان بجهد كبير للتخلص من كل ما يؤرق نجاحه ، كونه نجح في بعضها و مازال يبحث في تطوير و إنجاح الأخرى منها لتوفير قدر اكبر من الرفاهية المادية لتلبية حاجاته .

ثم أدرك الإنسان أن التطور الحقيقي الذي لابد أن يعمل من أجله هو تنمية الإنسان في حد ذاته حيث تعتبر التنمية الإنسانية من مواضيع الساعة التي استحوذت على اهتمام و تفكير الكثير من المفكرين والممارسين ذلك لأن الإنسان يعتبر الثروة الحقيقية للأمم و سر نهضتها و تقدمها ، وبهدف مواكبة احدث التطورات . و لم يشهد التاريخ المعاصر للمجتمع الإنساني صراعا اجتماعيا مثلما شهد في عمل المرأة و قد استلزم الأمر وقتا طويلا إلى أن آمنت الشعوب بأن عمل المرأة و مشاركتها في تسيير الشؤون العامة دون تمييز تشكل المعنى الحقيقي للديمقراطية ، فهو يشكل مؤشرا للحداثة و ارتباط تمكينها بمستوى ديمقراطية الأنظمة السياسية و تطور المجتمعات . فضرورة تمكين المرأة من حقوقها و تفعيل قدراتها بشكل أكثر ايجابية و إنتاجية هو موضوع متفق عليه عند أغلبية الباحثين ، دواعيه لا تكمن فقط في المجتمعات الإسلامية و العربية ، كما يروج لذلك الكثيرون ، ولكن أيضا في الدول التي قطعت شوطا هائلا في التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة. فالمرأة في الغرب لازالت تعاني من مشاكل جمة وأزمات مستحكمة برغم انجازات تحريرها وتمكينها.

أهمية الدراسة :

تتميز التنمية الإنسانية بالتشعب لذلك ازداد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة باعتبارها عملية بناء حضاري و عملية شاملة و مستمرة تهدف إلى تحقيق الرفاهية في المجتمعات و أداة تعكس مدى التطور الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي في هذا الأخير و مشاركة النساء في البناء الحضاري لتلك المجتمعات صار لا يقل أهمية عن مشاركة الرجال باعتبار أن تقارير التنمية الإنسانية جعلت منها مؤشرا رئيسيا لقياس مدى تطور البلدان ، ذلك لان وضعية المرأة في المجتمعات العربية تحتم علينا الدراسة في هذا المجال من خلال البيئتين الداخلية و الخارجية و البحث في إمكانية مساهمة التمكين السياسي للمرأة في تحقيق التنمية الإنسانية قي المنطقة العربية و في الجزائر و تونس خاصة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لرصد و تحليل واقع المرأة في الدول العربية خاصة في كل من الجزائر و تونس ، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من اجل تمكين المرأة سياسيا في المنطقة ، و محاولة تسليط الضوء على المعوقات التي لا تزال تعيق رقي المرأة ، و الإستراتيجية المتبعة للنهوض بمكانتها . بالإضافة الى البحث و الاطلاع بطريقة موضوعية عن مشاركة المرأة الجزائرية والتونسية في المجال السياسي ليس كما و حسب ، إنما تنزع الدراسة إلى تفسير الأسباب التي تعرقل تمكين النساء سياسيا في البلدين من جهة ، وضعف التمثيل النسوي في مختلف مراكز صنع القرار السياسي من جهة أخرى ، إضافة إلى مدى تأثير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على ذلك ، علما أن هذا يتطلب معرفة طبيعة هذه المشاركة وأشكال تطورها المختلفة .

تهدف الدراسة إلى معرفة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعين التونسي والجزائري ومحاولة التحقق من أن التغيرات السياسية التي حدثت في الدولتين والتحولات الجديدة التي ميزت الظاهرة الديمقراطية فيهما ، أدى إلى دخول المرأة لميادين جديدة ومشاركتها و بالتالي تمكينها سياسيا .

أسباب اختيار الموضوع :

إن طرح موضوع معين قصد البحث العلمي ليس عبثاً ، بل تمليه دوافع و محفزات موضوعية تمهد الطريق أمام كل باحث يحاول فهم ظاهرة معينة ، وتكمن أسباب اختيار الموضوع فيما يلي :

- **الأسباب الذاتية :**

جاءت كرغبة من الباحثة في سبيل فتح نقاش أكاديمي على هذا الموضوع الذي أخذ يتسع و ينتشر في الوسط العربي خصوصا و أن هذه الدول (الدول العربية) باتت تنادي بهذا الموضوع كغيرها من الدول الغربية ، من خلال الاستفادة من دراسات الجندر التي بدأ الاهتمام بها في المنطقة العربية و الاستفادة من طاقات النساء التي يمكنهن القيام بأدوار اجتماعية و سياسية و تنموية .

- **الأسباب الموضوعية :**

نظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع التمكين السياسي و التنمية الإنسانية على الساحة السياسية كان هذا السبب الرئيسي وراء اختيار هذا الموضوع و ذلك من خلال تسليط الضوء على الواقع الحقيقي للمرأة و تأثير التمكين السياسي لها في تحقيق مستويات عليا من التنمية الإنسانية في المجتمع العربي .

أدبيات الدراسة :

1- **الدراسات الأكاديمية** : أغلب دراسات و كتابات قضايا المرأة العربية كانت تخص المشاركة السياسية للمرأة ، لكن نادرا ما يتم ربطها بالتنمية الإنسانية . حيث هناك بعض الدراسات التي تقترب في تناولها لموضوع بحثنا ، ومن هذه الدراسات نذكر أهمها :

- دراسة للباحثة " **فرقاني فتيحة** " بعنوان " **المعرفة و دوروها في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي** " ، وهي أطروحة دكتورا في التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة الجزائر 3 . تطرقت الباحثة فيها الى الاشكالية الرئيسية التي مفادها : **كيف يمكن أن تساهم المعرفة في تحقيق التنمية الانسانية في الوطن العربي** ؟ و تطرقت الباحثة الى مجموعة من الفرضيات ركزت في مجملها على الوضعية الحالية للمعرفة في الوطن العربي وما تتضمنه من فجوات أثرت سلبا في مسارات و سياقات التنمية الانسانية . و انتهت الدراسة بأن لتحقيق التنمية الانسانية لابد من الاهتمام الأكثر فاعلية و تأثيرا في كل ما سبق وهو اعطاء مجال اوسع للحريات ذلك لأنها مرتكز الأداء الثنائي الصارم و الفاعل للمعرفة و التنمية . وهو ما يكون من خلال رفع كل القيود و الحواجز السياسية و الاجتماعية التي اسهمت في تدهور فاعلية و تفعيل هذه الثنائية .
- سهام بن رحو ، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر و تونس من الاستقلال الى 2004 ، تطرقت فيها الباحثة الى الاشكال التالي : **بماذا يختلف مستوى المشاركة السياسية للمرأة التونسية عن المرأة الجزائرية ؟و ماهي العوامل المتحكمة في واقع المشاركة السياسية للمرأة في البلدان** ؟ و للإجابة عن هذا الاشكال تطرقت الى فرضيتين مفادهما : كلما كان الوسط الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع قائما على التمييز السلبي بين الرجل و المرأة انخفضت

مشاركتها في المجال السياسي . أما الفرضية الثانية كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة زادت مشاركتها في المجال السياسي . و خلصت الى النتائج التالية :

رغم تفهم كلا المجتمعين التونسي والجزائري لانشغالات المرأة، إلا أن الواقع الاجتماعي يشير إلى محدودية مشاركتها في الحياة السياسية و وجود فرق وتباين كبيرين بين ما يتم تداوله في الخطاب الرسمي وما تعيشه المرأة في الواقع ، فالمشكلة الرئيسة لا تكمن في وفرة القوانين بقدر ما تكمن في ذهنية صانع القرار التونسي و الجزائري الذي لم يستطيع التخلّص لحد الآن من نظرته التقليدية النمطية عن المرأة و دورها في المجتمع

- دراسة للباحثة " **كهينة جربال** " بعنوان " **التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب و الممارسة (الجزائر ، تونس ، و المغرب)** " و هي مذكرة ماجستير ، تخصص تنظيم إداري و سياسي جامعة مولود معمري تيزي وزو . تطرقت فيها الباحثة الى الاشكال التالي : **الى أي مدى ساهمت المكتسبات القانونية و الخطابات الرسمية للنخب السياسية المغاربية في تجسيد التمكين السياسي للمرأة المغاربية ، القادر على اشراكها فعليا في عملية التنمية الشاملة** ؟ و للإجابة عن هذا الاشكال تطرقت الباحثة الى مجموعة من الفرضيات مفادها : يوجد علاقة بين تطور دراسات حقوق الانسان خلال تسعينيات القرن العشرين ، و بروز مفهوم التمكين السياسي للمرأة كأحد أهم الأهداف الاستراتيجية التي جاءت بها المقاربة الجندرية ، أما الفرضية الثانية : كلما زادت الضغوط الأجنبية بخصوص تمكين المرأة من مجمل حقوقها ، اتجهت الدول المغاربية لمضاعفة النصوص القانونية و الخطابات الرسمية حول التمكين السياسي للمرأة . و خلصت الدراسة الى أن ضعف تمكين المرأة سياسيا في الدول مغاربية يعود الى تنامي و تزايد جملة من المعوقات الثقافية- الدينية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الاعلامية .

2- **التقارير** : مثلت التقارير الدورية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة في نشرها بدءا من 1990 ، بمثابة المرجع الأساسي لكل الدراسات التي تناولت أو أضافت بالتحليل النظري أو التطبيقي موضوع التنمية الإنسانية ، و مختلف المواضيع ذات الصلة بالتمكين السياسي للمرأة .

- **تقارير التنمية الإنسانية :**

هي مجموعة تقارير سنوية تصدر عن برنامج الأمم المتحدة يعدها خبراء ينتمون إلى اغلب الدول المنظمة لمنظمة الأمم المتحدة و تتناول قضايا لها بعد عولمي ، و تهم اغلب الدول و عادة ما تركز على القضايا المشتركة بين كل الدول و التي تهدد الإنسان في وجوده ، و دأبت هذه التقارير ترتيب الدول من حيث مستوى التنمية الإنسانية .

- **تقارير التنمية الإنسانية العربية :**

- مجموعة تقارير يقوم بوضعها مجموعة من الباحثين العرب بشكل مستقل مع دعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يترأس مجموعة المحررين الدكتور نادر فرجاني.

- يحدد التقرير الأول لعام 2002 النواقص في البنية المجتمعية العربية التي تعوق بناء التنمية الإنسانية : الحرية وتمكين المرأة وبناء القدرات الإنسانية وخاصة المعرفة. كان التقرير الأول شديد الوطأة حيث بين في مجمله أن العرب متخلفون عن مسيرة العالم بحيث إن الدخل القومي الإجمالي لإسبانيا يفوق الدخل القومي الإجمالي لكل الدول العربية. وقد تم الحصول على هذا التقرير المكتوب باللغتين العربية والإنكليزية مليون مرة من الإنترنت لاحتوائه على تشريح للنقص في الحرية والتعليم وتمكين النساء وهي الأشياء التي حكمت على العالم العربي بالتخلف. أثار هذا التقرير الكثير من الجدل الواسع حول مدى مصداقيته وعلميته واتهمه البعض بأنه لسان الغرب الناقد للعرب لكن باللغة العربية .

- التقرير الرابع عام 2005 تناول قضية عدم المساواة الاجتماعية بين الجنسين كعائق أمام التنمية الإنسانية في العالم العربي. التقرير الخامس عام 2009 تناول قضية أمن الإنسان في الدول العربية ، وتوصل هذا التقرير إلى أن قلة الأمن من أهم المعوقات التي تؤخر التنمية في العالم العربي.

إشكالية الدراسة :

باعتبار أن موضوع التنمية الإنسانية و التمكين السياسي للمرأة من المواضيع التي استحوذت على اهتمام كبير و من المواضيع النشطة على الساحة العلمية و الارتباط الوثيق الذي يصل بين بناء التنمية الإنسانية و تمكين المرأة و مشاركتها في الحياة السياسية ، ومن هنا يندرج الإشكال التالي :

- **إلى أي مدى يمكن اعتبار التمكين السياسي للمرأة أداة فعالة في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي عامة و تونس و الجزائر على وجه التحديد ؟**

و يندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي :

- ✓ فيما تتمثل التنمية الإنسانية و التمكين السياسي ؟
- ✓ ما هي المقومات الأساسية لتمكين المرأة العربية سياسيا ؟
- ✓ كيف يحقق التمكين السياسي للمرأة العربية التنمية الإنسانية ؟
- ✓ فيما تتجسد معوقات و سبل النهوض بالتنمية الإنسانية و التمكين السياسي للمرأة ؟
- ✓ ما هي علاقة التنمية الإنسانية بالتمكين السياسي ؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على الاشكالية السابقة ارتأينا صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ تعترض العادات و التقاليد تمكين المرأة العربية و مشاركتها سياسيا .
- ✓ أسهمت حركات التحرر في تفعيل و تأكيد دور المرأة و جعلها قادرة على خوض المجال السياسي بفعالية .
- ✓ يرتبط تمكين المرأة العربية سياسيا ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية الإنسانية .
- ✓ ان الوسط الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع التونسي و الجزائري قائما على التمييز السلبي بين المرأة وبين الرجل لذلك كانت مشاركتها في المجال السياسي منخفضة .

مناهج و مقاربات الدراسة :

لكون الظاهرة السياسية الاجتماعية ، ظاهرة معقدة و مركبة من ناحية ، و متعددة الأبعاد و المتغيرات من ناحية أخرى ، فمن الصعب دراستها من خلال منهج أحادي ، و عليه استعنا بالمناهج و المقاربات التالية :

1. **المنهج الوصفي** : هو طريقة من طرق الإحاطة بالظاهرة بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة . تم الاعتماد عليه في وصف الظاهرة المدروسة ، و تصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات مقننة عن المشكلة و تصنيفها ، و تحليلها ، و من ثم تقويمها .
2. **منهج دراسة الحالة** : هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة ، سواء كانت فردا أو مؤسسة آو نظاما اجتماعيا ، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع الحالات التي مرت بها و ذلك بقصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها عن الوحدات المتشابهة
3. **مقاربة التمكين السياسي** : هو عملية مركبة ، تتطلب تبني سياسات و إجراءات و هياكل مؤسسية قانونية ، بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة و ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع ، و في المشاركة السياسية تحديدا .

و لا يقصد بالتمكين السياسي للمرأة هنا المشاركة في أنظمة الحكم القائمة بل التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم

أقسام الدراسة : لمعالجة الاشكالية و لتغطية الفرضيات في مستوى التحليل اعتمدنا خطة تتكون من ثلاث فصول : يعالج **الفصل الأول** الاطار النظري و المفاهيمي للتنمية الانسانية و ذلك من خلال التعرف على المحددات المفاهيمية للتنمية الانسانية ، و مقتضيات التنمية الإنسانية ، و بالإضافة الى مؤشرات قياس التنمية الانسانية . و يتناول **الفصل الثاني** الجهود العربية و الدولية لتمكين المرأة سياسيا من خلال الاطار المفاهيمي للتمكين السياسي للمرأة و المقومات الأساسية لتمكين المرأة سياسيا ، و التطرق الى الجهود الدولية و العربية لتمكين المرأة في المجال السياسي ، و أخيرا ترسيخ مشاركة المرأة السياسية .**أما الفصل الثالث** من الدراسة فقد تناول واقع تمكين المرأة سياسيا في كل من الجزائر و تونس من خلال التطرق الى حقوق المرأة في النصوص القانونية ، و مشاركتها في الاستحقاقات الانتخابية و استراتيجية النهوض بمكانتها سياسيا في الجزائر و تونس ،و رهانات و معوقات التمكين السياسي للمرأة لكلا البلدين .

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للتنمية الإنسانية

يعتبر موضوع التنمية الإنسانية من مواضيع الساعة، التي استحوذت على اهتمام وتفكير الكثير من المفكرين والممارسين، حيث يعتبر الإنسان الثروة الحقيقية للأمم وسر نهضتها، وتقدمها، فهو القادر على اكتساب المعارف والقدرات وتسخير رأس المال العيني. وفي ظل مجتمع تسوده العولمة وذوبان الهوية يبقى الاستثمار البشري خير استثمار لتحقيق الرفاهية والحياة الطيبة حيث لابد من الاهتمام بالفرد وتحسين قدراته والاستثمار فيه من خلال الصحة والتعليم وتحسين مستويات المعيشية، وهذا بهدف مواكبة أحدث التطورات، فالتنمية البشرية اهتمت وركزت في دراساتها على الافراد الذين يمتلكون القدرة على التجديد والتطوير والإبداع من هنا يصبح قوة دافعة للتقدم والرقي . وهذا ما حاولت مناقشته في هذا الفصل من خلال:

- المبحث الأول: المحددات المفاهيمية للتنمية الانسانية
- المبحث الثاني: مقتضيات التنمية الإنسانية.
- المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنمية البشرية.

المبحث الأول : المحددات المفاهيمية للتنمية الإنسانية

يعد مفهوم التنمية الإنسانية من المفاهيم التي لاقت رواجا كبيرا في القرن 20، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة يما يسمى بـ "التنمية" لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المحاور التالية:

أولا : تعريف التنمية:

في مدلولها اللغوي مشتقة من نمى، ينمي نميا نميا (بتسكين الميم وكسرها) ونما ونمية المال وغيره زاد وكثر، ونمى (بتشديد الميم المفتوحة) تنمية الشيء: جعله ناميا، وأنمى إنماء الشيء: زاده فأنمى هو أي زاد، وعموما فإن اختلاف استعمالات لفظ "التنمية" تحيل على معان متقاربة ومتداخلة فيما بينها هي: الزيادة والكثير والعلو والارتفاع والاتساع. [1]

في حين يرى الاصمعي ان التنمية من قولك " تمنيت " الحديث محققا أي بلغته على وجه الإصلاح والخير ف "أنميه، تنمية " أي بلغته على وجه النميمة والإفساد. [2]

بينما يأتي في اللغة الإنجليزية مصطلح التنمية "Development " من الفعل "Develop" ومن معانيه أن يوسع أو يوضح أو يظلم أو يكشف عن أو يطور.[3]

وكان أول من استعمل هذا المصطلح هو بوجين ستيلي (Boujine Sttelli) عندما اقترح خطة تنمية العالم عام 1889 .

وقد كان من أبرز دعاته الاقتصادي البريطاني المعروف بأدم سميث (Adam Smith) حيث أطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة تسمى في مجملها عملية التنمية.

فمصطلح التنمية من المصطلحات ذات المعاني الواسعة التي يصعب تعريفها بشكل محدد، وذلك لاتساع استخدام المفهوم وتطور دلالاته.

أما المدلول الاصطلاحي فقد اختلف المتخصصون والمفكرون باختلاف تخصصاتهم حول تحديد مفهوم التنمية فقد ورد عن هيئة الأمم المتحدة عام 1955 عن التنمية بأنها " العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا معتمدا أكبر اعتماد

---

[1] – رضا أحمد، **معجم متن اللغة**. بيروت: دار مكتبة الحياة، 1960، ص 320.

[2] – جمال الدين بن مكرم ابن منظور ابو الفضل، **لسان العرب**، ج14، ط3، بيروت دار إحياء التراث العربي، (و.ت.ن)، ص297.

[3] – فرقاني فتيحة، **المعرفة ودورها في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التخصص تنظيم سياسي غداري، جامعة الجزائر 2016.

ممكن على مساهمة الجماعات المحلية ".[1]

1) فقد ورد عن هيئة الأمم المتحدة عام 1955 عن التنمية بأنها العملية المرسوم لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا معتمدا أكبر اعتماد ممكن على مساهمة الجماعات المحلية [2]

في حين اعادت هيئة الأمم المتحدة عام 1956 "تعريف التنمية" بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع. [3]

فقد اعتبرت هيئة الأمم المتحدة ان أفراد المجتمع يساهمون كذلك في تحقيق التنمية بطريقة فعالة كما تعتبر التنمية بأنها " عملية تستهدف إيجاد ظروف التقدم الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع كله بمشاركته النشطة عن طريق أفراده وجماعاته و هيئاته ، مع الاعتماد بأقصى درجة على مبادرة هؤلاء الجماعات و الهيئات". [4]

ففي هذا التعريف انتقل مفهوم التنمية من المفهوم السطحي البسيط الذي يركز على مساهمة الدولة ودورها الفعال في تحقيق التنمية ، إلى التعريف الذي يقدم جهود أفراد المجتمع على جهود الحكومة إلا أن القضية هنا ليست قضية تقديم أو تأخير بل هي قضية تنسيق وتكامل ، و هذا في الواقع ما ينقص كثيرا من الجهود المبذولة في المجتمعات، و من ناحية أخرى فإنه اذا كانت الهيئة قد ركزت عمليات التنمية وأهدافها على النهوض بالأحوال الاقتصادية و الاجتماعية في تعريفها الأول ، ثم عادت و أضافت إلى هذين البعدين بعد ثالث وهو الأحوال الثقافية ،فإن كل من التعريفين قد تجاهلا البعد السياسي في حين ربط مفهوم التنمية كذلك بكيفية استغلال الموارد الطبيعية ، حيث تعتبر التنمية من هذ الجانب بانها الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة. [5]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول إن هناك حقيقة أساسية مفادها ان التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية و البشرية، وهي بذلك عبارة عن " مجموع عمليات مخططة وموجهة في

[1] – حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصايا. ساسيا. اداريا بشريا**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص8

[2] – خيري خليل الجميلي ، **التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)**. الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2009، ص08.

[3] – حسين عبد الحميد احمد رشوان ، **المرجع السابق** ، ص8

[4] – خيري خليل الجميلي، **المرجع السابق**، ص14.

[5] – سعد طه. **علام، التنمية والدولة**، القاهرة: دار طيبة، ،2003 ص109.

مجالات متعددة ، تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه لمواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقليات ، وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو في المجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد. [1]

إلا أن الكثير من الباحثين يقعون في لبس وتداخل في المفاهيم حول هذا المصطلح حيث يخلطون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المتشابهة له، سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح "النمو" أو من حيث التشابه في المدلول .

ثانيا: تعريف التنمية الإنسانية:

إن الاهتمام بالعنصر البشري يعد وسيلة فعالة للتنمية كونه المحرك الأساسي وبمعنى أشمل هو عصب التنمية، فقد أصبح أغلي ما تملكه الدول هو ثروتها البشرية، لأنه يتوقف عليها تقدم المجتمعات وتخلفها وهو الذي يمتلك القدرة على الابداع والتطوير.

فقد فرض مصطلح التنمية الانسانية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات من القرن العشرين، تم تعويض مؤشرا الناتج المحلي الإجمالي بمؤشرات حديثة للتنمية ولعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح .

مع صدور اول تقرير للتنمية البشرية عام 1990 نقطة تحول بؤرة الاهتمام من الاقتصاد بمختلف أبعاده المادية إلى المورد البشري بمختلف أبعاده الإنسانية ، حيث جاء فيه [2]: هي عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود و تتغير بمرور الوقت ، أما من حيث المبدأ فإن مستويات التنمية تتركز في الخيارات الأساسية الثلاثة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل ، و أن يكتسبوا المعرفة و أن يحصلوا على المواد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال "

و تجدر الإشارة إلى ان التقرير التنمية البشرية لعام 1993 يعرف التنمية البشرية على أنها " تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس " وتنمية الناس تعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج و خلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعا واسع النطاق و عادلا، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها.[3]

---

[1] – محمد شفيق ، **التنمية و المتغيرات الاقتصادية قراءات في علم الاجتماعي الاقتصادي** . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،1997. ص ص(17-18)

[2] – UNDP.Human development report 1990, New York : oxford University press 1990,P09.

[3] – تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، نيويورك ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،1993، ص 3.

هذا ما يعني أن التنمية الانسانية تؤكد على الاستثمار في البشر لخلق كادر بشري مؤهل يستطيع أن يتعايش مع تحديات العصر، وإن ذلك يتم من خلال زيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية و الدخل، والتشغيل وغير ذلك، فالتنمية البشرية تتعلق بقدرة الناس على العيش طويلا والوقاية من الإصابة بالأمراض والتعلم والتحرر من الأمية ونقص الأغذية والتمتع بالحريات المدنية والسياسية ، أي ان التنمية التي تؤكد على جانبين ، احدهما : هو تشكيل القدرات البشرية في مجالات الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه ، والأخر : هو تمكين البشر من استثمار قدراتهم سواء للتمتع في أوقات الفراغ او في الإنتاج او المساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ثالثا: الإطار المرجعي للتنمية الانسانية

تعد ظاهرة التنمية من الظواهر الحديثة نسبيا، اذ تعود على وجه التحديد إلى النصف الثاني من القرن العشرين، ففي هذه الفترة كان مفهوم التنمية يتأرجح بين مفاهيم ومصطلحات عديدة، بل ويختلط بها وكانت تطغى عليها التفسيرات الاقتصادية، ومن هنا كان هناك خلط كبير بين التنمية ومفاهيم أخرى، إذ كانت تعابير التنمية الاقتصادية والنمو قد اعتبرت بشكل عام متشابهة، واستخدمت دون تمييز واعتبر مفهوم التنمية مشابها لمفهوم النمو الاقتصادي.[1]

لقد نشا علم التنمية الانسانية في الولايات المتحدة الامريكية ولكنها لم تبدأ من فراغ فقد بدأت جذورها في سلوكنا اليومي الواقعي أكثر من وجودها في عالم البحث والنظريات، فبدايتها الأولى بدأت في الترجمة اللغوية وذلك كان في التسعينيات من القرن العشرين، ليتطور هذا العلم فيما بعد ليشمل عدة مجالات أخرى تركز فيها على الطاقة البشرية بالدرجة الأولى

1- التنمية البشرية عند الكلاسيك وبعد الحرب العالمية الثانية:

في هذه الفترة كانت التنمية تستخدم بالتوازي مع مصطلحات أخرى كالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الإجمالي الذي يؤدي حتما الى زيادة الدخل الفردي الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة، وبالتالي تحقيق استقلال اقتصادي بالإضافة إلى الاستقلال السياسي المحقق آنذاك.

ولعل أهم النظريات التي اعتبرت عملية التنمية بانها عملية اقتصادية "النظرية الكلاسيكية " واهم أقطابها:

أ – ادم سميث A. Smith / ب – ريكاردو Ricard /جـ – مالتس Malthus

[1]: رياض عزيز هادي، **المشكلات السياسية في العالم**، بغداد: جامعة بغداد، ط 2، 1989، ص 111.

فقبل مئتي عام استهل آدم سميث كتابه الشهير " تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم " بأن اجمالي العائد القومي منتج من العمل – وميز تمييزا قاطعا بين التكاثر المالي الذي يعني امتلاك الأصول النقدية والمالية وبين تراكم الرأسمالي للأصول الإنتاجية المادية اللازمة لزيادة انتاج المجتمع وبالتالي كل انتاج ليس تشكيلا لما يجده الانسان في الطبيعة، والانسان وحده بعمله الذهني والمادي يقوم بإعداد ما يحتاج اليه في حياته للارتقاء بالحياة. [1]

وتعتبر هذه النظرية كلا من رأس المال والسكان بأنهما مكونات وعناصر اقتصادية تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية، ليبدأ الكتاب الاقتصاديين في الحديث عن العلاقة بين البشر المتكاثرين وبين موارد الطبيعة ليجد أنهم انقسموا الى مدرستين:

الأولى: السكانيين الذين يرون في زيادة السكان الخير و يمثلها ريكاردو .

الثانية: وأشهر أصحابها مالتس الذي رأى النمو الاقتصادي سيكون بمعدلات أقل من معدلات السكان ومن هنا دعا إلى تحديد النسل، وهكذا يرى المؤلف ان الأوائل من الاقتصاديين الذين ركزوا اهتمامهم على الإنتاج أخذ عنصر العمل محلا بارزا في فكرهم.

نستطيع القول ونحن نضع الإطار التاريخي لطهور التنمية البشرية بأن عمل البشر مصدر الثروة كلها كما أن هناك النظريات الحديثة التي أشارت إلى أهمية الاستثمارات الخارجية دورها في تحقيق التنمية.

كما اضافت النظرية الكينزية عنصرا جديد له أهمية في احداث التنمية من الجانب الاقتصادي وهو الطلب الفعال.[2]

وعليه تم النظر إلى العنصر البشري في هذه الفترة كوسيلة للتنمية. [3]

فمنذ فترة الخمسينيات من القرن العشرين كان التركيز على تعظيم الناتج القومي الإجمالي، وهذا بهدف الخروج من النفق المظلم الذي عانت منه الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي خروج الدول التي شاركت مصدومة من الدمار الاقتصادي والبشري الهائل.

فقد اعتقدت الدول المستعمرة:" أن سيطرتها على المواد الأولية أو الشروات الطبيعية للدول المتخلفة، يعتبر من الطرق المؤدية إلى ثروة الأمم ". [1]

---

[1] مريبعي سوسن، **التنمية في الجزائر، الواقع والافاق،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2012-2013،) ص 111.

[2]- طارق السيد، **علم اجتماع التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .2007 ص 86

[3] - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، عمان: دار جلة ،2008 ص 43

استمر الخلط في فترة الستينيات بين النمو والتنمية الاقتصادية فعلى الرغم من الاختلاف الذي ظهر من خلال التأكيد على أن النمو كمي، وإن التنمية تعني تغييرا نوعيا في بنية الاقتصاد وذلك عن طريق تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية، مثل درجة التوسع في الطاقة الإنتاجية، ودرجة غنى المجتمع المعني، إلا أن كل معايير الاختلاف هذه تتمحور حول الزيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي.[2]

أما في فترة السبعينيات (التنمية الإنسانية) ونتيجة لظهور وتنوع المشاكل السياسية والاجتماعية التي رافقت التنمية الاقتصادية خلال الخمسينيات و الستينيات ، بما في ذلك ارتفاع نسبة الفقر ،وتزايد عدم المساواة بين الطبقات ، وكذلك زيادة الجريمة و الحرمان والتبعية وظهور نمط جديد من مشكلات الصحة، فضلا عن المشاكل المرتبطة بالبيئة مثل التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية ، الامر الذي أدى حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها ،تمخضت عن إعادة تعريف مفهوم التنمية واستراتيجياتها من خلال المؤتمرات الدولية والجهود المبذولة على الصعيد الوطني والدولي . إذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الاستراتيجية للتنمية) عام 1970 وجاء في ديباجة هذه الاستراتيجية " أن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها ". [3]

وأكد مؤتمر (ستوكهولم) المنعقد عام (1972) على التنمية البيئية من خلال تناول قضايا النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية وحماية البيئة، وتأكيدها على التهديد الذي يشكله النمو الاقتصادي والتلوث الصناعي بالنسبة للبيئة الطبيعية، إن الفقر يشكل تهديدا كبيرا لكلا من الرفاه البشري والبيئة.[4]

وهو ما دفع إلى التأكيد على قضايا الفقر من خلال ولادة منهج تنموي جديد هو منهج الحاجات الأساسية (**Basic Needs Approach**) الذي طرحه مؤتمر منظمة العمل الدولية(**International Labor organization**) عن الاستخدام في العالم المنعقد عام 1976، إذ رأى المؤتمر الأول و الثاني أن هذا المنهج بديلا تنمويا يهدف إلى إعادة توجيه الاستراتيجيات التنموية إلى ترقية فرص الاستخدام الدائم المرضي مجتمعيا والمجزي عائدا، وتوجيه الناتج المحلي الإجمالي لصالح اشباع الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع والاهتمام بحاجات الفئات الأفقر من السكان.[5]

---

[1]– عبي الطراح وغسان سو ، **التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة**. بيروت : دار النهضة العربية ،2004 .ص 19.

[2]– إسماعيل صبري عبد الله **التنمية المستقلة : محاولة تحديد مفهوم مجهول** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987. ص 25.

[3] – عزيز رياض هادي. **المرجع سابق**. ص 114.

[4]– رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، **المرجع السابق** ، ص 46.

[5]– نادية حجاب و **آخرين دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** بغداد: بيت الحكمة، 2001 ، ص71.

ويمكن تقسيم الحاجات الأساسية إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هي: [1]

- ✓ الحاجات الأساسية المادية الفردية: وتضم عناصر مثل الغذاء والملبس والمأوى.
- ✓ الحاجات الأساسية المادية العمومية: وتضم عناصر مثل الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة.
- ✓ الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية والمشاركة السياسية وحقوق الانسان.

وعليه فإنه تنتج المزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي، بل كأهداف هامة في حد ذاتها، قادت إلى تطور مفهوم التنمية ليضاف له مفهوم الشمول، وأصبح هناك ما يعرف بالتنمية الشاملة، وكان لفظة التنمية بدون إضافة شاملة لم تكن تدل على الشمول، وعلى العموم كان يقصد بمفهوم التنمية الشاملة تلك العملية التي تشمل جميع أبعاد حياة الانسان والمجتمع وتغطي مختلف المجالات والتخصصات.

يوصف عقد الثمانينيات، بأنه عقد التنمية الضائعة إذ أن المأزق التنموي الذي مرت به الدول النامية في هذه الفترة كبيرا ويعود ذلك إلى عدة أسباب تمثلت بالتباطؤ الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي، فضلا عن الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط إلى معدلات غير مسبوقة ، وكذلك تفجر أزمة المديونية عام 1982، التي قادت إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة ، وزيادة تكاليف خدمة الديون وبالتالي المزيد من الهبوط في أسعار السلع، الأمر الذي انعكس على الدول النامية التي أصبحت تدفع أكثر فاكثر مقابل خدمة ديونها واخذت تستلم أقل فأقل مقابل صادراتها من السلع و المواد الأولية. [2]

ويصف تقرير (لجنة الجنوب) عقد الثمانينيات بأنه (عقد من التنمية في الاتجاه المعكوس)، فلم تتم إعادة التوزيع المتوقعة، ولم يتحقق النمو المرجو وأصبحت إمكانات التنمية أسوأ مما كانت عليه قبل سياسات التثبيت والتكيف. [3]

الأمر الذي أدى إلى أن تركن سياسات التثبيت هذه البشر في الصف الثاني، وأصبح الهم الأساسي هو النمو الاقتصادي بغض النظر عن اثار هذه السياسات على الفئات الاجتماعية المختلفة. [4]

إلا أنه بداية من تسعينيات القرن العشرين تنامى الوعي بقيمة الانسان هدفا ووسيلة، وذلك انطلاقا من أفكار الاقتصادي الهندي امارتيا سان **Amartya San** وزميله محبوب الحق حيث أصبح الفرد من أهم قواعد التنمية مثله مثل باقي الركائز الأخرى،

[1]– محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية جسر التنمية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. 2002، ص 4.

[2]– عبد الخالق عبد الله. **العالم المعاصر والصراعات الدولية**. **الكويت** . (د.ب.ن) عالم المعرفة 1989، ص 189.

[3]–تقرير لجنة الجنوب، **التحدي امام الجنوب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990 ص 121.

[4]– جورج القصيفي، **التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون**، نقلا عن (محمد عابد الجابري واخرين، التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995) ص83.

فقد بدأت النظرية الاقتصادية تهتم بالإنسان بوصفه موردا هاما من الموارد الاقتصادية وأصبح التركيز على تراكم راس المال البشري كما تراكم المادي فقد لخص **Alain Dulus** الركائز التي تبنى عليها التنمية في:[1]

أ – السلع والخدمات ب – عملية الإنتاج جـ – المنظمة د – نظام المعلومات هـ – الفرد

وبهذا تطور الفكر الاقتصادي التنموي حيث أعاد التركيز على الانسان والمادة على وضعه الصحيح حيث تم وضعه في بؤرة النشاط الاقتصادي وضاعف الجهود المبذولة لتحسين قدراته وزيادة مهاراته لتحقيق العملين التنموية ليتطور بعد ذلك مفهوم التنمية إلى التنمية الموارد البشرية ثم التنمية الانسانية. [2]

وبذلك أصبح الفرد الدعامة الأساسية مثله مثل باقي الموارد الأخرى.

وفي عام 1990 تبنى برنامج الأمم المتحدة للإنماء مفهوما للتنمية البشرية بمقتضاه أصبح الانسان هو صانع التنمية وهدفها. وذلك باعتبار البشر هم الثروة الحقيقية للأمم. [3]

رابعا: التنمية الإنسانية والتنمية البشرية (الفرق)

رغم شيوع استعمال التنمية البشرية بالعربية كترجمة لمصطلح انجليزيHuman developpement الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي ومثل نقله قفزة نوعية في الفكر التنموي، إلا أن التنمية الإنسانية هي التعريب الاصدق من المضمون الكامل و الأصل للمفهوم ، وقد فضل التعبير الإنساني لمصطلح البشرية ، ويمكن انشاء تفرقة بين كلمتي البشرية والإنسانية فالأولى تمثل مجموعة من الكائنات والثانية تمثل حالة راقية من الوجود البشري ،فلفظة الإنسانية تعبير عن سمو الوجود البشري ،في القران الكريم يستخدم لفظ الانسان في مواضع المسؤولية والتكريم بينما يستعمل لفظ البشر لوصف مجموعة من المخلوقات .[4]

ترجمت التقارير الأولى الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللغة العربية بصيغة " تقرير التنمية البشرية"، غير ان التقرير الأول الذي اختص بدراسة وضعية التنمية البشرية في المنطقة العربية الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي سنة 2002 جاء بصيغة " التنمية الإنسانية".

---

[1] - Alain Dulus préface se Will Schutz, leadership et confiance développer le capital humain pour des organisations, performants dunod, Paris 2003. P16-21

[2]– هشام مصطفى الجمل ، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية** . الاسكندرية : دار الفكر الجامعي (د.ت.ن) ، ص 425

[2]– UNDP, Human developement raport 1990.New york: oxford university press,1990.

[4]– أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية الاجتماعية و حقوق الانسان . (د.ب.ن) المكتب الجامعي الحديث ،2009 ، ص 25

يوضح الدكتور نادر فرجاني المحرر الرئيسي للتقرير في حوار لقناة الجزيرة الفضائية إجابة على سؤال منشط البرنامج " بلا حدود " حول الفرق بين التنمية الإنسانية والبشرية وسبب التحول إلى الصيغة الثانية و ذلك بقوله " في تقديرنا التنمية الإنسانية –في الواقع– تعبيرا أفضل عن المفهوم الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 ،وكنا نتمنى أن المصطلح الإنجليزي يترجم من الأصل بالتنمية الإنسانية ،وهنا أود الإشارة إلى التفرقة الدقيقة في اللغة العربية غير موجودة في اللغات الأوروبية التي تسمح لنا بالتفرقة بين البشرية كمجموعة من المخلوقات أو الكائنات وبين الإنسانية كحالة راقية من الوجود البشري".[1]

وفي نفس السياق يؤكد د. نصر محمد عارف بأنه " لا يوجد اختلاف ، انما استعمال مصطلح التنمية الإنسانية للتعبير عن ثراء مضمون التنمية المتبني في تقارير الأمم المتحدة والمشكلة في الترجمة وفي استعمال المفرادات".[2]

[1]– نادر فرجاني، مقابلة مع قناة الجزيرة بتاريخ 07 أوت 2002

[2]- نصر محمد عارف ،نفهوم التنمية . على الرابط التالي : http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp>، 2016/11/11 ، 20:16

المبحث الثاني: مقتضيات التنمية الإنسانية:

إن التنمية الإنسانية في مضمونها تتكون من مجموعة مترابطة فيما بينها ولها ابعاد مكملة لبعضها البعض وسمات تميزها تسعى لتحقيقها وهذا ما سيتم تفصيله في هذا المبحث.

أولا : مكونات التنمية الإنسانية:

تتجلى مكونات التنمية الإنسانية في مجموعة من العناصر فيما بينها والمكملة لبعضها البعض

1- الانصاف:

يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية المستدامة، باعتباره أحد مكوناته الأكثر أهمية ، والتي تصنع جوهره وتميزه عن نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التنمية التقليدية. ويستخدم مصطلح الانصاف هنا بديلا عن مصطلح المساواة والعدالة الاجتماعية Social Equality الأقرب إلى الخطاب الاجتماعي الذي ساد في حقبات سابقة. ويتميز مفهوم الانصاف عن المفهومين السابقين بكونه يركز على تكافؤ الفرص ،على الوسائل والمدخلات لا على النتائج والمخرجات ،ويلتزم بمبدأ تحميل الفرد مسؤولية الإفادة منها ، وذلك كي لا يأتي المفهوم متعارضا مع الميل السائد نحو تقليص دور الدولة كمسؤول شبه حصري عن تأمين الحاجات الأساسية وتأمين العدالة . [1]

إلا أن مفهوم الإنصاف مع محدودية اعتباره كتكافؤ في الوصول إلى الفرص بشكل متكافئ فإنه يتطلب إعادة هيكلة جذرية في علاقات القوة وفي المجتمع ويشمل ذلك:

- ✓ تعديل توزيع ملكية الأصول الإنتاجية، لا سيما تحقيق اصلاح زراعي.
- ✓ ادخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي من خلال اعتماد ضرائب تصاعدية تهدف إلى إعادة توزيع المداخيل من الأغنياء إلى الفقراء.
- ✓ اصلاح نظام التسليف بحيث يتمكن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة من الإفادة من هذا النظام.

[1]- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم القانونية، **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستديمة «العالم الإسلامي والتنمية المستديمة: الخصوصيات والتحديات والالتزامات " وثائق المؤتمر الأول لوزراء البيئة (جدة 10-2002/06/12)** مقدمة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستديمة، جوهانسبورغ 26-2002/09/4، ص 125.

- ✓ تحقيق تكافؤ الفرص السياسية من خلال اصلاح نظام الانتخاب
- ✓ إلغاء المعوقات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول النساء والأقليات إلى بعض المواقع المقررة في الشأن السياسي والاقتصادي.[1]

2- الإنتاجية:

النمو الاقتصادي والتطور المضطرد في انتاج الثروات، وتحسين الإنتاجية، وهي من الشروط الضرورية لتحقيق التنمية، لكنها ليست شروطا كافية، إلا أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة لا يوافق على مقولة تعارض النمو الاقتصادي مع تحقيق الإنصاف، وضرورة اختيار أحدهما " لقد اثبتت التجربة بطلان النظرة التقليدية التي كانت ترى أن مراحل الإقلاع الاقتصادي لا بد أن تقترن حكما بتراجع الانصاف في توزيع الثروة. إن النظرة الجديدة تتميز باقتناعها بأن التوزيع العادل للموارد العامة والخاصة من شأنه أن يعزز فرص النمو الاقتصادي «. وعلى هذا الأساس، نرى أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة، يركز على زيادة النمو والإنتاجية بالتلازم مع تحقيق التنمية البشرية ويرى المفهوم الجديد إمكانية تعزيز الارتباط الإيجابي بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي إذا تم اتباع السياسات التالية المرغوب بها.

أولا: التركيز على الاستثمار في التعليم والصحة، وتطوير مهارات الناس.

ثانيا: التشديد على توزيع أكثر عدالة للدخل والأصول الإنتاجية.

ثالثا: خلق فرص عمل أفضل بشكل مستمر.

رابعا: اعتماد سياسة مناسبة للإنفاق الاجتماعي.[2]

3- الاستدامة:

لا يقتصر مفهوم الاستدامة على البعد البيئي وحده، بل هو يعني أن تكون " التنمية عملية شاملة لسياسات اقتصادية وتجارية واجتماعية تجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية، اجتماعية وبيئية ".

ويتطلب ذلك:

- ✓ عدم توريث الأجيال القادمة ديونا اقتصادية، أو اجتماعية، تعجز عن مواجهتها.

[1] – القطاع الأهلي، التقرير الأصلي حول التنمية المستدامة تحضيرا لقمة الأرض الثانية في " جوهانسبورغ " في ورشة عمل القطاع الأهلي، بيروت: منظمة اليونيسف، 2002 ، ص 18

[2] – مصطفى بابكر، الإنتاجية وقياسها، الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، 2007، ص 3

- ✓ عقلنة استثمار الموارد الطبيعية، وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته، والتكنولوجيا المستخدمة.
- ✓ تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية والتي هي غير قابلة للاستمرار.
- ✓ تحقيق العدالة والانصاف في العلاقات المالية، لأن التنمية تؤدي إلى ديمومة اللامساواة الحالية ليست مستدامة، ولا تستحق أن تعمل على إدامتها. [1]

4- التمكين:

ينظم مفهوم التنمية البشرية المستدامة إلى الناس باعتبارهم فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي، ليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة.

وبهذا المعنى، فإن مفهوم التمكين هو أيضا من المكونات الأساسية للتنمية، وهو يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة.

يتطلب تمكينهم من القيام بدورهم هذا:

- ✓ وجود ديمقراطية سياسية يتمكن الناس من خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم
- ✓ وجود حرية اقتصادية بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق نشاطهم الاقتصادي.
- ✓ وجود سلطة لا مركزية بحيث يتمكن كل مواطن من المشاركة في إدارة حياته الوطنية والمحلية، انطلاقا من مكان عمله أو سكنه.
- ✓ مشاركة جميع المواطنين، لاسيما المؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية. [2]

ثانيا: مميزات التنمية الإنسانية (السيمات)

تتميز التنمية الإنسانية نتيجة التطور الدائم والمخطط باتجاه تحقيق تنمية شاملة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المفاهيم ذات الصلة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ **التنمية الإنسانية عملية بناء حضاري:**

[1]-جريدة الصباح ، نشر بتاريخ 2006/05/11 معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطنwww.siir online.or ، 202016/11/11 ، 22:28

[2] – جريدة الصباح، المرجع السابق الذكر.

لأنها تضمن التواصل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتطور الحضاري للأمة، بمعنى أنها "بمثابة مشروع حضاري للمجتمع بأسره، وفي معظم نواحي حياته "[1] ، وهذا ما يعني أن البناء الجديد يقتضي بالضرورة مناقشة الارتباط الحاصل بين التنمية ومفاهيم البناء الحضاري، وهذا من أجل تحقيق التلازم والإبقاء وإحداث التوازن الاجتماعي، والحفاظ على الانتماء والبعد الهوياتي من أجل واقع انساني أفضل ومحترم للخصوصية.[2]

فالتنمية الإنسانية في هذا المجال، تذهب الى تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية و السياسية، يتمتع أفراده بحضارة ديناميكية متواصلة الجد و العمل، متتابعة التطور والتجديد مستمر الابتكار و الإبداع يخيم على أفرادها الرضا و القبول ، يعمهم الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. [3]

- ✓ **التنمية الإنسانية عملية تنطلق من الانسان:**

عملية تنطلق من الإنسان، وتمر بالإنسان وتنتهي عنده، فالتنمية الصحيحة تنطلق من الإنسان بحفظ كرامته ورعاية حقوقه وحريته ورفع قيمته وزيادة كفاءته، وتنمية قدراته من أجل رفع درجة مساهمته الايجابية، ذلك أن التنمية تنطلق من الإنسان ثم تتجه لتغيير محيطه المادي وتهدف في النهاية إلى تحقيق سعادته. [4]

- ✓ **التنمية الإنسانية عملية شاملة:**

فهي تتناول الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، المادية والمعنوية، بحيث لا تقتصر على جانب واحد، بل أن عملية التغيير تمس جميع تلك الجوانب، ذلك لأنها مترابطة متكاملة يؤثر بعضها على بعض.[5]

1- يوسف صايغ ، التنمية العصبية من التبعية إلى الاعتماد على الذات في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 55

2- عبد العزيز برغوث ، المنهج والتغيير الحضاري ، الدوحة : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، 1955 ، ص 68.

3- كبداني سيدي احمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية .(أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير 2013) ، ص 65

4-محمد بن سعيد ، عندما يكون الانسان محور التنمية الشاملة . على الموقع http://alwatan.com/details/19985 ، في 2017/04/28 على الساعة 16:05

5- صالح صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد دراسة المفاهيم والاهداف والاولويات وتحليل الأركان والسياسات والمؤسسات ، القاهرة : دار الفجر ،2006. ص 110.

فالتنمية الإنسانية عملية شاملة، كونها تنظم إلى تغيير المجتمع بشكل كلي لتحقيق النمو في مختلف قطاعاته، وتتعامل مع المجتمع باعتباره نظاما كاملا، وواسعة كونها تغطي مجمل فعاليات النشاطات والموارد البشرية، وبالتالي فإنها تمثل حالة استراتيجية مركزية عامة لمختلف جوانب وأطر المجتمع، وعماية حضارية متداخلة لا تقتصر على جانب واحد من جوانب المجتمع وإنما تشمل مختلف جوانبه وأطره.[1]

وهو ما يعني اعتبار التنمية الإنسانية إثراء لحياة الافراد، من خلال توسيع الافاق أمامهم وتقليل احساسهم بالاغتراب، إضافة إلى منحهم إمكانيات أكبر للتحكم في مصائرهم.

وهو ما يجعل من هذه التنمية متجاوزة لفكرة الناتج المحلي الإجمالي، ومستوعبة للانشغالات الأكثر اتصالا وارتباطا بالحياة اليومية للأفراد في معيشتهم وتطور حياتهم.[2]

- ✓ **التنمية الإنسانية عملية مستمرة:**

من الخصائص الأساسية لها انها عملية مستمرة ومتصلة وبعيدة المدى فهي دائمة و متجددة، ولا ينبغي أن تقف عند حد معين، وإلا كتب على المجتمع الجمود والتأخر و التخلف، ذلك لإن المجتمعات الأخرى لا تقف عند مستوى معين من التطور، وانما تسير في سلسلة متلاحقة من التطور والتقدم.[3]

وهذه الأخيرة عمليات ذات طبيعة متصلة ومستمرة كونها ترتبط بعمليات التغيير من عاملين، يكمن العامل الأول في ضرورة انقضاء فترة زمنية للحصول على نتائج التنمية، مما يتطلب دوامها واستمرارها.

أما العامل الثاني فيكمن في أن المتغيرات المتسعة والكثيرة الناجمة عن التطورات المختلفة، تتطلب عملية التنمية لمواكبتها.[4]

- ✓ **التنمية الإنسانية عملية مخططة:**

إن الهدف من التنمية هو تحقيق الحياة الأفضل للإنسان، وبما أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتأتى بشكل عشوائي أو تلقائي، لذلك لا بد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم، لأنه يتضمن وضع الأهداف والسياسات المطلوب الوصول إليها، تطير الوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك.

1- قيس المؤمن (و اخرون) ، **التنمية الإدارية** .عمان : دار زهرات ، 1997، ص 11.

2- بوزيد سايح ، **دور الحكم الرشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية :حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوزاه (جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2013) ، ص 59.

3- عبد الرحمان العبوسي ، الإسلام والتنمية البشرية .الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، د.ت .ص ص (10-12.)

4- قيس المؤمن ، **المرجع السابق** ، ص 11.

فالتنمية الإنسانية إذا عملية مخططة، كونها تؤدي إلى استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية التي تسهم في وضع مسارات واتجاهات محددة لتحقيقها، لذلك فإن حاجات ومتطلبات التنمية لا يمكن أن تترك لاعتبارات الصدفة والتنفيذ العشوائي.

✓ **التنمية الإنسانية تهدف إلى تحقيق الرفاهية:**

يسعى مسار التنمية الإنسانية في إطار الواسع إلى إحداث النمو والتطور في المجتمع، بالصورة التي تمكن من رفع المستوى المعيشة، وتستهدف تحقيق الرفاهية في المجتمع باعتبار أن التنمية الإنسانية يستفيد منها جميع افراد المجتمع من خلال الرفاهية في المجتمع، ومن خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في التوزيع والمشاركة في وضعها دون اقصاء أو تهميش، هذا ما يؤدي حتما إلى أن ينعم افراد المجتمع بالرفاهية والحياة الكريمة.

وما يثير الانتباه هنا، ان الرفاهية التي تسعى إلى تحقيقها التنمية الإنسانية لا تقتصر على الرفاهية في مجال دون اخر على عكس اشكال التنمية الأخرى، با تهدف إلى تحقيق كل ما يتعلق بمجالات الحياة الاجتماعية خاصة الإنسانية منها، فهي تستهدف استقطاب الموارد المادية والبشرية وتوجيهها لتوسيع قاعدة اقتصاديات المجتمع، التي تضمن رفع مستوى المعيشة ودخل الفرد والقضاء على مختلف الآفات الاجتماعية كالبطالة والمخدرات وغيرها، دعما للاستقرار الاجتماعي والسياسي وزيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع دون استثناء. [1]

✓ **التنمية الإنسانية عملية استشارية:**

التنمية الإنسانية عملية تطور مستمرة ،تستخدم الموارد المتاحة في سبيل تحسين وسائل وظروف الحياة والإنتاج للتنمية ،التي تعني الاستثمار بمفهومه الواسع الشامل لأطر الاستثمار المادي والاستثمار البشري، فالتنمية الإنسانية عملية استثمارية تحتاج إلى انفاق مبالغ طائلة ظن كونها تتطلب " التوسع المخطط " في مختلف نشاطات المجتمع، وفي تطوير وسائل الأداء والإنتاج المادية والبشرية هذا من جهة [2]،ومن جهة أخرى تشير ملامح القرن الحادي والعشرين، إلى أن التسابق في الاستثمار بين الدول سيكون في التنمية الإنسانية، خاصة في ظل المجتمع الإنساني إلى بلوغ نظم حديثة لإنتاج المعرفة ، بحيث تصبح المعرفة الشاملة هي أساس اتخاذ القرارات.[3]

---

[1]– **المرجع نفسه** ، ص 12.

[2]– قيس المؤمن، **المرجع السابق** ، ص 13.

[3]– بوحنية قوي ،"**إدارة الموارد البشرية في مؤسسة التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية" حالة الأستاذ الجامعي** ، (أطروحة دكتوراه، الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2007) ، ص 71.

فالتنمية الإنسانية تتضمن مجموعة مكونات و ابعاد و سمات، مختلفة في تفاصيلها، متفقة في مضامينها، وهي أن الانسان فاعل مركزي ومهم في مسارات التنمية، هو ما يتحتم الاعتناء به كمحور وهدف ومتغير محوري في السياسات العامة، ومجالا مهما في تطوير الأداء المتجدد للتنمية مع تحويلات العصر الحديث.

إلا أنه من مستلزمات الفهم المتكامل لموضوع التنمية الإنسانية، أن يناقش ما تتأسس عليه هذه التنمية من ركائز داعمة لتحققها و استمرارها، ذلك أن ما تقوم عليه من مرتكزات، يعتبر من بين الأدوات والاليات التي تزيد من مركزية الانسان في مسار التنمية الإنسانية.

ثالثا : أهداف التنمية الإنسانية:

يمكن تلخيص اهم اهداف التنمية البشرية في النقاط التالية:[1]

- ✓ توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع أفراد المجتمع، والعمل على القضاء على الامية والجهل.
- ✓ توفير مناصب العمل والمساهمة في خلق الظروف المناسبة للعمل وهذا خاصة في المناطق الريفية والحضارية وهذا بهدف القضاء على البطالة.
- ✓ تحسين مستويات الصحة وخاصة المتعلقة بصحة الأطفال دون سن الـ 15 والمرأة الحامل.
- ✓ توفير المأوى لأفراد ذوي الدخل المنخفض .
- ✓ القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.
- ✓ الحد من انتشار الفقر.
- ✓ رفع مستوى معيشة الأفراد وهذا بزيادة دخل الأفراد.
- ✓ مساعدة الأفراد في تلبية مختلف احتياجاتهم.
- ✓ توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

إلا أنه يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية الإنسانية للألفية حسب ما ورد في تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 في الاتي:[2]

[1] – أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، المرجع السابق ، ص 222.

[2] – منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير البشرية 2003، ص 1 و 2 .

1) استئصال الفقر والجوع الشديدين: الغاية هي من 1995 حتى 2015 انتقاص نسبة من يقل دخلهم من 1$ إلى $\frac{1}{2}$ $، وكذا إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى ½.

2) تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: الغاية هي ضمان للأطفال في كل مكان الصبيان والبنات على نحو مماثل، قادرين بحلول عام 2015 إلى إكمال المقرر التعليمي للمدرسة الابتدائية.

3) الحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: الغاية هي إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وذلك من خلال فترة لا تتجاوز 2015.

4) تخفيض نسبة وفيات الأطفال: الغاية هي من عام 1990 إلى 2015 تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الـ 15 بمقدار الثلثين.

5) تحسين صحة الأم : الغاية من عام 1990 إلى 2015 تخفيض معدل وفيات النساء أثناء الحمل والرضاعة بنسبة ثلاثة أرباع.

6) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز أو السيدا) الملاريا وحدوث امراض أخرى: الغاية دخول عام 2015 يوقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة ومعالجة ما بدئ من العمل على عكس اتجاههما.

7) ضمان الاستدامة البيئية: الغاية دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة المواد البيئية، وبحلول عام 2015 إنقاص نسبة فرصة الحصول على مياه الشرب غير المأمونة إلى النصف.

8) تطوير شراكة عالمية للتنمية: الغاية هي مزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح كتوقع غير تمييزي، يشمل الالتزام بالحكم الراشد والتنمية وتخفيض الفقر.

وتعكس هذه الأهداف تطلعات الناس لحياة أفضل، من خلال سلسلة مختارة من الأرقام والاطر الزمنية الواضحة، إذ اتفقت جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على تحقيقها بحلول عام 2015.

المبحث الثالث : مؤشرات قياس التنمية الإنسانية:

ان المؤشرات عموما هي تمثل دلالات على أمور أو أحوال معينة، ويصاغ هذا المؤشر في صورة كيفية كإبداء ملاحظة ما على أمر من الأمور ، حيث يقال مثلا " ان وجه فلان مصفر اليوم كمؤشر على الإرهاق أو المرض ، وهكذا يمكن اعتبار العديد من الملاحظات مؤشر للدلالة على ظواهر معينة هذه بطبيعتها مؤشرات كيفية تعبر عن اتجاه ملحوظ يدركه المرء بالمشاهدة والمتابعة لمسألة من المسائل التي تستدعي انتباهه ، كما قد يصاغ في صورة مؤشرات كمية إحصائية تتطلب مرحلة من الدقة في وصف الحالة وتقدير حجمها ورصد أبعادها الحالية أو بتطورها عبر الزمن ، كما انها تمثل معيار احصائي أو مقياس كمي حسب السياق الذي توظف فيه والمصادر التي تستسقى منها. [1]

أولا : تعريف مؤشر التنمية الإنسانية

يمكن تعريف مؤشر التنمية الإنسانية كما يلي:

" مؤشر التنمية الإنسانية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية الإنسانية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 والقيمة 1 وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاث جوانب مهمة:

1- الجانب الأول: مدة الحياة ومستوى الصحة، وذلك اعتمادا على تحديد الأمل في الحياة عند الولادة.

2- الجانب الثاني: فيمثل التمدرس وتلقي المعرف اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين.

3- الجانب الثالث: فهو إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع، اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام. [2]

كما يمكن تعريف دليل التنمية الإنسانية بـ:

بعد دليل التنمية البشرية ملخص لمقياس التنمية البشرية، إذ يقوم بقياس متوسط الإنجازات لبلد ما بحسب ثلاث ابعاد رئيسية للتنمية وهي:

1/-حياة مديدة وصحية وهي تقاس بالعمر المتوقع.

1- حامد عمار ، التنمية البشرية في الوطن العربي باهتمام المؤشرات الأوضاع ، القاهرة ، الدار الجماهيرية ، 1992 ، ص57،58

2- يوسف قريشي والياس بن ساسي ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 10/09 مارس 2004،ص40

2/-المعرفة وهي تقاس بمعدل القراءة والكتابة بين البالغين بوزن الثلثين ونسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا يوزن الثلث.

3/-مستوى معيشة لائق ويقاس بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

ان المؤشرات عموما تمثل دلالات على أمور أو أحوال معينة وقد يصاغ هذا المؤشر في صورة كيفية كإبداء ملاحظة ما على أمر من الأمور، وهكذا يمكن اعتبار العديد من الملاحظات مؤشرات للدلالة على ظواهر معينة وهذه بطبيعتها مؤشرات كيفية تعبر عن اتجاه ملحوظ يدركه المرء بالمشاهدة والمتابعة بمسألة من المسائل التي تستدعي انتباهه، كما قد يصاغ في صورة مؤشرات كمية إحصائية تتطلب جهودا من الدقة في وصف الحالة تقدير حجمها ، ورصد ابعادها الحالية أو تطويرها عبر الزمن ، كما أنها تمثل معيارا احصائيا أو مقياسا كميا حسب السياق الذي توظف فيه والمصادر التي تستقى منها.

وفي سياق المعالجة لموضوع التنمية الإنسانية ومؤشراتها، فإن ما يطرح ويناقش بحدة في كثير من اللقاءات والبحوث، وهو صرامة مؤشرات التنمية الإنسانية ومدى سلامتها وصحتها، وهي جديدة وقادرة على توصيف الوضع التنموي بصورة مناسبة و صحيحة، كل هذه الأسئلة جعلت من البحث عن مؤشر التنمية الجيد، ضرورة في مختلف البحوث التنموية على اختلاف مستوياتها وانواعها، وهو ما أوجد اجتهادات في توصيف المؤشر الجيد في النقاط التالية:

- القابلية للتطبيق بمعنى أن يكون المؤشر واضحا ويسهل تطبيقه ويتطلب توفر البيانات التي يمكن الوصول اليها بتكلفة مناسبة.
- أن يمكن المؤشر من اجراء المقارنات المختلفة في المناطق المختلفة في الأزمنة المختلفة، ويتطلب هذا أن يكون المؤشر " مستقلا " بذاته ولا يتطلب تطبيقه أي ترتيبات تنظيمية خاصة.
- أن يتصف بالتكامل والتجانس في حالة وجود مؤشرات رئيسية أو فرعية، أو وجود حزمة مؤشرات في تقدير واحد، أو في دراسة بعينها، وان يكون معبرا عن الحقيقة.
- حساسية المؤشر لأي تغييرات في الظاهرة موضوع القياس، بمعنى سرعة تكيفها مع التغييرات ليكون قادرا على قياسها.
- أن يقيس المؤشر ما وضع لقياسه وان لا يكون عاجزا على احتواء كل جزئيات الظاهرة محل الدراسة. [2]

[1]- بوحنية قوي ، تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات ، عمان :مركز الكتاب الاكاديمين ، 2008 ، ص 131

[2]– سعد طه علام وفريد أحمد عبد العال، اقتصاديات التنمية البشرية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2012، ص 49–50.

إن هذا التوضيح والحصر لمميزات مؤشر التنمية بصورة شاملة ، تدفعنا إلى مناقشة مؤشرات قياس التنمية الإنسانية وفهم اليات عملها وصوابية أدائها من عدمها.

ثانيا: قياس التنمية الإنسانية I.D.H

يتميز مفهوم التنمية الإنسانية بالتشعب، ولذلك يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو بعدد محدود من المؤشرات الكمية، وهنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية الإنسانية والذي يركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية معينة وقابل للمقارنة بين الدولية باختلاف مستوياتها التنموية، حيث قامت الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي لاعتماد أكثر من 180 مؤشرا في مختلف تقارير التنمية البشرية للتغلب على القصور المحتمل ومنها مؤشرات الموزعة على النحو التالي:[1]

-1- مؤشر التنمية الإنسانية ويتضمن أربع مؤشرات ؛ (مقياس التمكين المرتبط بالجنس)

-2- مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ويتضمن ثمانية مؤشرات؛

-3- مؤشر التنمية البشري في البلدان النامية ويضم إحدى عشرة مؤشرا؛

-4- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمسة مؤشرات؛

-5- الملامح الأساسية؛

-6- اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات؛

-7- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات؛

-8- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات؛

-9- الاتجاهات الديمغرافية و يضم سبعة مؤشرات؛

-10- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات؛

-11- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات؛

-12- الامن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات؛

-13- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات؛

-14- الفجوات بين الجنسين في مختلف مجالات التنمية ويضم ثلاثون مؤشرا؛

[1]- يوسف قريشي والياس بن ساسي، **المرجع السابق** ، ص 38.

-15- الملامح الأساسية للحياة السياسية ويضم سبعة مؤشرات؛

-16- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات؛

-17- الملامح الأساسية للتدهور البيئي؛

ومؤشرات أخرى...

فهذه المجموعة المتكاملة من المؤشرات توسع من إمكانية التحديد الدقيق والشامل لمستوى التنمية البشرية في بلد معين، والتطور المحقق وكذا الافاق المستقبلية لتحسين التنمية البشرية المستدامة ويعطي صورة واضحة حول مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والحقوق الفردية والعامة، كما أن غياب بعض المؤشرات في بلد معين تبين مدى الإخفاق والسلبية التي تحد من دلالة مؤشر التنمية الإنسانية الكلي.

ثالثا: أساليب قياس التنمية البشرية ومؤشراتها*:

قام العديد من الباحثين في الجامعات ومعاهد البحوث الغربية والمنظمات الدولية بتطوير مقاييس للتنمية بصفة عامة ، و التنمية البشرية بصفة عامة ، وقد اختلفت اتجاهاتهم ، فهناك من حاول تعديل المقياس التقليدي لنمو الناتج لكي يضمنه بعض الاعتبارات التوزيعية تماشيا مع الاهتمام بأوضاع الفقراء، ومنه من سعى لصياغة مقياس لدرجة التغير في الهيكل الاقتصادي تماشيا مع التركيز على الجوانب الهيكلية في مفهوم التنمية. ومنهم من ابتغى تركيب مقياس بديل أو مكمل لمقياس الناتج القومي الإجمالي تماشيا مع المفهوم الموسع للتنمية والتركيز على تحسين نوعية الحياة.[1]

إذن هناك أساليب تقليدية لقياس التنمية لبشرية وهناك أساليب حديثة تتماشى –كما أسلفنا الذكر- مع تطور مضامين التنمية عبر الزمن ومنها:

أ- مؤشر نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في السنة: وهو من المؤشرات النقدية للتي يستدل بها على مستوى الفرد من الدخل الوطني*، حيث يتم تقسيم الناتج الوطني أو الدخل الوطني على عدد السكان في نفس السنة للحصول على

* هناك عدد كبير من أساليب قياس التنمية نختار منها فقط التي لها علاقة بالتنمية البشرية.

[1]- كمال التابعي، التنمية البشرية-دراسة حالة مصر ،القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، (ب.ت)، ص.47.

* الفرق بين الناتج الوطني والدخل الوطني هو تكلفة الإنتاج التي نخصمها من الأول للحصول على الثاني.

متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني باعتبار أن الناتج الوطني هو محصلة مجهود المجتمع ككل ويكون في صيغة نقدية، وفي حالة المقارنات يتم تحويل العملة إلى الدولار بحسب أسعار الصرف المعتمدة.[1]

هذا المقياس لقي تحفظات كثيرة من قبيل إعطاء قيمة متساوية لمختلف مجالات النشاط الإنساني في منافعها و اثارها عل الفرد و المجتمع، فضلا عن أن حسابات الناتج الوطني يدخل فيها الإنتاج الحربي والذخائر وهو لا يعود بصورة مباشرة على رفاه الافراد وتحسين نوعية حياتهم.[2]

ب– مؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك: الاستهلاك وسيلة ضرورية للتنمية ومن الواضح أنه يساهم في التنمية البشرية لاسيما عندما يكون منصفا تجاه الأجيال القادمة مما يجعله مستداما يكفل الحاجات الأساسية للجميع، وهذه الحاجات لا تقتصر على الاستهلاك المادي من جانب الافراد باستخدام دخلهم الخاص، فهذا النهج من شأنه أن يلتقط جزء يسيرا فقط من السلع والخدمات التي تسهم في التنمية البشرية ولكن من المهم أيضا– وبنفس القدر – أن تتوفر في حياة المجتمع المحلي سلع وخدمات جماعية وغير مادية كثيرة تقدم من خلال الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم والنقل.[3]

ويعتبر مؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك في السنة مؤشر نقدي بدوره يستعمل لقياس مستوى المعيشة ودرجة إشباع الحاجات الإنسانية في المجتمع، مع الإشارة إلى أن " زيادة نصيب الفرد من استهلاك السلع والخدمات في سنة أو فترة معينة قد يعكس تشوها في مستوى الاستهلاك حيث تسعى الحكومات إلى إرضاء الجماهير بإغراق الأسواق بمختلف السلع الاستهلاكية الجديدة والمتنوعة بدرجة أكبر مما يتحمله الاقتصاد القومي".[4]

مع ملاحظة أن عددا غير قليل من حاجات الانسان ومطالب التنمية البشرية لا تدخل في نطاق استهلاك السلع والخدمات، ومن بين تلك الحاجات الجوهرية التمتع بحقوق الانسان والحريات الشخصية والاجتماعية والمشاركة في مختلف نشاطات المجتمع.

ج – مؤشر الأبعاد التوزيعية للسلع والخدمات: حيث تتفاوت أسس توزيع السلع والخدمات ومدى الاشباع منها حسب مفاهيم العدل الاجتماعي السائدة في المجتمع والتي تحكم عمليات التوزيع ومجالاته والياته. كما ترتكز قواعد العدل الاجتماعي

[1]– كمال التابعي، المرجع السابق، ص. 49.

[2]– المرجع نفسه، ص ص.49–50.

[3]–كمال التابعي، المرجع السابق، ص. 53.

[4]– المرجع نفسه، ص.56.

صور متعددة منها المساواة الكاملة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات دون استثناء والمساواة الاقتصادية بما يكفل توزيع السلع والخدمات لكل حسب حاجته، وهذه قيم معنوية غير قابلة للقياس الكمي، بيد أنها تمكننا من رصد حالة التنمية البشرية في المجتمع خلال زمن محدد. ومن خلال إلمامنا بنمط توزيع الدخول نستطيع رصد حالة الانسان ومستوى معيشته ودرجة التفاوت والتباينات الاجتماعية في المجتمع. [1]

د – مقياس درفنوفسكي لمستوى المعيشة : ناقش درفنوفسكي في منتصف الستينيات إمكانية استخدام متوسط استهلاك الفرد من السلع والخدمات كمقياس لمستوى المعيشة وانتهى إلى رفض هذا المقياس وتفضيل تكوين مقياس مركب، على أن يتم قياسه بوحدات غير نقدية، ذلك ان قيمة متوسط استهلاك الفرد لا تعتبر حقيقة عن مدى اشباع الحاجات التي يتطلبها، فقيمة سلعة ما أو تكلفة الحصول عليها لا تتطابق بالضرورة مع قدرتها على إشباع حاجة معينة، ومن جهة أخرى لاحظ **درفنوفسكي** أن المكونات الهامة لمستوى معيشة قد لا ترد إطلاقا ضمن " قيمة استهلاك الفرد " مثل قيمة وقت الفراغ. [2]

يشتمل مقياس المعيشة عند درفنوفسكي على ثلاثة عناصر هي:

1- الحاجات الضرورية أو الأساسية المادية من تغذية ومأوى وصحة.

2- الحاجات الضرورية أو الأساسية المعنوية و هي التعليم والتمتع بوقت الفراغ و الامن .

3- الحاجات الأعلى وهي فائض الدخل الذي يتبقى بعد إشباع الحاجات الأساسية .

هـ – مقياس نوعية الحياة: يسمى أيضا المقياس العيني لنوعية الحياة أو المحصلة الاجمالية لحالة السكان الاجتماعية و الإنسانية ، ظهر في أواخر السبعينيات ، ويستخدم في المقارنة بين نوعية الحياة في مختلف الأقطار ويتميز بسهولة البيانات التي تعتمد عليها مكوناته والتي تتوفر في معظم أنحاء العالم و يشتمل على ثلاثة مؤشرات هي :

- العمر المتوقع عند الميلاد.
- معدل وفيات الأطفال.
- نسبة من يعرفون القراءة والكتابة.

[1]- المرجع نفسه، ص.59..

[2]- كمال التابعي، المرجع السابق، ص ص.60-61.

و– مؤشر التنمية البشرية: مؤشر التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 والقيمة 1 وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفرتها الدول في ثلاثة جوانب مهمة هي: [1]

- مدة الحياة ومستوى الصحة، وذلك على تحجيج الامل في الحياة عند الولادة؛
- التمدرس وتلقي المعارف اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين، والمعدل الإجمالي للتمدرس والتعليم؛
- امكانية الحصول على المستوى .

رابعا : حساب مؤشر التنمية البشرية:

ينبغي في البداية حساب درجة الأهمية التي يتمتع بها كل عنصر من العناصر المكونة للمؤشر وهو مرجح بين القيمة العظمى للأهمية 1 والقيمة الدنيا 0 حيث يحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر الأهمية} = \frac{(\text{القيمة الحقيقة} - \text{القيمة الدنيا})}{(\text{القيمة العظمى} - \text{القيمة الدنيا})}$$

ومنه يمكن حساب مؤشر التنمية البشرية من خلال حساب المتوسط الحسابي لمؤشرات الأهمية للعناصر المكونة لهذا المؤشر.

في الجدول التالي توضيح للقيم العظمى والدنيا لمكونات مؤشر التنمية البشرية:

المركبات	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
الأمل في الحياة عند الولادة (دليل العمر المتوقع) (سنوات)	85	25
معدل القراءة والكتابة عند البالغين (دليل التعلم) (%)	100	0
المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم (%)	100	0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(PPA)*[2]	40000	100

[1]– يوسف قريشي ولإلياس بن ساسي، المرجع السابق، ص.39.

* **P**arite de **P**ouvoire d'**A**chat (**PPA**) : تكاافؤ القدرة الشرائية: أي تحويل الناتج المحلي الخام المقدر بالدولار إلى قيمة مقدرة بنصيب الفرد من القدرة الشرائية، وذلك لاختلاف أسعار الصرف والمعطيات الاقتصادية من دولة إلى أخرى ويرجع ذلك لاختلاف القوة الشرائية للدولار، حيث أن ما قيمته دولار مثلا يمكن الفرد من شراء خبزتين في الولايات المتحدة الامريكية وخمس خبزات في فرنسا وثلاثة عشرة خبزة بالجزائر.

I. **حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي**: يمثل الدخل (مقاسا بالدولار الأمريكي) في هذه الحال بديلا عن الابعاد الأخرى للتنمية البشرية، حيث يتم تعديل الدخل باستخدام اللوغاريتم لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب نوفر دخل غير محدود. [1] يكون دليل الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

$$\text{دليل الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{لوغاريتم}(8.407) - \text{لوغاريتم}(100)}{\text{لوغاريتم}(40000) - \text{لوغاريتم}(100)} = 0.740$$

II. **حساب دليل التنمية البشرية** : بعد الانتهاء من حساب أدلة الابعاد يتم حساب دليل التنمية البشرية وفق المعادلة التالية: **دليل التنمية البشرية = 1/3 (دليل العمر المتوقع) + 1/3 (دليل التعليم) + 1/3 (دليل الناتج المحلي الإجمالي)**

$$= (0.773) 1/3 + (0.812) 1/3 + (0.740)1/3 = 0.775$$

– حساب مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس:

إذا كان مؤشر التنمية البشرية يقيس مستوى الإمكانيات التي وفرتها الدولة للفرد فإن المؤشر المرتبط بالجنس يوسع من المفهوم من خلال التركيز على الفروقات الاجتماعية بين الذكور والاناث، ويستند على نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، والاختلاف بينهما هو أن دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس يعدل متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل للحصول على القيمة النهائية لدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس.

ورغم أن هذا الدليل يرتكز على المكونات التي يقوم عليها دليل التنمية البشرية " إلا أنه ينكب في المقام الأول على إبراز عدم المساواة بين الرجال والنساء، فإذا كان مستوى التنمية البشرية متساويا بين الرجال والنساء يكون دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس مساويا تماما لدليل التنمية البشرية، وبقدر ما تزداد الفوارق بين الرجال والنساء على صعيد الإمكانيات المتاحة بقدر ما يكون دليل التنمية البشرية حسب الجنس للبلد ضعيفا مقارنة بدليل التنمية البشرية"[2].

يقوم حساب هذا المؤشر على أوجه انعدام المساواة بين الرجال والنساء في النواحي التالية:

– حياة مديدة وصحية، يتم قياسها بعمر مديد متوقع عند الولادة.

---

[2]– الطاهر لبيب ، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص. 66.

* لمعلومات أكثر أنظر تقرير التنمية البشرية الإنسانية العالمي للعام 2008/2007 في الجزء المخصص لحساب دليل التنمية الجنسانية، كما يمكن الاطلاع على كيفية حساب الأدلة بصفة دقيقة في تقارير التنمية البشرية 2007،2008،2006.

- اكتساب المعرفة والذي يقاس بمعدل الامية بين البالغين ومجموع نسب الالتحاق بالمدارس.

- مستوى معيشة لائق يقاس بالدخل المكتسب.

يتم حساب هذا المؤشر على ثلاث مراحل:

01- حساب الدلائل المتعلقة بالإناث والذكور، في كل من الابعاد أو العناصر السابقة وفق العلاقة التالية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

02- يتم جمع دلائل الاناث والذكور في كل بعد مما ينتج دليلا يسمى الدليل الموزع بالتساوي.

03- يتم حساب دليل التنمية المرتبط بالجنس عن طريق جمع الدلائل الثلاثة الموزعة بالتساوي في وسط غير مرجح*.

- حساب مؤشر التنمية البشرية المتعلق بمقياس تمكين المرأة (دليل مشاركة المرأة) :

عادة ما يعتبر المرأة أقل حظا من الرجل نظرا لإقصائها من دوائر صناعة، ويقدر عدم المساواة بين الجنسين بمقياس مشاركتها الذي أدرجه التقرير العالمي حول التنمية البشرية بداية من سنة 1995 والذي يكشف عدم المساواة في مجالات أساسية اقتصادية وسياسية من منظور اتخاذ القرار والمشاركة فيه، وقد حددت المتغيرات القابلة للقياس في ثلاثة مجالات رئيسية هي: [1]

- المشاركة السياسية وسلطة صنع القرار والتي يتم قياسها بالنسب المئوية لحصص النساء والرجال من التقاعد البرلمانية.
- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرار والتي تقاس وفقا لمؤشرين هما النسب المئوية لحصص النساء والرجال من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين والنسب المئوية لحصص النساء والرجال من المناصب المهنية والفنية.
- السيطرة على الموارد الاقتصادية والتي تقاس بالدخل المقدر المكتسب لكل من النساء والرجال (بالدولار).

[1]- Undp، تقرير التنمية البشرية لعامي 2008/2007، مرجع سابق ذكره، ص. 348..

في هذا الفصل قمنا بالإحاطة بمفهوم التنمية الإنسانية من حيث الأطر النظرية التي تناولته وكذا تطور مضامينه عبر الزمن، باعتبار أن موضوع التنمية الإنسانية من المواضيع التي استحوذت على اهتمام وتفكير الكثير من المفكرين و الممارسين، حيث يعتبر الإنسان الثروة الحقيقية للأمم وسر نهضتها، وقدمها، فهو القادر على اكتساب المعارف والقدرات . ثم تناولنا طرق وأساليب قياسها لاسيما تلك المتعلقة بالموضوع الرئيسي للبحث وهو تمكين المرأة

الفصل الثاني

الاطار النظري و المفاهيمي للتنمية الانسانية

يتناول هذا الفصل مجموعة من العناصر التي يمكن من خلالها اتخاذ خطوات في اتجاه التمكين للمرأة على مستوى العربي و الدولي ، إذ تعتبر المشاركة السياسية للمرأة عنوانا كبيرا تقع تحته الكثير من الاليات و الاجراءات باعتبار ان فعالية الجهود المبذولة تتوقف على أهم الأدوار و مواقف الفاعلة مع قضايا المرأة داخليا و خارجيا ، و يندرج ضمن هذا الفصل أربع مباحث و هي :

- المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتمكين السياسي للمرأة .
- المبحث الثاني : المقومات الأساسية لتمكين المرأة العربية سياسيا .
- المبحث الثالث : الجهود الدولية و العربية للتمكين السياسي للمرأة .
- المبحث الرابع : ترسيخ مشاركة المرأة العربية سياسيا .

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتمكين السياسي للمرأة .

تعتبر الطاقة البشرية من اهم عوامل التنمية و التغيير الاجتماعي و الاقتصادي ، و المرأة تشكل نصف هذه الطاقة و مساهمتها في عملية التنمية الاجتماعية مؤشرا هاما في تغيير دور المرأة في هذه المجتمعات .

شكل موضوع التمكين بصفة عامة و تمكين المرأة في كل جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و القانونية و السياسية بصفة خاصة منذ اواخر القرن العشرين محور اهتمام المجتمع المدني ، حيث سنتطرق في هذا المبحث الى توضيح مفهوم التمكين السياسي للمرأة من خلال تقديم مدلوله و معاينته و الى جملة من الأساسيات المرتبطة به .

أولا : تعريف التمكين

يعتبر أحد المفاهيم المستحدثة نسبيا يتم تداوله في كثير من المجالات الاقتصادية و الاجتماعية...الخ

1. **التعريف اللغوي** : يعني " التقوية و التعزيز ، فهو مصدر من مصدر الفعل " مَكَّنَ " و " مكنه " من الشئ جعل له سلطانا و قدره ، جعله يتمكن منه و فيه "[1]

و قد وردت كلمة التمكين بمشتقاتها في القران الكريم بدلالات متعددة في أكثر من اية قرآنية تشير الى تعدد غاياته و مجالاته ، و من بين هذه الدلالات تم التمييز بين صيغتين من صيغ التمكين :

أ- **التمكين للإنسان في الأرض** (أي الوظيفة الاستخلافية)

- في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ (**آية 10 سورة الأعراف**) و يندرج ضمن هذا المستوى تمكين المال و القوة و النسل في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ... ﴾ (**سورة الأحقاف، الآية 26**)

ب- **التمكين لدين الله** : في قوله تعالى ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾ (**سورة النور الآية 55**) و كلمة التمكين يقابلها في اللغة الانجليزية كلمة (Empowerment) و المستمدة وفقا للمصادر اللغوية من كلمة اللاتينية (Potère) ، و تعني أن يصبح الإنسان قادرا [2]

[1] - رضا احمد ، معجم متن اللغة . بيروت : دار مكتبة الحياة ، 1960 ، ص 333

[2] - كهينة جربال ،التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب و الممارسة (حالة الجزائر –تونس-المغرب) ،(مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص : سياسات عامة جامعة مولود معمري تيزي وزو .)2015 ، ص(24-25)

أما إجرائيا فقد تعددت تعريفات المفهوم وفقا لطبيعة المجال أو نطاق التطبيق ، فهو يشير إلى عملية منح السلطة القانونية او تخويل السلطة الى شخص ما او اتاحة الفرصة للقيام بعمل ما . [1]

يرى ناريان (D.NARYAN) أن " التمكين معاني تختلف باختلاف السياقات الثقافية و السياسية و الاجتماعية ، ولا يمكن ترجمته بسهولة إلى كل الثقافات ، حيث يرتبط بمفاهيم مختلفة مثل قوة الذات و التحكم و سلطة الذات و الاختيار الحر و الحياة الكريمة ، و يرتبط ذلك بقدرة الفرد على الدفاع عن حقوقه و الاستقلالية و صنع القرار الحر و الحرية و الوعي و القدرات ، و يمكن أن يكون التمكين على المستوى الفردي و الجماعي ، و قد يكون اقتصاديا او اجتماعيا أو سياسيا ، و يمكن استخدامه للتعبير عن العلاقات داخل المنزل الواحد او بين فئات المجتمع .[2]

من خلال هذا التعريف يتضح ان الباحث ربط بين مفهومين للتمكين هما : التمكين الإرادي و التمكين النفسي .

كما عرفه روبرت ادمز (Robert Adams) على أنه " وسيلة يمكن من خلالها تمكين الافراد و الجماعات و المجتمعات من التحكم في الظروف و انجاز الأهداف ، و توفير القدرة على العمل لتحسين نوعية الحياة ، و يعني التمكين في العديد من الدراسات منح القوة بينما يركز في الخدمة الاجتماعية على الطريقة التي يمكن بها منح القوة للأفراد ، و بذلك يمكن تحقيق مصالحهم . [3]

من خلال هذا التعريف يتضح جليا أن الباحث ربط مفهوم التمكين بالخدمة الاجتماعية فأعطى له مفهوما اجتماعيا.

كما يعرفه البنك الدولي على أنه : "تحسين قدرات الشخص أو الجماعة على صنع الخيارات و تحويلها الى افعال و نواتج مرغوبة " . [4]

فعرفته أماني مسعود على أنه " القضاء على كافة أشكال عدم المساواة أو ضمان الفرص المتكافئة للأفراد ، وذلك يتحقق من خلال ثلاثة محاور أسياسية هي : [5]

- ✓ العمل على ازالة كل معوقات عملية التمكين ، سواء كانت قانونية او تشريعية او اجتماعية المتصلة بالعادات و التقاليد و الأعراف و غيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة (النساء و الأقليات الاثنية و الدينية و الفقراء ...) ، أو الأقل حظا في مراتب ادنى .

[1] - اماني قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008 .ص 98
[2] - طلعت مصطفى السروجي ، التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة . مصر : المكتب الجامعي ، 2009 ، ص 327
[3] - نفس المرجع ، ص 328
[4] - نفس المرجع ، نفس الصفحة
[5] - كهينة جربال .**مرجع سابق** ، ص 28

- ✓ استحداث هياكل و مؤسسات هدفها تفعيل السياسات و الإجراءات و التشريعات المتبناة بهدف القضاء على مظاهر الإقصاء و التهميش ، و تتولى عملية التمكين .
- ✓ تزويد الفئات المهمشة بالمعارف و المعلومات و المهارات و الموارد و القدرات على النحو الذي يكفل لها المشاركة فعالة ، و فرصا متكافئة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا .

و هناك من يرى أن عملية التمكين ترتكز على أربعة مستويات من القوة تشكل في مجملها ، ما يمكن تسميته بدوائر التمكين

- القوة على (power on) : تتضمن علاقة تبادلية مطلقة بين الهيمنة و التبعية
- قوة الفعل (Power to) : تتضمن القدرة على صنع القرار و ممارسة سلطة و ايجاد حلول للمشاكل
- القوة مع (Power With) : قوة اجتماعية و سياسية تعكس القدرة على التفاوض و الدفاع عن المصالح المشتركة جماعيا
- القوة من خلال (Power Within): تفطن الافراد للقوة الداخلية لذواتهم و هويتهم و كيفية التأثير ايجابيا في خياراتهم و صنعها بكل سهولة [1]

ثانيا : تعريف التمكين السياسي للمرأة

أولا تجدر الإشارة إلى تعريف التمكين السياسي قبل التطرق الى تمكين المرأة السياسي

"هو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات و اجراءات و هياكل مؤسسية و قانونية بهدف التغلب على اشكال عدم المساواة و ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع و في المشاركة السياسية تحديدا ، و ليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه ، بل العمل الحثيث لتغييرها و استبدالها بنظم انسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام و إدارة البلاد ، و في مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية " .[2]

[1] - وحيدة بورغدة ، المشاركة السياسية و التمكين السياسي للمرأة العربية حالة الجزائر ، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 36 ، خريف 2012 ، ص 138

[2] - مركز ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية ، التمكين السياسي للمرأة المصرية هل الكوتا هي الحل .
http://www.maatpeace.org/old/node/3148.htm تاريخ التصفح 2017/03/24 على 19:50

تولد مفهوم تمكين المرأة من فكر (الجندر) الذي تدور حوله معظم مصطلحات الأمم المتحدة ، و المعنى الظاهري للتمكين هو أن تأخذ المرأة فرصتها في التنمية ، أي يعنى بإعطائها حق السيطرة و التحكم في حياتها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الجنسية ، و حقها في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة . [1]

أما مفهومه حسب ما جاء به مؤتمر المرأة في بكين عام 1995 و مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان و التنمية بالقاهرة عام 1994 "يعني استخدام القوة الذاتية للقيام بنشاطات مشتركة مع الآخرين لإحداث التغيير ، علما أن هذا التمكين يشمل القدرة على اتخاذ القرارات و اكتساب مهارات الوصول إلى الهدف".

و بحسب **فانيسا جريفين** (Vanessa Griffen) ما يعنيه التمكين بالنسبة لها أنه ببساطة مزيدا من القوة ، و القوة تعني لها مستوى عالي من التحكم و مزيد من التحكم ، و إمكانية التعبير و السماع لها ، و القدرة على التعريف و الابتكار من منظور المرأة ، و القدرة على الاختبارات الاجتماعية المؤثرة و التأثير في القرارات المجتمعية ، و ليس فقط في المناطق الاجتماعية المقبولة كمكان للمرأة ، و اعتراف و احترام كمواطن متساو و كيان إنساني مع الآخرين ، و القوة تعني مقدرة على المساهمة و المشاركة في كل المستويات الاجتماعية ، و ليست في مجرد المنزل ، و القوة تعني أيضا مشاركة المرأة مشاركة معترف بها و ذات قيمة .[2]

كما يعرفه الأستاذ **'عصام بن الشيخ'** على أنه " إزالة كافة الاتجاهات و السلوكيات النمطية في المجتمع و المؤسسات التي تنمط النساء و الفئات المهشمة ، و تضعهم في مراتب أدنى ، حيث أن التمكين عملية تتطلب تبني سياسات و إجراءات وقائية ، بهدف التغلب على كافة اشكال عدم المساواة و ضمان الفرص المتكافئة للأفراد خصوصا في المشاركة السياسية " [3]

من خلال التعريفات السابقة نجد أن هناك ثلاث مستويات للتمكين :[4]

- المستوى الفردي : يعبر عن قدرة النساء على السيطرة على حياتهن, إدراكهن وإحساسهن بقيمتهن وقدراتهن وقدرة المرأة على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه.
- المستوى الجماعي : يعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي وإحساسهن بقوتهن في تجمعهن.

[1] - احمد ابراهيم خضر ، دعوة الى النظر في حقيقة مفهوم الجندر .موقع الدكتور www.alukah.net/web/khedar/10862/53827 تاريخ التصفح 2017/03/21 ، على 18:22

[2] - رأفت صلاح الدين ، المرأة بين الجندرة و التمكين www.Lahaonline.com/articles/view/17463.htm تاريخ التصفح : 2017/02/21 غلى الساعة 18:18

[3] - عصام بن الشيخ ، تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المتعددة للفرص و القيود . مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة : عدد خاص ، افريل 2011 ، ص 272-273

[4]- رأفت صلاح الدين ، مرجع سابق

- المستوى الثالث : يشير للمناخ السياسي والاجتماعي والقواعد الاجتماعية والحوار العام حول ما يمكن أو لا يمكن للمرأة القيام به.

ثالثا : نشأة و تطور تمكين المرأة سياسيا

قال الفيلسوف الفرنسي **'روجيه جارودي'** إن أول اضطهاد عرفه التاريخ هو اضطهاد النساء [1]

لقد تغيرت مفاهيم تنمية المرأة منذ الخمسينيات وتبلورت في مفهوم التمكين في عقد التسعينيات وتلاقت مع مفهوم التنمية، كما تحتاج عملية إنجاح التنمية إلى التمكين وتقوية أفراد المجتمع بصفة عامة من أجل تحقيقها, تحتاج المرأة بصورة خاصة لتقويتها وتمكينها من أجل تحقيق التنمية و لعل السبب الرئيسي في بقاء المشكلات العديدة المزمنة في مجتمعاتنا ومؤسساته ، هو التهميش المتعمد أو البريء تجاه شرائح محددة من الناس وأخصهم المرأة والشباب . وقد كثر الحديث عن التمكين السياسي والتجديد الديمقراطي كحجري الزاوية في معالجة الاختلالات في مجالات التربية وقضايا المجتمع ، و أصبحت تتداول مصطلحات مثل التمكين السياسي و التمكين الاقتصادي و التمكين الاجتماعي والثقافي و الإعلامي و الحقوقي وغيرها من مجالات التمكين

- ✓ نلاحظ أنّ النساء هن اللّواتي بادرن بالمطالبة بالاعتراف بحقهن في التصويت منذ القرن التاسع عشر بعد ظهور الحركات النسوية الأمريكية والبريطانية. وقبل ذلك بادرت الحركات النسوية إلى المطالبة بإصدار قوانين تضمن حق الزواج وحق التملّك منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين. مما أدى إلى سن بعض التشريعات في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية[2] . وتعتبر الولايات المتّحدة الأمريكيّة من أولى الدول التي اعترفت بحق الانتخاب للنساء وذلك سنة 1869 في ولاية (ويومنق Wyoming) ثم كان دور نيوزيلندا سنة 1893 . [3]
- ✓ وقد كان للثورة البلشفية في روسيا 1917 الدور الكبير في الترويج لمبدأ المساواة وترسيخه حيث ألغيت سيطرة الكنيسة على الزواج و تحقّقت المساواة الكاملة في الحقوق بين النساء و الرجال، وكانت ألكسندرا كولونتاي أول امرأة في العالم تشغل منصب وزير. وفي سنة 1920 قامت الولايات المتّحدة بتعديل الدستور لتسمح للمرأة بالتصويت ، وهي السنة التي تمُ فيها منحّ المرأة حق التصويت في عشر دول أخرى أما بالنسبة إلى فرنسا واليونان وإيطاليا و سويسرا، فإنها لم تمنح المرأة حق التّصويت إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية . وفي أمريكا اللاّتينية كانت دولة

[1] - راشد الغنوشي ، المرأة بين القرآن و واقع المسلمين. لندن : المركز المغاربي للبحوث و الترجمة ، ط3 . ص 128
[2] -- فريده غلام إسماعيل ، مرجع سابق
[3] - مركز ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية ، **مرجع سابق**

الإكوادور أول بلد يعترف بحقوق المرأة السياسية سنة 1929 و في المكسيك حصلت المرأة على حق التصويت في عام 1953 و في آسيا، كانت منغوليا أول بلد تتحصّل فيه المرأة على الحق في التصويت عام 1923 ثم التحقت بها اليابان وكوريا الجنوبية عام 1945 .

و نتيجة الاعتراف للنساء بهذا الحق وبفضل تنامي نضال الحركات النسوية و التقدمية، استطاعت النساء في غالبية دول العالم الوصول إلى البرلمانات وتزايد تمثيلهن داخل الهياكل والمؤسسات التّمثيلية .و على الصعيد الدوليّ ، فقد اهتمت منظّمة الأمم المتّحدة بقضية المرأة منذ سنة ،1975 حيث عقدت أول مؤتمر دوليّ حول حقوق المرأة .ومن هنا، أصبحت قضيّة المرأة تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتّحدة، هذه المنظّمة التي ركّزت على إيجاد نظام اقتصاديّ و سياسي يحقّق مشاركة أكبر للمرأة في العملية السياسية و في عملية التّنمية العالمية ويشجع خروج المرأة إلى سوق الشغل .

فقد تضاعف عدد النساء في برلمانات الدول الغربية و انخفض عدد الدول التي لم تتقلّد المرأة فيها أي منصب في الوزارة من 93 دولة إلى 47 دولة . و لكن، رغم هذه الطفرة في تزايد مشاركة النساء في الأحزاب السياسية والمنظّمات غير الحكومية و المدنية ، فإن المرأة لم تصل فيها إلاّ بنسبة ضئيلة إلى الوظائف العليا والقياديّة ولم تنهض بدور فعال في عملية سن القوانين وبلورة السياسيات التي تخدم المرأة وتحقّق لها المساواة صلب المجتمع و بالنسبة إلى الدول العربية، فإنها لم تشهد مثل هذا الحراك النسائي و النسوي إذ بقيت النساء لمدة طويلة شبه مقصيات من الحقل السياسيّ و من المشاركة السياسية

المبحث الثاني : المقومات الأساسية لتمكين المرأة العربية

اذا تعلق الأمر بالنساء بوصفهن إحدى هذه الجماعات المعروفة تاريخيا بالسعي لاكتساب الحقوق والمساواة مع الرجال فإن الأمر يتعلق بمقومات ترتبط بتفاصيل حياة هذه الفئة ، في المجالات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية ، فالحديث عن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يكون بمعزل عن الحديث عن التمكين السياسي والاجتماعي لها ، فالعناصر الثلاثة مترابطة وتؤثر في بعضها البعض بشكل مباشر خاصة في زمن العولمة .

أولا : المقومات الاقتصادية

لا يخضع عمل المرأة في المجتمعات العربية إلى منطق الاقتصاد وسوق العمل فقط ، بل هناك ضوابط اجتماعية ودينية لها الأثر الكبير في توجيه وعي الرجال والنساء معا تجاه قضية عمل المرأة خارج المنزل ... [1]

حيث هناك من يرى أن سبب البطالة المرتفعة بين الرجال يعود إلى استحواذ النساء على مناصب شغل لاسيما في بعض القطاعات كالتعليم و الصحة ، إلا أن للحكومات رأي آخر فنسب البطالة المرتفعة مردها إلى النسب الكبيرة لبطالة المرأة حيث لا يحتسب عادة العمل المنزلي ضمن معدلات البطالة ، بل هناك بعض الأعمال التي تؤديها المرأة ذات مردود كبير لكن لا تحتسب.

في هذه الأثناء ترتفع بعض الأصوات التي تنادي بعودة المرأة إلى البيت انطلاقا من أن المرأة لم تنل من خروجها للعمل إلا التعب و الإرهاق ، وإنها لم تتقدم في عملها ، ولم تسعد بيتها لأنها تقوم بدور مضاعف أكبر من طاقتها ، وأن الأولاد والزوج والأسرة ضاعوا في الطريق بين العمل والبيت [2].

وعلى النقيض من هذا الرأي ذهب آخرون إلى جلب أدلة على المساواة في الاستعداد للعمل بين المرأة والرجل وتوضيح التسهيلات التي منحها الإسلام في هذا الصدد ، إن خروج المرأة للحياة يكون بخروجها للعمل فهو يصقلها ويثقفها ويوسع

[1] – محمد صادق عفيفي، **المراة وحقوقها في الإسلام**، السعودية : دار الاصفهاني، 1973. ص169.

[2] – مغاوري شلبي ، المرأة العربية.. أجور نقدية أم تنمية حقيقية؟ ، على الرابط <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1177155820830> تاريخ التصفح 2017/02/28 على 21:06

مداركها ويقتل وقت فراغها ، الذي يلجئها إلى سلوك طريق غير صحيح ، و يحميها من الوقوع في الرذيلة و يعوضها النقص الذي تشعر به ، ويؤكد ذاتها ويعطيها الأمن والاستقرار .[1]

و في العالم العربي تشير الأرقام المتوفرة الى أن المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية لا تزال منخفضة مقارنة ببقية مناطق العالم ، و إن كانت هذه البيانات لا تعكس المدى الحقيقي لمشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وذلك لسببين أساسيين هما :[2]

1. اثبتت دراسات التي أجريت لمعرفة مدى مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي أن حوالي 60% من إجمالي الأيدي العاملة النسائية في الريف العربي يعملن في الزراعة لحساب أسرهن بدون أجر ، وأن هذه النسبة ترتفع في دول مثل المغرب لتصل 84% وفي تونس إلى 74%.
2. أن طبيعة عمل المرأة في الدول النامية عامة ، وفي الدول العربية خاصة، تختلف عنها في البلدان الصناعية ، والتي تتوفر لدى المرأة فيها الأجهزة التي تسهل عليها الأعمال الشاقة، ويمكنها أيضا شراء سلع استهلاكية وخدمات تتضمن بالفعل الكثير من مراحل الإعداد الشاقة التي يتعين على المرأة العربية أن تؤديها بنفسها فيما يعرف بالتصنيع المنزلي والصناعات اليدوية ، ولذلك تشير دراسة أكاديمية أجريت بالتعاون مع جامعة الدول العربية أن معدل مشاركة المرأة العربية في الأنشطة الاقتصادية وخاصة في الريف ، تصل إلى جوالي 70% إذا أخذ في الحسبان كل الأعمال التي تقوم بها المرأة العربية سواء بأجر مباشر او بأجر غير مباشر يذهب لصالح الأسرة كلها.

وفي السنوات الأخيرة ومع تعاظم جهود تمكين النساء وترسخ أسس القطاع الخاص في الكثير من الدول العربية ، زاد عدد النساء المستثمرات في مختلف المجالات حتى أصبح تواجدهن في اغلب القطاعات شيئا مألوفا ، مع تركز العدد الاكبر في قطاع الخدمات الذي يستحوذ على ما نسبته 77% من سيدات الأعمال في اليمن و 59% في مصر 37% في المغرب حسب إحصائيات 2004 .[3]

ثانيا : المقومات السياسة

لقد حققت المرأة العربية تقدما في السنوات الأخيرة من حيث الاعتراف القانوني لحقوقها السياسية في المشاركة في الانتخابات وفي الترشيح للمجالس المحلية والنيابية ،كما تزايد وجودها في أعلى مستويات السلطة التنفيذية في معظم مجالس الوزراء في الدول

[1]- لطيفة محمد السالم، **المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008 . ص134

[2]- سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الأردن : درا الشروق، 2007، ص94

[3]- المركز العربي لمصادر المعلومات **حول العنف ضد المرأة** ، على الرابط :http://www.equalpowerlastingpeace.org/ar/resource/ تاريخ التصفح 2017/04/22 على الساعة :22:58

العربية ، حيث أصبح توزير النساء موضة في أغلب الحكومات العربية منذ تسعينيات القرن الماضي ، غير أن مشاركة النساء في هذه الحكومات اتسمت بما يلي :[1]

- ✓ الطابع الرمزي (لوزيرة أو وزيرتان في الغالب) .
- ✓ الطابع الاجتماعي (إسناد وزارت اجتماعية للنساء في معظم الأحيان أو لها علاقة بالمرأة في معظم الأحيان) .
- ✓ الطابع الظرفي (تقلب عدد الوزيرات حسب التعديلات الحكومية)

و يمكن حصر الحقوق السياسة للمرأة كما أوردتها العديد من المواثيق الدولية على غرار الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي حددت بشكل دقيق المجالات العملية للحقوق السياسية للمرأة بضرورة كفالة المساواة مع الرجل في المجالات التالية:[2]

- ✓ التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة .
- ✓ الأهلية للترشح .
- ✓ المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها .
- ✓ شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية .
- ✓ المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية .
- ✓ تمثيل الحكومة على المستوى الدولي .
- ✓ المشاركة في المنظمات الدولية .

فبالرغم من المكاسب المحققة على صعيد تمثيل المرأة في السلطات الثلاث فإن فعالية هذا التمثيل يبقى مجال نقاش بالنظر إلى تأثير ثلاث عوامل هي :[3]

- ✓ محدودية الدور الذي تقوم به المرأة داخل مؤسسات صنع القرار سواء كانت المؤسسة تنفيذية أو تشريعية ، فرئاسة مجالس الوزراء و الوزارات الأساسية في تخصيص المورد في تحديد السياسات الخارجية وحماية الأمن الداخلي والخارجي كلها في يد الرجال ، وكذلك الأمر بالنسبة للمجالس النيابة ولجانها .

---

[1]- Undp ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005** .الرابط http://www.un.org/ar/esa/ahdr/: ص 188

[2]- عبد القادر لشقر، **الانتخابات التشريعية المغربية 2007، أية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2009، ص146.

[3]-UNDP، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005**، الرابط http://www.un.org/ar/esa/ahdr/ ، ص189.

- ✓ في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة عضوية المرأة داخل المجالس النيابية، تراجعت حقوقها الأخرى على غرار الأمن الشخصي كما هو حاصل في العراق و الصومال والأراضي الفلسطينية.
- ✓ إن تركيز المنظمات الملحقة بالأمم المتحدة على تمكين المرأة و ربط بعض الدول و المؤسسات الخارجية مساعداتها بتحسين وضع النساء في المنطقة بدفع العديد من الدول العربية للالتفاف على هذا الشرط باللجوء للتمثيل الصوري للنساء في ظل تهميش المواطنين بشكل عام و النساء بشكل خاص من المشاركة في الشأن العام .

ثالثا : المقومات الاجتماعية

لا تقل أهمية المقومات الاجتماعية للنهوض في العالم العربي عن المقومات الاقتصادية و السياسية فهي تشكل الإطار التشريعي ، والأخلاقي والحمائي للمرأة و الذي يحرر المرأة من العوامل الاجتماعية التي تعترض سبيل تقدمها ومن بين هذه المقومات ما يلي:

1. التدابير الحمائية المساعدة للمرأة العاملة : وهي تدابير ترتبط بجنس المرأة وميزاتها البيولوجية وتهدف إلى حماية قدرتها الانجابية ، وحماية الأمومة على اعتبار أن الإنجاب مهمة اجتماعية مسندة بيولوجيا للمرأة ولا تتقاسمها مع الرجل وذلك من خلال ضمان حق المرأة ...
2. تعديلات في قوانين الأحوال الشخصية : منذ عام 2000 أدخلت العديد من الدول العربية تعديلات هامة على قوانينها للأحوال الشخصية والقوانين المتعلقة بأوضاع المرأة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية فيما يلي :[1]

- ✓ قطر : قمة أفريل 2003 تضمن دستور نصوصا حول المساواة بين الجنسين والعدالة في توزيع الحقوق .
- ✓ الأردن : إجراء انتخابات عام 2003 على أساس إعطاء المرأة الأردنية حصة بعدد 6 مقاعد.
- ✓ المملكة المغربية : تعديلات أعلن عنها محمد السادس في أكتوبر 2003 في مدونة الأحوال الشخصية أهمها مساواة المرأة والرجال في سن الزواج المحددة في 18 سنة...

3. تعزيز مكانة المرأة في الأسرة : بينت الدراسات ان مساهمة المرأة في الحياة الأسرية وخاصة الاقتصادية قد ازدادت وأصبحت المرأة تساهم بشكل أساسي في عملية صنع القرار داخل الأسرة في كافة القضايا المتعلقة بحياتها الشخصية والأسرية والزوجية كل هذه التغيرات أدت إلى تعزيز مكانة المرأة داخل الأسرة والمجتمع بشكل عام .[2]

[1]- عبلة أبو كامل، **قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية** ، على الرابط http://www.aljazeera.net/programs/forwomenalone/2004/10/3/ ، على الساعة 21:45 2017/04/28

[2]- احمد حسين، **أكبر نسبة طلاق عربية** . على الرابط : http://www.topsarabia.com . تاريخ التصفح 2017/04/28 ، 22:02

مما سبق يمكن ملاحظة أن المرأة العربية في السنوات الأخيرة قد قطعت أشواطا كبيرة في اتجاه تمكنها من توظيف المقومات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المتاحة في المنطقة للنهوض بمكانتها، حيث سجلت أغلب المؤشرات تطورا في الاتجاه الايجابي وهذا دليل على انتشار وعي جديد لدى النخب المختلفة و لدى عامة الناس بضرورة تمكين المرأة من مختلف الجوانب الحياتية ، مما يؤهلها لرفع مستويات التنمية في المجتمعات العربية .

المبحث الثالث : الجهود الدولية و العربية للتمكين السياسي للمرأة .

تتلخص الجهود الدولية و العربية في العديد من المؤتمرات والندوات والمنتديات الفكرية والاتفاقيات التي تشكل أرضية صلبة أفرزت مجموعة من الضمانات والالتزامات القانونية الدولية والإقليمية لحماية حقوق المرأة و تمكينها ، حيث سيتم ابراز اهم المنظمات العربية و الاقليمية الناشطة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وأهم الجهود التي سعت لتدويل قضية تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل .

أولا – الجهود الدولية

تتلخص الجهود الدولية في ابراز اهم المنظمات والمؤتمرات والمواثيق الدولية التي سعت الى تمكين المرأة في المجال السياسي وسيتم تقسيم هذا العنصر الى ثلاث نقاط اساسية لتوضيح هذه الجهود الدولية والتي تتمثل فيما يلي :

1. **المؤتمرات الدولية** : مع بداية التسعينات تكاثفت الجهود الدولية لشؤون المرأة التي اكدت على ضرورة اعتماد إجراءات جديدة ، و فيما يلي اشارة الى أهم المؤتمرات :

- ✓ المؤتمر العالمي الأول للمرأة :

عقد أول مؤتمر عالمي خاص بالمرأة و هو مكسيكو لعقد الأمم المتحدة للمرأة تحت شعار المساواة والتنمية والسلم ، اعتبر ذلك العام " **العام العالمي للمرأة** " وأعتمد أول خطة عالمية بوضع المرأة على المستوى الحكومي وغير الحكومي في المجالات السياسية والاجتماعية والتدريب والعمل على حماية الأسرة . كما اعتمد ت خطة العمل العالمية "لعقد الأمم المتحدة للمرأة" ، حيث كانت أهداف هذا العقد تتمثل في المساواة و السلم و التنمية وقد صدرت عن هذا المؤتمر تفسيرات لمعنى هذه الأهداف الثلاثة وغايتها .[1]

- ✓ المؤتمر العالمي الثاني للمرأة :

انعقد من 14 الى30 جويلية 1980 بـ "كوبنها جن" تحت شعار "**عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمية المساواة ،التنمية والسلم** " ، تتلخص أهدافه في :

أ- استعراض وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الأول للسنة الدولية للمرأة .

[1] كهينة جربال ،**مرجع سابق** ،ص ص(69 - 70)

ب- تعديل البرامج المتعلقة بالنصف الثاني من العقد الأممي من أجل تحديد العوامل الرئيسية التي تعوق ممارسة المرأة للأدوار التنموية ، سواء من حيث المشاركة في خطط التنمية ، أو المشاركة في اقامة المشروعات التنموية أو تطويرها[1]

- ✓ المؤتمر العالمي الثالث للمرأة :

عقد في عام 1985 بـ "نيروبي" عاصمة "كينيا" ، جاء لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة : "**المساواة و التنمية و السلم**" الذي عرف باسم (**استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة**) ، على امتداد عامي 1986 الى 2002 . انصبت أعمال المؤتمر على

أ- تقييم التقدم الذي حدث خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة .

ب- اقرار خطة عمل جديدة بهدف تحقيق التقدم في مجال حقوق المرأة خلال هذه الفترة التاريخية لتقدم العديد من المفاهيم وتطور الكثير من الظروف السياسية و الاقتصادية والتنموية المرتبطة بواقع المرأة .

ت- اقرار ما عرف باستراتجيات نيروبي المتطلعة للأمام ، و التي حدد لتطبيقها مدى زمني يقترب من خمسة عشر عاما ، و لقد أكدت هذه الاستراتجيات على ضرورة الربط بين تقرير المحافظة على السلام واستئصال العنف الموجه ضد المرأة ،كما حثت الدول الأعضاء على العمل على تنقيح دساتيرها وقوانينها بما يحقق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تبنيها استراتجيات وطنية لتدعيم مشاركة المرأة في التنمية .

- ✓ المؤتمر الدولي للسكان (القاهرة من 5 الى 13 سبتمبر 1994):

توصلت حكومات العالم المشاركة في هذا المؤتمر (ما يخص موضوع المرأة) الى توافق الآراء أكدت التزامها بتعزيز وحماية التمتع الكامل بحقوق الانسان بالنسبة لجميع النساء طيلة دورة حياتهن .

و لقد كانت **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما لب رؤية المؤتمر** ، وقد ركز بشكل جدي على موضوع تمكين المرأة واستقلالها الذاتي وتحسين وضعها السياسي باعتبار المرأة تشكل غاية في حد ذاتها ، وغاية جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة ، و ذلك من خلال تفعيل مشاركة المرأة وشراكة تامتين من جانبي الرجل والمرأة في الحياة الانتاجية . [2]

- ✓ المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (التحرك من أجل المساواة والتنمية والسلام)

[1]- كهينة جربال ،**مرجع سابق** ،ص ص(69 - 70)

[2]- منظمة المرأة العربية ، عقد من الانجازات 2011/2001 ، القاهرة : منظمة المرأة العربية 2012 ، ص 8-10

وعقد عام 1995 بـ "بجين" بحضور 189 دولة و التي اعتمدت بالإجماع اعلان و منهاج عمل بيجين ، وهو بيان التزام سياسي للحكومات المشاركة للنهوض بأهداف المساواة والتنمية والسلام لجميع النساء في كل مكان . و قد حدد منهاج العمل الخطوط العريضة لاثنى عشر مجالا من مجالات الاهتمام الحاسمة التي تعد حيوية في تقدم المرأة وتمكينها في جميع جوانب الحياة ، و تتمثل هذه المجالات الموصي بها في : المرأة و الفقر – المرأة والاقتصاد – التعليم وتدريب المرأة – المرأة في مواقع صنع القرار – المرأة والصحة – الاليات المؤسسية للنهوض بالمرأة – العنف ضد المرأة — الحقوق الإنسانية للمرأة – المرأة و الإعلام – المرأة والنزاع المسلح – المرأة والبيئة والطفلة [1]

و تجدر الاشارة الى أن موضوع تمكين المرأة احتل حيزا كبيرا من إعلان ومنهاج بيجين ، حيث ورد في بعض مواده مايلي :

" نحن الحكومات المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ، نكرس أنفسنا دون تحفظ لمعالجة القيود والعقبات ، فنعزز بذلك سبل النهوض بأحوال المرأة وتمكينها في جميع أنحاء العالم ، ونقر بان هذا يقتضي عملا عاجلا ينطلق من روح العزم و الأمل و التعاون و التضامن يؤدي الان ويستمر حتى القرن القادم "[2]

✓ مؤتمر المرأة 2000" بيجين5+ "

عقدت الأمم المتحدة المؤتمر عام 2000 في نيويورك وسمي (بجين 5+)[3] ، كان الهدف منه مراجعة تطبيق برنامج عمل بيجين في مواجهة العوائق الضاغطة والتحديات العالمية الجديدة و تقييمه . قامت الأمم المتحدة بإرسال استقصاء موسع للدول الأعضاء التي قامت بتطبيق برنامج العمل منذ عام 1995 .

[1] منظمة العفو الدولية ،بيجين + 15:احقاق حقوق المرأة ، رقم الوثيقة Act 77-005-2010 ، ص1
[2] المواد 1- 7 من اعلان ومنهاج عمل بيجين :المرفق الاول ، مرجع سابق .
[3] كهينة جربال ،**مرجع سابق** ، ص 76-77

*:ظاهرة تأنيث الفقر: برزت فكرة تأنيث الفقر في الآونة الأخيرة بقوة في الخطابات الرسمية حيث، " تحاول الأمم المتحدة باهتمامها بموضوع المرأة أن تفصلها عن مجتمعها وأسرتها، معتبرة أن ما تعاني منه المرأة يختلف عن معاناة سائر أفراد عائلتها، مع أن الأساس هو واحد، ولعل أشد آلام ومعاناة المرأة ناتج عن الظلم الذي لحق بها نتيجة سعي الغرب إلى تفكيك أسرتها." وقد ارتبطت ظاهرة تأنيث الفقر في الكثير من مناطق العالم الثالث بارتفاع معدلات الخصوبة مما جعل الأمم المتحدة تشجع على تحديد النسل عبر تشجيع الإجهاض وتوزيع وسائلمنع الحمل، والسماح للمرأة أن تجهض جنينها قبل تكامل نموه خشية الفقر .إذن "ليس هناك دليل علمي واضح على تأنيث الفقر بمعنى قلة الدخل، لكن النساء في ما يبدو يواجهن مستويات أعلى من الفقر البشري الذي يعد من الأبعاد الثلاثة لمقياس التنمية البشرية، والذي يعني الحرمان من اكتساب القدرات البشرية ومن توظيفها بفعالية." كما أن الفقر والأمية من العناصر المهمة التي تعيق بشدة مشاركة النساء السياسية، فكثيرا ما ينزع المرشحون لشراء أصوات الفقراء. ويدفع عادة للرجال ورؤساء العشائر لحشد أصوات نسائهم لمرشح بعينه"

و بناءا على الردود التي تلقتها انتهت الجهود الأممية بإقرار تقرير عالمي ، فأكد أن التوسع السريع للعولمة والثورة التكنولوجية خلق تحديات جديدة لا نظير لها ، حيث أن الكثير من المنظمات غير الحكومية تنبهت الى ما يحدثه التفاوت الاقتصادي المتزايد بين الدول الصناعية و الدول النامية في تفاقم ظاهرة "**تانيث الفقر**"* انبثق عن هذا المؤتمر اعلان سياسي و وثيقة ختامية بهدف مواجهة التحديات التي تواجه تقدم المرأة و تمكينها ، و أكدت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجددا على التزامها بإعلان ومنهاج بيجين ، و اعتمدت إجراءات ومبادرات اخرى لتنفيذه [1]

ومنه نستنتج أن هذه المؤتمرات تناولت تقارير رسمية م وضع المرأة و وضعت برامج عمل استراتجيات للنهوض بأوضاع المرأة وسعت من خلالها الى الضغط على الحكومات من أجل معالجة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في المجال السياسي .

2. **منظمة الأمم المتحدة و أجهزتها** : تضم منظمة الأمم المتحدة 193 دولة عضوة (بعد تقسيم السودان 2011) تتعاون لأجل تجسيد الأهداف و المبادئ التي قامت عليها ، و أكثر من 75 منظمة منتسبة لها .[2]

✓ لجنة مركز المرأة (CSW) :

انشأت سنة 1946 من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، أوكلت لها المهام التالية:

- المطالبة و اصدار التوصيات و ذلك من خلال القيام بحملة دولية من أجل توعية المرأة في كل دول العالم بمسؤوليتها و حقوقها المدنية و السياسية ، و تشجيعها على المساهمة في العملية الانتخابية و ازالة التعصب ضد اشتراكها في الحياة العامة .
- تقييم التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال الوصول الى الحقوق على الصعيد الوطني و الاقليمي و الدولي ،حيث عقدت في بداية تكوينها ثلاث دورات خلال الفترة (1946-1949) خصصتها لمناقشة و بحث المسائل المتعلقة بحقوق المرأة السياسية . ثم ظهرت الاتفاقية الدولية لحقوق المرأة السياسية قي سنة 1952
- اعداد الصكوك الدولية .

[1] امنظمة العفو الدولية ، **مرجع سابق** ،ص 2

[2] -منظمة الأمم المتحدة ، **لمحة عامة** . على الرابط التالي : www.un.org/ar/sections/about-un/overview/indea.html.تاريخ التصفح 2017/04/15 على الساعة : 17:10

- اعداد المؤتمرات الدولية و متابعة النتائج المتعلقة بالمرأة .
- تلقي الرسائل المتعلقة بالانتهاكات المرتبطة بالتمييز ضد المرأة .
- رصد تدابير النهوض بالمرأة .

✓ قسم تقدم المرأة (DAW) :

يعمل قسم تقدم المرأة كجهاز اداري للجنة مركز المرأة ، و يهدف الى تحسين وضع المرأة و نشر المساواة و مفاهيم النوع في جميع انحاء العالم .[1]

✓ صندوق الأمم المتحدة الانمائي (UNIFEM):

انشأ سنة 1985 ، ينشط في مجال تعزيز حقوق المرأة و تحقيق المساواة بين الجنسين ،و توفير المساعدة المالية و التقنية للبرامج و الاستراتيجيات التي تعزز تمكين المرأة و أن المساواة بين الجنسين أمر اساسي لتحقيق التنمية و بناء المجتمعات . و يخصص هذا الصندوق نسبة معتبرة من موارده لتشجيع هذه المنظمات (المنظمات غير الحكومية).

✓ المعهد الدولي للأبحاث و التدريب من أجل تقدم المرأة (INSTRAW):

يعتبر بمثابة جهاز دولي خاص بإعداد ابحاث و برامج تدريب لدمج المرأة في التنمية و زيادة نشر الوعي بمشاكلها و مساعدتها في مواجهة التحديات الجديدة ، لذلك فان مهامه تنحصر في اربعة ميادين رئيسية هي:

- دعم مكانة المرأة اقتصاديا و سياسيا و التوعية بحقوقها الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية و المدنية .
- دور المرأة و وسائل الاتصال و الاعلام و برامج التدريب .
- الاحصائيات و المؤشرات المتعلقة بمشاكل النوع و كيفية استعمالها لرصد وضعية المرأة و تحسينها .

✓ هيئة الأمم المتحدة للمرأة :

[1]- كهينة جربال ،**مرجع سابق** ، ص 58-59

بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 02 جويلية 2010 تم إنشاء هيئة جامعة في الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين و تمكين المرأة ، و تسعى من خلال ذلك لتعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة

و الى جانب الأجهزة المعنية مباشرة بشؤون المرأة ، توجد أجهزة فرعية و وكالات متخصصة اخرى انشأتها الأمم المتحدة لأغراض أخرى ، إلا أنها تساهم بطريقة غير مباشرة في تدويل قضية المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة و هي :

1- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (UNESCO)

2- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

3- منظمة الأغذية و الزراعة العالمية (FAW)

4- صندوق الأمم المتحدة للسكان

5- برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNFPA)[1]

يمكن أن نخلص الى أن المرأة قد احتلت مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة حيث ركزت على رفع مستوى التنمية من خلال البحث عن ايجاد نظام سياسي يحقق مشاركة اكبر للمرأة في العملية السياسية و في عملية التنمية و يشجع خروجها الى سوق الشغل .

3- المواثيق الدولية : لقد سعى المجتمع الدولي لتكريس المساواة على اساس معيار ثابت بين المرأة و الرجل طبق لمفهوم الجنس ، بمعنى المساواة القائمة على الاختلافات البيولوجية و يمكن تلخيص تلك المواثيق الدولية كتالي :

- ✓ ميثاق الأمم المتحدة (1945)

اقر الميثاق مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل و المرأة ، الذي يعتبر اساس القاعدة القانونية و مبدأ الشرعية و العدل ، وجعل من أهدافه تعزيز حقوق الانسان و حرياته الأساسية للجميع دون تمييز حيث جاء في

[1]- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، قرار الدورة الرابعة و الستون : البند 114 من جدول الأعمال ، جويلية 2010. ص 11

ديباجته أن شعوب الأمم المتحدة الت على نفسها " **أن تؤكد من جديد ايمانها بالحقوق الأساسية للإنسان و بكرامة الفرد و قدرته و بما للرجال و النساء ... من حقوق متساوية** " [1]

- ✓ الاتفاقية الدولية لحقوق المرأة السياسية

تعتبر هذه الاتفاقية التشريع الأول الذي ينص صراحة على حقوق المرأة السياسية ، و قد تضمنت المادة الأولى حق النساء في التصويت في جميع الانتخابات على أساس واحد مغ الرجال دون تمييز ، أما المادة الثانية فتكفل لهن حق الترشيح و الانتخاب مثلها مثل الرجال ، و في المادة الثالثة نصت الاتفاقية على أن يكون للمرأة الحق في الوظائف العامة و أن تمارس جميع المهام العامة بمقتضى القوانين دون تمييز .[2]

- ✓ اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة

سميت أيضا باتفاقية السيداو (CEDAW) اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 ، و أصبحت نافذة عام 1981 مرتكزة على مبدأين هما : **عالمية و شمولية حقوق المرأة و عدم قابليتها للتجزئة** .

صادق على هذه الاتفاقية لحد الآن 18 دولة عربية ، و قد تحفظت معظم الدول العربية على مواد من الاتفاقية هي مواد اساسية و محورية و يتعلق الأمر بـ : المادة 16 المتعلقة بالزواج و العلاقات الأسرية ، المادة 29 المتعلقة بالتحكيم بين الدول ، المادة 09 المتعلقة بقوانين الجنسية ، و المادة 02 المتعلقة بحظر التمييز في الدساتير و التشريعات الوطنية .

4- المنظمات الدولية :

من بين المنظمات الدولية التي لعبت دورا كبيرا في النهوض بالمرأة ، وكالات دولية متخصصة مثل منظمة العمل الدولية (ILO) ، التي تمثل قضايا عمل المرأة احدى شواغلها الرئيسية بحكم مسؤوليتها الدولية في هذا المجال ، و قد وضع دستورها الذي سن سنة 1919 مبدأ اساسيا هو تكافؤ العمل ، و هذا يعني مساواة المرأة التي تعمل ذات عمل الرجل بنفس الأجر الذي يتقاضاه .[3]

[1]- كهينة جربال ، **مرجع سابق** .ص 67
[2]-يوسف بن يزة ، **مرجع سابق** . ص 166-167
[3]- يوسف بن يزة ، **مرجع سابق** . ص 167

و من هذه الوكالات أيضا منظمة الصحة العالمية (WHO) التي تجعل من صحة الأمهات و الأطفال و وضع برامج تنظيم النسل احدى أهم أولوياتها ، من خلال تسطير برامج توعية بالتنسيق مع الدول أو المنظمات الحكومية و غير الحكومية الأخرى ، بالاضافة الى البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و لجنة الصليب الأحمر الدولية ، و غيرها من الهيئات .[1]

ثانيا – الجهود العربية : تتمثل الجهود العربية و الإقليمية في النقاط التالية :

1. **جامعة الدول العربية** : حرصت جامعة الدول العربية (نظرا لضغوطات مارستها الدول الغربية على الدول النامية) منذ بداية السبعينات على إنشاء أجهزة ومنظمات متخصصة خاصة بالمرأة أوكلت لها مهمة النهوض بالمرأة العربية وتمكينها وفيما يلي إشارة إليها :

✓ **لجنة المرأة العربية** : قامت الأمانة العامة بإنشاء لجنة المرأة العربية سنة 1971، ضمت في عضويتها ممثلي جميع الدول الأعضاء في الجامعة ، وبغرض تحسين أداء هذه اللجنة قامت الأمانة العامة بإنشاء إدارة المرأة والأسرة عام 1984 تم إدارة المرأة والأسرة والطفولة عام 2001، ثم وحدة مستقلة تعني بشؤون المرأة عامة 2004 [2]، ولقد قامت لجنة المرأة العربية وأمانتها الفنية بـ :

- اقتراح استراتجيات وخطط وبرامج العمل وتنفيذ الأنشطة التي تستهدف النهوض بالمرأة .
- التعاون والتواصل مع اللجان والمجالس الوطنية والقومية المعنية بشؤون المرأة والأسرة العربية
- التنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوطنية والقومية المعنية بشؤون المرأة والأسرة العربية
- التنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة .
- الإعداد والمشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية حول قضايا المرأة.
- حت الدول العربية لإنشاء الآليات المعنية بشؤون المرأة ودفع المرأة والنوع الاجتماعي في مقدمة الأولويات الوطنية والتصديق والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية .

[1]- فؤاد عبد الكريم بن عبد العزيز ، العدوان على المراة في المؤتمرات . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2005 . ص 49-50

[2]- ودودة بودران ، **ورقة عمل حول جهود الدول العربية في تنفيذ إعلان ومناهج عمل مؤتمربيجين عام 1995، ونتائج الدورة الاستثنائية الـ23 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000 مقدمة في الدورة الـ49 وضع المراة بالأمم المتحدة**، نيويرك، 28 فبراير 11 مارس 2005، ص4

- ✓ **منظمة المرأة العربية** : تعتبر منظمة حكومية تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، تم إنشاؤها سنة 2001، تنفيذا لتوصيات المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية سنة 2000، الذي ركز على ضرورة إنشاء مؤسسة لقمة المرأة العربية، ودخلت اتفاقية إنشاء المنظمة حيز التنفيذ في مارس 2003، ومقرها جمهورية مصر العربية.

تقوم المنظمة على ثلاث غايات أساسية هي:

1. تمكين المرأة العربية في كافة الميادين ؛ لأن تمكينها هو ركيزة أساسية لتقدم المجتمع العربي وينطوي على تطوير واقع المرأة العربية.
2. التوعية بأهمية ومحورية أن تكون المرأة العربية شريكا على قدم المساواة في عملية التنمية من خلال توعية المرأة توعية المرأة ذاتها و توعية المجتمع بأهمية دورها كأحد مداخل الارتقاء بمكانتها وقدرتها على المشاركة في صنع القرار .
3. تكريس جهود التنسيق والتعاون بين الدول العربية من أجل إنجاز غايات التمكين والتوعية وتحقيق الأهداف... [1]

2. **المرأة العربية في المنظمات الحقوقية** : يعتبر المجتمع المدني ركنا هاما في أي نظام ديمقراطي ، كما أنها تعتبر من الشروط المهمة و الضرورية لقيام أي نظام ديمقراطي أو التمهيد لنشأته [2]

فهناك عدة أنواع من هذه المنظمات منها الوظيفية والتي يقتصر نشاطها على الأعمال الخيرية و الأخرى بنيوية تهدف إلى تغيير الواقع هيكليا وتطوير المواطن الواعي والقادر على التغيير والنوع الثالث والأخير وهو الحقوقي والذي يسعى إلى إثبات المرأة في المجتمع و فرض رأيها فيه و الدفاع عن حقوقها. و من بين الأولويات التي ترسمها الجمعيات النسوية ذات الطابع الحقوقي تركيزها على النقاط التالية : [3]

- ✓ تخصيص حصص للنساء في البرلمان .
- ✓ تطوير قوانين الأسرة .
- ✓ تعزيز المساواة بين الجنسين .
- ✓ التأهيل والتدريب وفرص العمل .

ثالثا– المرأة العربية والإعلام

[1]– منظمة المرأة العربية ، عقد من الإنجازات 2011/2001، القاهرة : منظمة المراة العربية ، 2012، ص08-10

[2] أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 . ص 136.

[3]- اماني قنديل ، الجمعيات الاهلية و تعزيز المساواة بين الجنسين . الموقع الالكتروني لمركز ابن خلدون للدراسات الانسانية <http://eicds.org/arabic/publicationsAR/csAR/05/june/six-amani.htm 24/01/ 2017 ، 23.07

لا يمكن إنكار تأثير هذه الأداة وإسهامها في عملية تمكين المرأة وتعزيز حقوقها والنهوض بها و بقضاياها ، مع أن الإعلام في السابق لم يلعب دورا رئيسيا في حركة التنمية والنهوض بالمرأة [1]

وقد بذلت المنظمات النسوية و الاجتماعية على المستويات الإقليمية والدولية جهودا كبيرة لتنشيط مشاركة المرأة العربية في الإعلام الإلكتروني وشبكة الانترنت بالخصوص

ففي عام 1999، عقد مؤتمر تفاعل المرأة مع التكنولوجيا و العلوم ، في أبوظبي ليكون منطلقا لمناقشة إسهام المرأة العربية في العلوم والتكنولوجيا ، كما عقدت عدة ندوات و ورشات عمل حول استخدام تكنولوجيا المعلومات كأدوات تمكين المرأة العربية. [2]

تلعب وسائل الإعلام على مستوى العالم دوراً أساسياً في الحياة الاجتماعية والسياسية و حتى الاقتصادية منها ، وتتميز بمقدرتها الفائقة على توصيل الرسائل إلى جمهور عريض متباين الاتجاهات والمستويات ولأفراد غير معروفين للقائم بالاتصال مع مقدرتها على خلق رأي عام وتنمية اتجاهات وأنماط من السلوك غير موجودة أصلاً ، والمقدرة على نقل المعارف والمعلومات و الترفيه ، حيث نجد أن وسائل الإعلام أكثر تقديماً وأكثر تعبيراً عن مصالح الناس وآرائهم. على أنها في الدول التي تشهد تحولات اجتماعية يكون دورها هو المفصل الأساسي في هذه التحولات ، لأنها الوسيلة الأقوى و الأعم ، وللدور المهم الذي تقوم به المعلومة. و يتعاظم دور الإعلام ويقوى بقدرته على تعميم وتعميق إدراكنا بأهميته ومواكبته لسير حياة المجتمعات وتطورها والذي أصبح فيها ضرورة حيوية وسلاح حضاري حاسم في التنافس أو التدافع الثقافي ، فالإعلام في أصله يبقى وسيلة حيادية تستعمل للبناء أو الهدم على السواء ،إلى درجة أصبح المتحكمون فيه باستطاعتهم أن يحددوا ميول الناس، وليفرضوا عليهم ليس فقط «كيف ينبغي أن يُفكروا»، ولكن أيضا «فيما يجب أن يُفكروا» لهذا تعددت حقول الدراسات الاجتماعية والنفسية التي تحاول معرفة المقدار والكيفية الذي تؤثر به وسائل الإعلام على الجمهور ؛ بل والقدرة على تغيير اتجاهاته وتصرفاته وثقافته . [3]

المبحث الرابع : ترسيخ المشاركة السياسة للمرأة

[1]- مركز المرأة العربية للتدريب، والبحوث، المرأة العربية والإعلام دراسة تحليلية، تونس، مطبعة تونس، قرطاج، 2006، ص09

[2]– محمد إبراهيم عايش، **الصحافة الإلكترونية تسيير على خطى الصحافة ألتقليدية في تكريس صورة المرأة، موقع المرأة العربية والإعلام**، موقع المرأة العربية و الاعلام http://www.arabwomanmedia.net/index.php?option=com_content&task=view&id=146&Itemid=119> تاريخ التصفح 2016/09/02 ، على الساعة 14.48

[3]- أمين اليافعي ، دور وسائل الإعلام الجديد في مناصرة قضايا المرأة . على الرابط https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=442955622437521&id=415786615154422 . تاريخ التصفح 2016/09/02 ، على الساعة 15.00

إن هناك علاقة وثيقة و وطيدة بين مفهوم المشاركة السياسية للمرأة والتمكين السياسي للمرأة إلى حد اعتبار بعضهم تطابقهما نظرا لصعوبة الفصل بينهما لكن من خلال هذه الدراسة المعمقة لهذين المفهومين ، تبين أنهما تجمعهما علاقة تكاملية ، وتأثير متبادل بدليل أن عملية المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية تستند على توفر درجة معينة من القدرة والقوة في الفعل أو التمكن ، فالمشاركة في الحياة العامة اليومية هو فاعل لديه القدرة على الفعل والاختيار وتحقيق الأهداف من جهة ، ويرتبط مفهوم التمكين في التحليلات الاجتماعية الحديثة من جهة أخرى ، بمعنى آخر هو تحقيق الذات ، وهو المفهوم الذي يشير إلى الوعي و المعرفة والخبرة .[1]

أولا : المشاركة السياسية

تعتبر من اهم المواضيع التي ركز عليها علم الاجتماع السياسي كونها تمثل المنبر الذي يعبر منه الفرد عن رأيه و الذي يتخذ بواسطته دورا في الحياة السياسية من خلال مشاركته في وضع الاهداف العامة لمجتمعه. فقد ادت المشاركة السياسية الى تغير دور المواطن من عضو في المجتمع الى منتج ، على أساس هو الدور الاكثر اهمية . لعل الهدف من وراء المشاركة السياسية هو التأثير في السياسة العامة و ادارة الشؤون من خلال الأعداد و التنفيذ و التوجيه وفق ما يخدم الصالح العام. فالمشاركة السياسية هي الجسر الرابط بين الفرد كعضو في جماعة و الفرد كمواطن سياسي،ففهم المواطن لحقوقه السياسية و على رأسها حق المشاركة السياسية لا يتم إلا بتوفر ثقافة سياسية و تنشئة سياسية تخلق مواطن سياسي نظريا و المشاركة تؤكد وجوده عمليا .حيث تعتبر المشاركة السياسية وخاصة المشاركة السياسية للنساء من أهم عناصر العملية الديمقراطية في أي بلد وهي تعكس إلى حد كبير طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة،و تعتبر النساء من أهم المستفيدين في حالة التزام مؤسسات الدولة بالنهج الديمقراطي القائم على مبادئ العدالة و المساواة ،كما تقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار رقيها على دمج النساء في حياة المجتمع الخاصة والعامة [2]

و تحظى قضية المشاركة السياسية للمرأة باهتمام متزايد على جميع المستويات مع مرورbالوقت وخاصة في السنوات الأخيرة إذ تثير في الوقت نفسه إشكالات أخرى تتعلق بمدى مشاركة المواطنين بصفة عامة في تدبير لشؤونهم وبالتالي ترسيخ الديمقراطية المباشرة ، و من جهة ثانية تتبع مسار الجهود المحلية والدولية لتمكين المرأة من لعب دورها المطلوب على الساحة السياسية وفي

[1]- سهام بن رحو، **المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس من الاستقلال إلى 2004** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص نظم سياسة ، جامعة السانيا وهران ، كلية الحقوق، 2006/ 2007، ص05

[2] - الطيب البكوش، محررا، المشاركة السياسية للمرأة العربية تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، ، 2004 ،ص 29.

مراكز القيادة باعتبارها جزء مهم من المجتمع ، ومن جهة ثالثة فإن الحركات النسوية تهدف من خلال تمكين المرأة سياسيا إلى إحداث تغييرات اجتماعية لصالح المرأة من خلال تغيير نظرة المجتمع إليها وإحداث أدوار جديدة لها والتخلص من الأدوار النمطية التي حجمت من مساهمتها في الحياة العامة وجعلتها حبيسة الوظائف البيولوجية المعروفة .

1. نظام المحاصصة (الكوتا) :

لقد اهتمت الكثير من البلدان الى فرض نظام الحصص (الكوتا) ، رغم معارضته مبادئ المنافسة الحرة التي هي من صميم الديمقراطية و الذي جاء بردات فعل متباينة بين مرحب و رافض له .

برز مفهوم التمييز الايجابي (Positive discrimination) أو التدخل الإيجابي كما يطلق عليه كثيرون والذي يرتكز على إعطاء النساء بشكل مؤقت نوعا من الدعم المؤسسي أو القانوني في سياق الجهود الجادة المبذولة لضمان مشاركة منصفة للنساء ، وذلك للتعويض عن التمييز السلبي الذي تعاني منه النساء من جراء المفاهيم التقليدية ، والظروف السيئة في أغلب الدول .[1]

ويستخدم مصطلح الكوتا في المفهوم السياسي لتوفير فرصة للفئات الأقل حظا في المجتمع (الأقليات ، مناطق جغرافية ، الجنس ، الدين) للوصول إلى المؤسسات التنفيذية أو التمثيلية (البرلمان ، المجالس المحلية) والتي لا يمكن لها- من خلال الآليات المعتمدة- الوصول إلى هذه المؤسسات .[2]

و هناك اعتبارات عددية للأخذ بهذا الأسلوب يوردها المقتنعون بفعاليته والداعين إليه منها : [3]

- **اعتبار العدالة** : حيث أن عدد النساء في أي مجتمع تمثل النصف أو يفوق لذلك ليس من العدالة أن يحرم نصف المجتمع من التمثيل في المجالس لذلك من الضروري اشتراط تخصيص حد أدنى من المقاعد لهن .
- **اعتبار تمثيل المصالح** : كون النساء لهن مصالح تختلف عن الرجال ، فمن الضروري أن يكون هناك تمثيل مناسب للنساء حتى يمكنهن التعبير عن هذه المصالح .
- **اعتبار القيمة الرمزية** : أن حفظ كرامة النساء وتقديرهن يقتضى أن لا ينوب عنهن آخرون في الدفاع عن مصالحهم .

---

[1]- موزة المالكي ، مداخلة بعنوان :الكوتا النسائية بين القبول و الر**فض ، موقع المرأة العربية و المشاركة السياسية ، الاردن على الرابط =https://books.google.dz/books?id=L48YmU9cCcYC&pg=PA98&lpg=PA98&dq + تاريخ التصفح 2017/03/25 على الساعة 16ك46**

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات 24 الأمم المتحدة الإنمائية – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 نحو الحرية في الوطن العربي.

[3]- الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث النساء والسياسة رؤى دينية – إشكاليات. صنعاء : منتدى وحلول منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان ، النساء و السياسة رؤى دينية تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان 14سبتمبر 2004م – صنعاء و 32ديسمبر2004 م – عدن

2. موقف التيارات الإسلامية من مشاركة المرأة السياسية و تمكينها :

يتّفق كثير من الباحثينّ على أن الدين الإسلامي قد منح المرأة كثيرا من حقوقها المستلبة، فهو في أصوله لم يقلل من قيمة المرأة والفكرة المعروفة عن الجنس الضعيف غريبة عنه، ولكن أدبيات الأديان وتفسيراتها وتحريفاتها التي عمت فيما بعد هي التي أعادت إلى الحياة الاجتماعية والدينية استلاب المرأة كما كان حالها في الأساطير والخرافات .[1]

فيما التزم البعض الاخر في هذا الموضوع بقدر من الموضوعية فذكروا المواقف الإيجابية التي حملتها النصوص الدينية من القرآن و السنة ، تجاه قضايا المرأة فيما اكتفى البعض بالتحذير من فتنة النساء و مخاطرها على الرجال ، ويستدلون على ذلك ببعض النصوص التي تدعوا إلى طاعة الزوجة لزوجها .[2]

فنجد جمال الدين الأفغاني من دعاة حرية الفكر حيث لم يتطرق بالتفصيل لقضايا المرأة في كتاباته لأنها لم تكن محل جدل في ذلك الوقت ، فقد أشار إلى ضرورة تعليم المرأة حتى تنير عقلها بالمعارف لتصلح أمر دينها ، وأن مساواة المرأة بالرجال في التكوين الجسماني مستحيلة و لكن يترتب عن ذلك استحالة المساواة في الفعل .

أما محمد عبده فهو من الداعين للمساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق و الواجبات ، و يرفض إذلال المرأة.[3]

أما قضايا المرأة في أفكار المرجعيات الدينية المعاصرة فنجد الإمام الغزالي فهو يعترف بقوامة الرجل عن المرأة ، ثم يقصر هذه القوامة على البيت فقط ، و ان للمرأة الحق أن تتولى المناصب العليا في الدولة .[4]

أما التيارات الإسلامية المعاصرة فاتفق الكثير منها على قضايا المرأة في الكثير من النقاط مع المرجعيات الدينية . لقد كان موقف التيارات السلفية واضحا في أن المرأة مكانها المنزل ، ودورها رعاية الأسرة ، على الجانب الآخر هناك تيار الأخوان المسلمين الذي يتخذ موقف وسطية ويناصر من حيث المبدأ حصول المرأة على حقوقها السياسية .[5]

لقد أعطيت للمرأة مكانة هامة في الإسلام حيث توجد سورة كاملة خالصة (هي سورة النساء) تبجل النساءّ وفي سور أخرى النساء هن موضوع اهتمام من قبل النبي صلى الله عليه و سلم على مدار آيات كثيرة، وكانت أعظم الحقوق الشرعية التي كسبتها المرأة من القرآن الكريم والشريعة الإسلامية لأول مرة أنه رفع عنها لعنة الخطيئة الأبدية، ووصمة الجسد

---

[1]- يوسف بن يزة ، مرجع سابق . ص

[2]- -عمر القراي، الفكر الإسلامي وقضية المرأة الخرطوم: دار عزة ، 2007 . ص63-66. .

[3]- يوسف بن يزة ، المرجع السابق . ص 120

[4]- لطيفة حسين الكندري، وبدر محمد ملك، تربية المرأة من منظور الشيخ محمد الغزالي، مجلة العلوم التربوية لجامعة القاهرة، عدد 04، 2003، ص27.

[5]- Undp، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005، مرجع سابق، ص02

المرذول، وخلصها من الوأد الذي مورس عليها في الثقافات الجاهلية القديمة ومنحها الكثير من الحقوق التي تشرف مكانتها إنسانا عاقلا له كيانه المستقل ودوره إلهام في المجتمع، ولقد أصبحت المرأة في ظل الشرعية الإسلامية أكثر إيجابية و فاعلية، كما حرص القرآن الكريم على المحافظة عليها فسنّ قوانين وشروطا للزواج وسن أصولا للمعاشرة والطلاق[1]...

[1]- رجاء سلامة ، الجندر في العالم العربيّ . على الرابط التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23840 ، 2017/05/11 ، 23:38

تناولنا في هذا الفصل ماهية التمكين السياسي للمرأة التي يستحيل الغوص في عمق بحثنا هذا دون التطرق إليها وكذا تطورها التاريخي ، من قبيل مفهوم التمكين والمفاهيم التي تصب في سياقه العام، حيث تناولنا بشيء من التفصيل الجهود الدولية و العربية التي سعت لتحقيق المساواة بين الجنسين حيث أن التمكين لا يتحقق دون حصولها على هذا الحق الذي تندرج تحته الكثير من الحقوق الأخرى.باعتبار أن قضية تمكين المرأة سياسيا من أهم القضايا المعاصرة و كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية .

و بما أن البحث يسعى إلى معرفة مدى إسهام تمكين المرأة في تحقيق التنمية الإنسانية فهذا استدعى تتبع مختلف الجهود التي بذلتها المرأة عبر التاريخ لتحقيق التمكين من خلال التطرق إلى نشأة وتطور الحركات النسوية في العالم والعالم العربي خاصة ، فضلا عن تناول مفهوم النوع الاجتماعي الذي أحدث نقلة نوعية في جهود النهوض بالمرأة في السنوات الأخيرة لاسيما في المنطقة العربية .

الفصل الثالث

واقع التمكين السياسي للمرأة في كل من الجزائر و تونس

تتزايد امكانات احداث التغير من اجل تحقيق المساواة بين الجنسين (المساواة و النوع الاجتماعي)، و تمكين المرأة و ارساء مجتمع اكثر ديمقراطية و عدلا بالزيادة الفعلية لتأثير المرأة في الحياة العامة على جميع الأصعدة .

سيتناول الفصل الثالث من الدراسة واقع التمكين السياسي للمرأة في كل من الجزائر و تونس من خلال دراسة حالتي البلدين و وضعيتهما من الاستقلال وصولا الى يومنا هذا مع تبيان العوامل المتحكمة فيها ، ثم التواجد النسوي في الأحزاب السياسية و مستوى التمكين السياسي للنساء في الجزائر و تونس و ذلك من خلال ثلاثة مباحث هي كالتالي :

- المبحث الأول : المرأة في النصوص القانونية .
- المبحث الثاني : استراتيجية النهوض بمكانة المرأة السياسية و مشاركتها في الاستحقاقات الانتخابية في كل من الجزائر و تونس .
- المبحث الثالث : رهانات و معوقات التمكين السياسي لكلا البلدين .

المبحث الأول : المرأة في النصوص القانونية .

أكد منهاج عمل بيجين* على تساوي النساء و الرجال في الحقوق و الكرامة الإنسانية المتأصلة ، و سائر المقاصد و المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، و غير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، و لاسيما اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، و اتفاقية حقوق الطفل ، فضلا عن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة ، و إعلان الحق في التنمية . فمنذ ما يقارب 22 سنة من هذا الاعلان و على أساس المبدأ الذي جاء من أجله "تمكين الإنسانية " سنوضح في هذا المبحث حقوق المرأة في الدساتير و القوانين الاخرى

أولا : المرأة الجزائرية

منذ حصول الجزائر على الاستقلال تبنت بصفة متتالية خمسة دساتير في سنة 1963 و 1976 ،ثم دستور سنة 1989 ،ثم دستور سنة 1996 المعدل لدستور 1989 والذي عرض على التعديل في نوفمبر 2008 ،مما يجعله الدستور المعدل والمتمم و اخيرا دستور 2016 ، وقد سجل دستور 1989 دورا أساسيا بواسطة تفتحه نحو التعددية السياسية والتفتح الاقتصادي ، لكن القاسم المشترك بين هذه الدساتير يتلخص في ، التوافق مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان و المساواة بين الجنسين ، (مساواة مشاركة الجنسين في الحقوق السياسية)[1] .

جاء في ديباجة دستور 1963 في فقرتها الثامنة في الجزء الثاني " أن الثورة تتجسد من خلال سياسة اجتماعية لصالح الجماعات ورفع المستوى المعيشي للعمال ".. ثم يواصل في نفس الفقرة " الإسراع في العمل من أجل تحرير المرأة حتى تستطيع المشاركة في تسيير شؤون العامة " كما يقرر في المادة 12 " أن جميع المواطنين من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات

* **منهاج العمل** : هو جدول أعمال تمكين المرأة ، وهو يهدف الى التعجيل بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة و ازالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع مجالات الحياة العامة و الخاصة من خلال حصولها على نصيبها الكامل و المنصف في القرارات ، و المساواة بين المرأة و الرجل .

[1]- حريزي زكريا ، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسيات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة باتنة ، 2010-2011) ص(' 97-98)

أما دستور 1976 فيبدأ بوضع مبدأ المساواة في المادة 39 " كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات " والفقرة 3 " يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة [1]" ، كما نصت المادة 58 منه بأن كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية يعد ناخبا

وقابلا للانتخاب باستعمال مصطلح "مواطن . " والذي يفهم من خلاله أن يكون رجلا أو امرأة دون تمييز [2]. كما جاء في دستور 1989 في المادة 28 " كل المواطنين سواسية أمام القانون ، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو الجنس أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر ، شخصي أو اجتماعي[3]"

كما جاءت في محتوى المادة 47 منه (دستور 1976) "كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب سواء كان امرأة أو رجل دون تمييز .و الأمر نفسه ينطبق على دستور 1996 الذي احتفظ بنفس المحتوى ، في ظل المادة رقم 50 ولكن الملاحظ أن الاعتراف الدستوري بحق الترشح للمرأة مثلها مثل الرجل كان دون الإشارة الصريحة بنصوص خاصة بالمرأة ، نظرا لاستعمال الدستور لمصطلح عام "مواطن " تعود على الجنسين . كما تضمن مختلف قوانين الانتخابات تمثيلا متساويا وعادلا للمرأة والرجل ، في المجالس المنتخبة خاصة القانون العضوي 17 / 91 المؤرخ في 14 أكتوبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 13 / 89 المؤرخ في 17 أوت 1989 المتضمن قانون الانتخابات والذي ينص على إلغاء الانتخاب عن طريق الوكالة , هذا الإجراء الذي يسمح للمرأة بالتعبير عن اختياراتها السياسية بمطلق الحرية . هذا فضلا عن باقي الحقوق والحريات المنصوص عليها في الفصل الرابع من الباب الأول ، وتم تعديل الدستور في نوفمبر 2008 بهدف توسيع حجم مشاركة المرأة في المجالس المحلية حيث تنص المادة 31 مكرر على أن " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة [4]

ان الدساتير الجزائرية التي اصداروها أكدت في مجملها على مبدأ تساوي المرأة و الرجل في الحياة السياسية [5]. فجاءت بعض مواد الدستور الحالي (لسنة 2016) تنص على ذلك :[6]

---

[2]- مسارتي سليمة ، "المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة " جامعة سعد دحلب البليدة : مجلة الفكر ، العدد الثامن، 2015 ، ص190

[3]- حريزي زكريا ، **المرجع السابق** ، ص 98

[4]- مسارتي سليمة ، المرجع السابق ، ص(191 و192)

[5]-Hélen VANDEVELLDE, la participation politique des femmes algerianes est-elle un mythe , Revue Algerienne des Sciences juridiques et politiques , V(XVII) N°4 ,décembre 1981 , p 714

[6]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، قانون رقم 16-01 ، المؤرخ في 26 جمادى الأول عام 1437 هـ الموافق لـ مارس سنة 2016 ، **يتضمن التعديل الدستوري** .الجريدة الرسمية .عدد 14 ، 7 مارس 2016 .ص10

- **المادة 32** : كل المواطنين سواسية امام القانون . ولا يمكن ان يتذرع بأي تمييز يعود سببه الى المولد او العرق ، أو الجنس ، أو الرأي أو أي شرط أو ظرف اخر .
- **المادة 34** : تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان ، و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية . و الاقتصادية ، و الاجتماعية ، و الثقافية .
- **المادة 35** : تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة .
- **المادة 36** : تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال و النساء في سوق التشغيل .

تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيات و الادارات العمومية و على مستوى المؤسسات .

أما فيما يخص قوانين الانتخابات فأكدت في مجملها هي الأخرى على نفس المبدأ (تمثيلا متساويا وعادلا للمرأة و الرجل) بداية بقانون الانتخابات لسنة 1963 الذي نص على شخصية الانتخاب مرورا بقوانين الانتخابات لسنتي 1980 و 1989 التي نصت في نفس الوقت على التصويت العائلي أو التصويت بالوكالة و تشخيص الانتخاب مما أدخلها في جملة من التناقضات افقد المرأة حقها في التصويت ،و لكن سرعان ما تم استدراك ذلك بإقرار قانون الانتخابات لسنة 1997 .[1] الذي سمح بالتجسيد الفعلي لمبدأ شخصية الانتخاب ، ما مكن المرأة من ممارسة حقها في التصويت و الترشح .

حافظت القوانين التي تنظم المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية على تطورها ، دون تسجيل أية تراجعات ، إذ تنص المادة 03 من القانون العضوي رقم (12-01) أنه يعد ناخبا كل جزائري و جزائرية بلغ من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع ، و كان متمتعا بحقوقه المدنية و السياسية ، و لم يوجد في احدى حالات فقدان الأهلية المحددة في التشريع المعمول به ، و تنص المادة 07 أنه يجب على كل الجزائريين و الجزائريات المتمتعين بحقوقهم المدنية و السياسية ، و الذين لم يسبق لهم التسجيل في قائمة انتخابية أن يطلبوا تسجيلهم [2]. وهو نفسه مضمون المادة 05 و المادة 09 في قانون الانتخاب رقم 07/97 .[3]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية .الأمر رقم 07/97 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 هـ الموافق لـ 6 مارس سنة 1997 م ، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات .الجريدة الرسمية .عدد12

[2]-عصام بن الشيخ ، مقاربة الجندر و انعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية . ألمانيا : دار نور ، 2016 . ص 246

[3]- أنظر الأمر رقم 07/97 مرجع سابق

ثم جاءت الإصلاحات التي وعدت بها السلطات الجزائرية ، منها ترقية المشاركة السياسية للمرأة من خلال تعديل قانون الانتخابات في 2012 الذي كان نتيجة ايجابية للتحولات السياسية يهدف الى توسيع حجم مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة .[1] أما في 2016 فقد صدر القانون العضوي الخاص بتنظيم الانتخابات وفق ما جاء به الدستور الجديد ، يضم عدة إجراءات جديدة تتعلق بالقوائم الانتخابية و محتوى الملف الخاص بالمترشح للرئاسة الجمهورية ، والانسحاب من الترشح وكذا مراقبة عملية التصويت ، وتقييم نفقات الحملات الانتخابية .

ثانيا : المرأة التونسية

اعترف التشريع التونسي للمرأة بعد نيل الاستقلال حيث وضعت دستورها الأول سنة 1959 و الذي تم تعديله عدة مرات (1965-1976-1981-1988-1993-1999-1997-2002-2008)، و أخرها سنة 2014. يتناول الفصل السادس و السابع من الدستور التونسي الحقوق و الحريات في تونس ، و ينص على مبدأ المواطنة و المساواة ، فكل المواطنين متساوون في الحقوق و الحريات ،كما ورد في الفصل الخامس أن الدولة التونسية تضمن الحريات الأساسية و حقوق الإنسان .[2]

عرفت البلاد ثورة تشريعية حقيقية ، دعمتها الدولة بانضمامها الى الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة . كما اعتمدت الدولة التونسية برنامجا وطنيا لدعم المساواة بين الجنسين على أساس النوع الاجتماعي ، تمثل في تبني الدولة التونسية سياسة النوع الاجتماعي في المخطط الخماسي لسنة 1991 ، كما تعهدت الدولة التونسية سنة 1993 ، بمواصلة اصلاح التشريعات التي تقر بحقوق المرأة للمزيد من النهوض بأوضاعها ، قبل أن تعرف تعميما شاملا في المخطط الثامن لسنتي 1992-1996 ، أدى الى تحويل أهداف المساواة الى أهداف قابلة للقياس من الناحية الكمية ، خصوصا بعد أن قررت الدولة التونسية اعتماد سياسة التمييز الايجابي ، لتقليص الفجوة بين الجنسين .[3]

أما الدستور الجديد (يناير 2014) فقد حسم مسألة المساواة التامة بين الرجل و المرأة جاء ليؤكد ذلك في الفصل 46 منه على أن "الدولة تلتزم بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها"، فيما نص الفصل 21 منه على الآتي :

[1]- عصام بن الشيخ ، **مرجع سابق** .ص 247
[2]-عصام بن الشيخ ، تمكين المرأة المغاربية .**المرجع السابق** . ص 282
[3]-عصام بن الشيخ ، مقاربة الجندر . المرجع السابق . ص 238-239

"المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون من غير تمييز". اشترك الفصلان اللذان وردا بباب الحقوق والحريات بالدستور في تعاطيهما مع حقوق المرأة فأكد الفصل 46 التمسك بمكتسبات دولة الحداثة فيما تعلق بحقوق المرأة وعلى وجوب عدم الاكتفاء بها والسعي نحو تدعيمها فيما أرسى الفصل 21 صراحة مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والحريات بما يؤكد مباشرة تطوير منظومة حقوق المرأة، في سياق المحافظة على المكتسبات وتحصينها أولا وتدعيمها ثانيا . [1] لكن في الوقت الذي يؤكد فيه الدستور التونسي على المساواة ، توجد قوانين و قرارات ادارية أقل شأنا تكرس التمييز ضد المرأة ، تمنح حقوقا للرجل .[2]

[1]- محمد العفيف الجعيدي ، المرأة في الدستور التونسي الجديد: حماية للمكتسبات وتوجه نحو تحقيق المساواة . على الرابط التالي : http://www.legal-agenda.com/article.php?id=659 ، تاريخ التصفح2017/05/01 على الساعة : 00:34

[2]- _____ ، القوانين البالية التي تطالب التونسيات بتغيرها .على الرابط التالي : http://reseef22.com ، تاريخ التصفح: 2017/04/20 على الساعة : 20:41

المبحث الثاني : استراتيجية النهوض بالمرأة و مشاركتها في الاستحقاقات الانتخابية في كل من الجزائر و تونس

نصت جميع الدساتير المغاربية على مبدأ التساوي بين الجنسين في التمتع بالحقوق السياسية بعد الاستقلال مباشرة ، حيث تمثل المرأة نصف المجتمعات المغاربية عدديا ، هذا ما سنوضحه في هذا المبحث من خلال :

أولا : الاستراتيجية المتبعة للنهوض بالمرأة سياسيا

يظهر الجدول (رقم 01) تعداد السكان في كل من الجزائر و تونس و نسبة الاناث و الذكور مما يعني أن كل السياسيات التنموية لهذه الدول (تونس و الجزائر) لابد أن تراعي خصوصية هذه الفئة (المرأة) في جميع المجالات و أن تسعى الى تفعيل دورها و استثمارها من أجل خلق الثروة .[1]

الجدول رقم 01 : يوضح عدد السكان و نسبة الاناث الى الذكور في الدول المدروسة

الدولة	عدد السكان	اناث %	ذكور %
تونس	10982800	50.2	49.8
الجزائر	40400000	49.69	50.31

المصدر : المعهد الوطني التونسي للإحصاء / الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات 2016

1 . في الجزائر

أكد رئيس الجمهورية من خلال مبادرته بالتعديل الدستوري على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بشكل يتماشى ومكانتها في المجتمع الجزائري ، وبالنظر إلى الدور الكبير الذي لعبته خلال الثورة التحريرية. من خلال توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبَة على جميع المستويات ، أكد التعديل الدستوري على أن الدولة تعمل على مضاعفة حظوظها في المجالس المنتخبة [2] ؛ بشكل يعكس مكانتها الحقيقية في المجتمع ، وتحقيقا لمبدأ المساواة بين المواطنين، و"اعترافا بتضحيات المرأة الجزائرية إبان المقاومة

[1]-بارة سمير ، التمكين السياسي للمرأة المغاربية و المواطنة بين الحق و الاليات مقارنة بين المغرب-الجزائر-تونس .بيروت :المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية .يومي10-12مارس 2017

[2]- المادة 35 مكرر من دستور 2016 . **المرجع السابق** ، ص 10

الوطنية ثم الثورة المسلحة ، وبمساهمتها في مسيرة التشييد الوطني و الشجاعة المشهودة التي تحلت بها أثناء المأساة الوطنية الأليمة[1]"

و قد أحال على القانون العضوي تحديد الاليات التي تتحقق بها ذلك ، هذا ما جعل موضوع توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة جزءا من النصوص التشريعية ، التي تضمنها الاصلاحات السياسية الذي أعلن عنها رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للأمة في 15 أفريل 2011 .

تبني النظام الاجباري للحصص

استندت الحكومة في صياغتها لمشروع القانون العضوي المتعلق بتوسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة على التجارب المعمول بها في الدول الديمقراطية بما يفرضه منطق العدالة و الديمقراطية و طريقة الانتخاب المباشر المعتمدة في الجزائر . لذلك فقد تضمن القانون مايلي :

- ✓ الأخذ بالنظام الاجباري للحصص ضمن قوائم الترشيحات ، و في المقاعد المتحصل عليها من كل قائمة باعتبار أن هذا النظام أكثر الأنظمة انسجاما مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .
- ✓ الأخذ بنسبة 30 % أي ما يعادل الثلث .
- ✓ أن يكون الاستخلاف في كل المجالس المنتخبة من نفس الجنس .[2]

اعتمدت الجزائر البرنامج المشترك لتعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة في سبتمبر 2010 ، و هي من الدول التي نجحت في تطبيق استراتيجية انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتأنيث قطاع الصناعة و الفلاحة ، و قد عرفت تطورا كبيرا جعل المرأة الجزائرية تنشئ تجارب ناجحة للمقاولات النسائية ، و قد نجحت الجزائر في هذه الاستراتيجية بدعم الخطط الإقليمية ، لأنها منخرطة في الجهود الإقليمية ، المتوسطية ، العربية و المغاربية لتمكين المرأة .

[1]- الدكتور عمار عباس ، قراءة في التعديل الدستوري لسنة **2008** .على الرابط : http://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/2008-2009-20082009-1996-1.html ، **بتاريخ 2017/04/30 على الساعة 19:57**

[2]-عمار عباس و نصر الدين بن طيفور ، توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الايجابي . مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية .العدد ، الجزائر . 2013 . ص 89

و كان الرئيس بوتفليقة قد رقى أول امرأة تشتغل بمؤسسة الجيش الوطني الشعبي الى رتبة لواء (جنرال) سنة 2009 و بحلول 2014 أصبح هنالك 4 نساء يحملن هذه الرتبة لأول مرة في العالم العربي .[1]

2 . في تونس

لقد قامت الحكومة التونسية بإستراتيجية واضحة للنهوض بالمرأة ، وهي التركيز على البعد القانوني لتمكين المرأة . بامتلاكها حق المعرفة القانونية التي تجعلها واعية بحقوقها الانسانية في مختلف مواقع القرار السياسي ، و في اطار التنظيمات الحزبية .[2]

أنشأت تونس سنة 2007 قاعدة بيانات وطنية في اطار "الاستراتيجية الوطنية لمنع أنماط السلوك العنيفة داخل الأسرة و المجتمع على أساس جنسائي ، و العنف ضد المرأة " و قامت بإجراء مسح وطني و حددت فيه جملة من الاجراءات لمواجهة العنف المنزلي .[3]

تبنى قاعدة التناصف و التناوب

كان ذلك سنة 2014 حيث تبنى المجلس التأسيسي التونسي قاعدة التناصف و التناوب في القائمات الانتخابية ، من أجل تقوية اشراك المرأة في مراكز القرار و تمكينها من المشاركة الفعلية في ادارة الشأن العام للبلاد ، و يدعم مكانة المرأة في المشهد السياسي و يفرض تواجدها بأكبر تمثيلية ممكنة في المجالس المحلية . و قد تحقق ذلك بعد أن تم تعديل الفصل 16 من المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي و الذي كان يقر في صيغته الأولى اسناد 25 % من عدد المقاعد للمرأة .[4]

أقرّ قانون الانتخابات البلدية و الجهوية لسنة 2017 التناصف الأفقي والعمودي في القوائم الانتخابية ، بمعنى أن تتشكل كل قائمة ضرورة من رجل فامرأة ، هذا على مستوى التناصف العمودي ، ومن رجل مرّة وامرأة مرّة أخرى في رئاسة القوائم بالتراوح والتوازي بين القائمات المترشحة باسم كل حزب أو تكتل انتخابي، في مستوى التناصف الأفقي.

[1]-عصام بن الشيخ ، مقاربة الجندر . **المرجع السابق** . ص 269
[2]- وزارة شؤون المرأة و الأسرة و الطفولة و المسنين ، المرأة و التنمية الجهوية في تونس .مقاربة التمكين .تونس : وزارة شؤون المرأة و الأسرة و الطفولة و المسنين مركز البحوث و الدراسات و التوثيق و الاعلام حول المرأة ، 2004 . ص14
[3]-عصام بن الشيخ / مقاربة الجندر. **المرجع السابق** . ص 268
[4]- التناصف بين الرجل و المرأة مبدأ لارساء الممارسة الديمقراطية القومية .على الرابط التالي :
https://www.facebook.com/notes/avocat-daffaire/ بتاريخ 2017/04/30 ، على الساعة 20.00

يعني بعبارة أخرى أن يكون عدد المترشحين ضمن القوائم الانتخابية منقسما بالتساوي بين الرجال والنساء، من جهة، ولكن حتى لا تكون ترشحات النساء للزينة فرض القانون الانتخابي التناصف الأفقي أي أن تكون رئاسة القوائم تتراوح بين النساء والرجال. فالحزب الذي يقدم خمسين قائمة مترشحة في خمسين دائرة انتخابية عليه أن يقدم خمسا وعشرين قائمة تترأسها سيدات ومثلها يترأسها رجال.[1]

ثانيا : المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية

عند تتبع **المجالس المنتخبة في الجزائر** نجد أنها عرفت تطورا تدريجي في مسار التمثيل النسائي سنتطرق أولا الى المجلس الشعبي الوطني من خلال ثلاثة مراحل أساسية هي :

- **المرحلة الأولى(1962–1988)**: تميزت هذه الفترة بضعف التمثيل النسائي بسبب استحواذ حزب جبهة التحرير الوطني على الحياة السياسية ، حتى في إطار الاتحاد العام للنساء الجزائريات يجب أن يكون انتمائهن للجبهة ذاتها هذا ما أدى لتسجيل تذبذب في نسب حضور أو تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس الشعبية الوطنية ، حيث بلغت 5 % سنة 1962 بتمثيل 10 نائبات من أصل 146 في أول مجلس وطني تأسيسي ثم تقلصت الى 1.45 % بتمثيل نائبتين من أصل 138 نائبا سنة 1964 ثم ارتفعت مرة اخرى الى 3.9% بتمثيل 10 نائبات من أصل 261 نائبا في المجلس الشعبي الوطني سنة 1977 ، ثم تقلصت مرة أخرى الى 1.45% بتمثيل 4 نائبات من أصل 282 نائبا سنة 1982 في المجلس الشعبي الوطني ثان ، لترتفع مرة أخرى الى 2.40 % بتمثيل 7 نائبات من أصل 295 نائبا في مجلس شعبي وطني ثالث سنة 1987 .[2]
- المرحلة الثانية(1988–2000): شهدت هذه الفترة تراجع نسب التمثيل النسائي على مستوى الهيئات المنتخبة وصل حد اقصاءهن من الوظائف الانتخابية التشريعية خلال الفترة (1990–1994) ، ففي عام 1991 لم يتم انتخاب أية امرأة في الدور الأول من الانتخابات التشريعية رغم ترشح 76 امرأة لعضوية المجلس ، رغم انها انتخابات جاءت في وقت الانفتاح السياسي أين قبلت التعددية السياسية لأول مرة في الجزائر سنة 1989 و لم تعد جبهة التحرير المرشح

[1]- نذير عزوز ، بعد المصادقة على قانون الانتخابات البلدية . على الرابط التالي :https://www.elmassaa.tn ، تاريخ التصفح : 2017/05/01 على الساعة :01:08

[2]-سهام بن رحو ، **المرجع السابق** . ص53

الوحيد و يمكن تفسير ذلك بالوضع الأمني و ما عرفته الجزائر انذاك من بروز جبهة الانقاذ الاسلامية و غيرها من الاحزاب السياسية الاسلامية التي لا تحبذ تواجد المرأة في مواقع صنع القرار .[1]

و في سنة 1997 لم تتمكن سوى 12 نائبة من مجموع 380 نائبا (أي ما نسبته.2%) ، وهو ما كان عليه الحال في المرحلة السابقة ، أما فيما يخص مجلس الأمة الذي تم استحداثه سنة 1996 ، فلم يضم في أول سنة 1997 سوى 8 نساء من اصل 144 عضو (أي ما نسبته 5.6%) .[2]

- المرحلة الثالثة (2000-2012): شهدت هذه الفترة استقرار في نسب التمثيل النسائي و ارتفاعها الطفيف ، حيث سجلت 6.2% في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بمعدل 24 نائبة من مجموع 389 نائبا في المجلس الشعبي الوطني و نسبته 2.8% في مجلس الأمة بمعدل 4 نساء من أصل 144 عضوا سنة 2003 ، ليليه ارتفاع اخر في الانتخابات التشريعية الجزائرية التي جرت سنة 2007 ، بلغ نسبة 7.7% بمعدل 30 نائبة من مجموع 389 نائبا ، إلى جانب 5.1% من مجلس الأمة بمعدل 7 اعضاء من اصل 136 عضو سنة 2009 .[3]

و يضاف إلى ذلك ، تحقيق قفزة نوعية في الانتخابات التشريعية لسنة 2012 بوصول 146 نائبة –لأول مرة في الجزائر- للمجلس الشعبي الوطني من أصل 462 نائبا (أي بنسبة 31.6%) و هو ما يقارب ثلث أعضائه ، و هذا ما مكن الجزائر من احتلال المرتبة 28 عالميا و الأولى مغاربيا ، (وما كان ليتأتى لها لولا تطبيق نظام الكوتا النسائي) .[4] أما في العام الحالي (2017) فسجلت النتائج تراجعا بسبب التشكيلة الفسيفسائية للمجلس الشعبي الوطني ، فقد حصلت النساء على 121 مقعد.[5]

أما بالنسبة للمجالس المحلية فقد بلغ عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية سنة 1967 الى 20 امرأة ، و ارتفع عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية الولائية لسنة 1969 الى 45 امرأة. وبقي دور المرأة الجزائرية في المجالس المحلية لا يكاد يذكر طيلة فترة السبعينيات و الثمانينيات من القرن الماضي لكن و بعد الاصلاحات التي شهدتها الجزائر في مطلع التسعينيات ، شهد

[1]-فاطمة بودرهم ، المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الجزائرية ملخص أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي و اداري ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2010-2011 ، ص 262

[2]-Les Femmes dans les parlements Nationaux , sur le site :http://www.ipu.org/wmn-f/classif-arc.htm le 23/04/2017 . 18 :50

[3]-Les Femmes dansles parlements Nationaux ,Op.Cit.

[4]-كهينة جربال ، المرجع السابق .، **ص ص 129**

[5]-

تمثيل المرأة نوعا من الارتفاع ففي سنة 1997 ترشحت للمجالس البلدية 1281 امرأة فازت من بينهن 75 امرأة ، أما في المجالس الولائية فقد ترشحت 905 امرأة لم تفز سوى 62 امرأة .

أما في سنة 2002 فقد ترشحت للمجالس البلدية 3679 امرأة لم تفز سوى 147 امرأة ، و للمجالس الولائية ترشحت 2684 امرأة لم تفز سوى 113 امرأة . أما فيما يخص سنة 2007 فقد فازت في المجالس الشعبية الولائية 129 امرأة و 103 امرأة في المجالس البلدية .[1]

لكن سرعان ما تم استدراك ذلك في الانتخابات لسنة 2012 حيث عرفت النتائج قفزة نوعية بلغت 26.7% في المجالس الشعبية الولائية و 16.5% في المجالس الشعبية البلدية (نظرا لاعتماد الجزائر على نظام الكوتا) .[2]

أما فيما يخص مواقع صنع القرار فلم تحظ أي امرأة بالمشاركة في الحكومات التسع الأولى منذ الاستقلال (سنة 1962) ، ودام ذلك الى غاية سنة 1984 ، حيث تم تعيين أول امرأة جزائرية وزيرة ويتعلق الأمر بالسيدة "زهور الونيسي" و نائب وزيرة السيدة "ليلى الطيب" ، و منذ هذه الفترة تراوح عدد الوزيرات بين وزيرة و وزيرتين في معظم الحكومات الجزائرية المتعاقبة الى غاية سنة 2002 تمكنت 5 نساء من دخول الحكومة تم تقلص العدد الى 4 وزيرات في 2004 ثم الى 3 سنة 2009 . وخلال التعديل الدستوري لسنة 2013 ارتفع مرة اخرى عدد الوزيرات الى 4 ، و بلغ عددهن 7 وزيرات في حكومة 2014 (تعد الأولى من نوعها في الجزائر) [3] لينخفض بعدها عدد الوزيرات الى 4 في سنة 2015 ، و 5 وزيرات في 2016 .[4]

أما فيما يخص التمثيل النسائي في **البرلمان التونسي** بغرفتيه فقد شهد تطورا تدريجيا من 0% سنة 1956 الى 30.87% سنة 2014 ، وفقا لثلاث مراحل اساسية هي كالتالي :

- **المرحلة الأولى (1956–1979)**: عرفت نسب التمثيل النسائي تذبذبا و ارتفاعا طفيفا ، حيث بلغت 1.1% بتمثيل نائبة من أصل 90 نائبا في سنتي 1946 ثم 1959 ثم ارتفعت الى 4% بتمثيل 4 نائبات من أصل 101

[1]-نعيمة سمينة ، دور المرأة المغاربية في التنمية المحلية و علاقاتها بالحكم المحلي ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، تخصص ادارة الجامعات المحلية و الاقليمية ، جامعة ورقلة . ص 60

[2]- Conférence internationale sur la participation effective et durable des femmes dans les assemblées élues, Alger ;sur le site http://www.senat.fr,02/05/2017 ; 21.02

[3]-كهينة جربال ، المرجع السابق ، ص 140

[4]-بارة سمير ، المرجع السابق ، ص 4

نائبا سنة 69 لتتقلص سنة 1974 الى 2.7% بتمثيل 3 نائبات من أصل 112 نائبا ، و استمرت على ذلك سنة 1979 بنسبة 1.7% بتمثيل نائبتين من أصل 121 نائبا .[1]

- **المرحلة الثانية (1981–2000)**: لوحظ أنه بالرغم من انبعاث التعددية السياسية المحتشمة و التمثيل التعددي المقيد في تونس سنة 1981 ، إلا أن التمثيل النسائي بقي مخصصا لعضوات الحزب الحاكم أو النساء المدعمات من قبله ، و لم تتمكن أية امرأة خارجة أو غير منخرطة في الاتحاد الوطني للمرأة التونسية من الفوز في الانتخابات ، و هذا ما تؤكد عليه النسب التالية : ففي سنة 1981 بلغت نسبة 5.1% بتمثيل 7 نائبات من أصل 136 نائبا ، لترتفع قليلا سنة 1986 الى 5.6% بتمثيل 7 نائبات من أصل 125 نائبا ، ثم تقلصت سنة 1989 الى 6 نائبات من أصل 141 نائبا أي ما نسبته 4.3% و استمرت على ذلك سنة 1989 بنسبة 4.5% بتمثيل 6 نائبات من أصل 144 نائبا في سنة 1994 تم تغيير الأوضاع بمناسبة الانتخابات ، بعد أن تم تعديل القانون الانتخابي سنة 1993 و تغيير نظام الاقتراع بالأغلبية الى مختلط . ومنذ تلك الفترة أصبح بإمكان التونسيات غير المنخرطات في الاتحاد الوطني للمرأة التونسية أو غير المنخرطات في الحزب الحاكم الدخول الى مجلس النواب ، و هذا ما فسرته نتائج الانتخابات التشريعية بداية من سنة 1997 التي أسفرت عن تمثيل 12 نائبة من أصل 163 نائبا (أي ما نسبته 7.4%) ثم ارتفعت سنة 1999 إلى 21 نائبة من أصل 182 نائبا أي ما نسبته 11.5% .[2]
- **المرحلة الثالثة (2000–2014)** : شهدت نسب التمثيل ارتفاعا نسبيا منذ بداية الألفية الجديدة ، أدى الى تصنيف تونس من بين الدول الرائدة في مجال تفعيل تمكين المرأة من مجمل حقوقها السياسية ، حيث بلغت نسبة التمثيل النسائي 22.8% سنة 2004 بتمثيل 43 نائبة من أصل 189 نائبا الى جانب 13.4% في مجلس المستشارين بتمثيل 15 مستشارة من أصل 112 مستشارا لترتفع مرة اخرى سنة 2009 الى 26.6% بتمثيل 59 نائبة من أصل

[1]- حفيظة شقير ، التمكين السياسي للمرأة في تونس ، المنتدى الديموقراطي الأول للمرأة العربية : التمكين السياسي للنساء خطوة ضرورية نحو الاصلاح السياسي في الوطن العربي . صنعاء :11 ديسمبر 2004 ، ص 40-42

[2]-حفيظة شقير ، الحالة التونسية في الأداء البرلماني للمرأة العربية : دراسة حالات مصر و سوريا و تونس . بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 127-129

214 نائبا في مجلس النواب ، 15.2% في مجلس المستشارين في نفس السنة بتمثيل 17 مستشارة من أصل 112 مستشارا و هذا بفضل نظام الكوتا النسائي .[1]

أكدت السلطات التونسية بعد الثورة (الربيع العربي) على التزامها بحماية حقوق المرأة و العمل على تحقيق مبدأ التناصف بينها و بين الرجل ، و اختارت في الانتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت عام 2011 نظام القوائم النسبية .

شاركت المرأة التونسية في الحياة السياسية و في المرحلة الانتخابية بشكل كبير ، و قد بلغت نسبة النساء الناخبات المسجلات 46% . أما نسبة المترشحات على القائمات فقد بلغت 48% ، لكن رغم تقارب نسبة المرشحات من المرشحين فان النساء شغلن فقط 27% من المقاعد البرلمانية ، اي في حدود الربع في حكومة "**الترويكا**"

أما في انتخابات 2014 بلغت نسبة النساء المسجلات في الانتخابات أكثر من 50% ، فيما بلغ عدد المترشحات حوالي 47% ، فقط منهن ترأسن قائمات انتخابية . كما شاركت تونسية واحدة فقط 26 مترشحا في السياق نحو فصر قرطاج .[2]

فقد أسفرت نتائج مجلس الشعب عن نسبة 30.87% من المقاعد للنساء حيث فزن ب 67 مقعدا من بين 217 مقعد و هي نسبة خولت الى تونس الارتقاء الى المرتبة 39 دوليا ...[3]

سجلت **المرأة التونسية في الاستحقاقات المحلية** منذ السنوات الأولى للاستقلال ، فكانت أول انتخابات شاركت فيها بعدما وقع اقصاؤها من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي هي الانتخابات البلدية الأولى بتاريخ مارس 1957 ، ففي سنة 1959 بلغ عدد المستشارات 10 ثم ارتفع إلى 19 مستشارة سنة 1960، و في 1963 لم يتم انتخاب و لا أية امرأة ، ثم عاد مرة أخرى ل 10 مستشارات سنة 1966 ، ثم تقلص إلى 8 مستشارات سنة 1969 ، و بعد هذه الفترة شهد التمثيل النسائي زيادة مستمرة بسبب اتجاه الدولة آنذاك نحو إقرار التعددية السياسية ، ففي سنة 1972 تضاعف العدد ثلاث مرات بتمثيل 23 مستشارة أي ما نسبته 14% ، و بلغ 117 مستشارة سنة 1975 ثم 129 مستشارة سنة 1980 ، ليتضاعف حوالي ثلاث مرات سنة 1985 إلى 677 مستشارة أي ما نسبته 16.55% ليصل إلى 853 مستشارة في انتخابات 2000 أي ما نسبته

[1]-Les Femmes dans les parlements Nationaux,Op.cite

[2]-عادل البريمجي ، وضعية المرأة في البلدان النامية ، تونس : المنتدى الاجتماعي العالمي . 2015 مداخلة بعنوان : مبدأ التناصف لم ينصف التونسيات ، على الرابط التالي
http://essahafa.tn/index.php?id=131&tx_ttnews%5Bpointer%5D=177&tx_ttnews%5Btt_news%5D=67955&tx_ttnews%5BbackPid%5D=130&cHash=04f392ce6a ، 2017/05/07 ، 21.44

[3]-حفيظة شقير ،التمكين السياسي . المرجع السابق ، ص 44

20.6% و 800 مستشارة سنة 2005 أي ما نسبته 26% [1] ، و 1072 مستشارة سنة 2010 أي ما نسبته 32.8% [2].

أما فيما يخص **المرأة التونسية في مواقع صنع القرار** فلم تحظى أي امرأة تونسية بالمشاركة في الحكومات الأولى منذ الاستقلال سنة 1956 ، إلى غاية 1983 حيث عين رئيس الجمهورية وزيرة مكلفة بوزارة المرأة و العائلة ، لكن لم تدم هذه الأخيرة أكثر من ثلاث سنوات حيث حذفها سنة 1986 ، و بعد هذه الفترة لم تحظى أي امرأة بهذا المنصب الى غاية سنة 2001 حيث تم تعيين وزيرتين من بين 29 وزيرا و 3 كاتبات دولة من بين 25 كاتب دولة .[3]

بعد التعديل الوزاري لسنة 2004 وجدت 7 نساء من بين 47 عضوا في الحكومة ، ثم تقلصت في سنة 2009 الى 6 نساء من بين 47 عضوا ، و وزيرة واحدة من بين 30 وزيرا و 5 كاتبات دولة من بين 17 كاتب دولة أي بنسبة 12.8% من أعضاء الحكومة و 12 % من دواوين الوزارات .[4]

و استمر ضعف تواجد المرأة في الجهاز الحكومي حتى بعد الثورة ، حيث لم تتمكن سوى امرأتين من ولوج الحكومة المؤقتة (وزيرة و كاتبة دولة)

أما بعد الثورة فقد تقلدت المرأة 8 مناصب بين وزارات و كتاب دولة في الحكومة الجديدة لسنة 2014

نستخلص من خلال ما سبق ، أنه رغم الحضور الكمي المتزايد للمرأة الجزائرية و التونسية على حد سواء في المجالس المنتخبة و مواقع صنع القرار إلا أنه لا زال ضعيفا و لايزال دون المستوى رغم تبنيها لنظام الكوتا النسائي و التناصف ، فقد بقي حضورها ضئيلا و محدودا ، لا يرافقه حضور نوعي أو أي مشاركة فعالة للمرأة في المناصب القيادية و الحياة السياسية بصفة عامة ، هذا ما ينطبق أيضا على حضورها في الأحزاب .

[1]-Mustapha Sehimi le RCD toujours majoritaire ;Journal Maroc international , N°652, du 13 au 16 mai 2005, P25
[2]-منظمة المرأة العربية ، المرأة العربية مؤشرات و أرقام ، على الموقع :
http://gis.arabwomen.org/viewall,countries.aspx,22/05/2017 , 21.06
[3]-كهينة جربال ، المرجع السابق ، ص 136
[4]-الجمهورية التونسية ، التقرير الوطني بيجين +15 ، اعداد وزارة شؤون المرأة و الأسرة و الطفولة و المسنين .2009 ، ص13

المبحث الثالث : معوقات و رهانات التمكين السياسي لكلا البلدين

قضية تمثيل المرأة وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي مازالت منقوصة بشكل ملحوظ و ذلك بسبب الواقع الاجتماعي السائد ورسوخ النظرة الدونية للمرأة ، و تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع ، ومن أجل ضمان وتعزيز تواجد المرأة في العملية السياسية في المجتمع يجب تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب والحركات المسلحة والمنظومات الاجتماعية المختلفة وفي هذا المبحث سنتطرق الى المعوقات التي تحد من تمكين المرأة سياسيا و و الرهانات التي لابد توفرها للرفع من مكانة المرأة و تمكينها سياسيا .

أولا : المعوقات

لقد حصلت المرأة التونسية و الجزائرية على حقوقها السياسية بعد الاستقلال مباشرة, إلا أن إقرار هذه الحقوق لم يواكبه اقبال ملموس من جانبها على المشاركة في الحياة السياسية, لاعتبارات تتعلق بالقيم والتقاليد السائدة في المجتمع وظروف المرأة الاقتصادية والاجتماعية. و فيما يلي سيتم توضيح تلك المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة والتي تعتبر بمثابة المحددات الأساسية للمشاركة السياسية للمرأة و تمكينها وهي :[1]

- الموروث الثقافي والثقافة السائدة :

حيث تعمل الثقافة السائدة في المجتمع على التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص وأن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص بينما إدارة الدولة أي العمل العام جزء أصيل من اختصاص الرجل .أيضا تكرس الثقافة السائدة النظرية السلبية للعمل بالسياسة باعتباره مجرد كلام وتضيع للوقت و من ثم هناك رفض الدور السياسي للمرأة كمرشحة

- **ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة**

[1]-مي محي عجلان ، **دور المرأة في الحياة السياسية** . بيروت : مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط ، على الرابط : http://www.beirutme.com/?p=15871 ، 2017/05/06 ، 01:14

لا تحمل الأحزاب الجزائرية و التونسية التقدير الكافى لدور المرأة وإمكانياتها في العمل السياسى,بل والغالبية منها تتبنى مفهوما مغلوطا يقتصر على المشاركة الشكلية للمرأة . يتضح موقف الاحزاب ليس فقط من خلال التمثيل في الهيئات العليا والترشيح الانتخابات بل وعلي المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسيا.

- **وسائل التعليم والتثقيف و الاعلام**

إن معظم وسائل التعليم والتثقيف و الاعلام غالبا ما تسهم اسهاما كبيرا في حث المراة على المشاركة السياسية . هذا بالاضافة الي أن المستوى التعليمي لا يعمل بالصورة الكافية على تأهيل المرأة للدخول لميدان العمل السياسي فمازال المستوى التعليمي للمرأة منخفضاً وثقافتها محدودة والمامها بالقوانين دون المستوى المطلوب .

- **التحول الاقتصادي والعوامل الاقتصادية**

اسفر التحول الاقتصادي و الاتجاه نحو السوق المفتوح والخصخصة الى انتشار البطالة عامة وتزايدها بين النساء على وجه التحديد , حيث دفعت الخصخصة النساء الى المعاش المبكر وتوقف الهيئات الحكومية في تعيين الاجيال الجديدة مما جعل النساء تفكر في وسيلة لكسب العيش أكثر من المساهمة في التحكم في قرارات توزيع هذا العيش . بل وانشغال الكثير منهن بكسب العيش أدى الى احجماهن عن المشاركة فى الانتخاب والتصويت

- **قلة مؤسسات المجتمع المدنى الفاعلة في مجال دعم المشاركة السياسية للمرأة**

مع زيادة و أهمية الجهود التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني إلا أنها تظل محدودة بمحدودية إمكانياتها . وحتى ما تتولاه هذه المؤسسات من مشروعات تنموية ممّولة من هيئات دولية ومحلية يهدف الى تنمية المشاركة السياسية للمرأة المصرية بشكل كمى

- **المرأة المرشحة ذاتها**

فالمرأة المرشحة ذاتها مسئولة عن المعوقات فأحيانا تكون طبيعة القضايا التي تتبناها المرأة المرشحة مسئولة عن عدم نجاحها. لكن السبب الأوسع انتشارا فى اخفاق بعض المرشحات هو قدرتهن الاتصالية المحدودة وارتباطهن ببيئة اقتصادية واجتماعية تقتصر على الطبقة الاجتماعية التى تنتمين اليها .

- **القوامة والولاية:**

- في الآية 34 من سورة النساء نقرأ قول الحق سبحانه: "الرجال قوّامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم"، وسألفت انتباهكم إلى أمرين في هذه الآية هما:
- – الأمر الأول أن سياق الآية يدل على أن القوامة قاعدة عامة في نطاق أية أسرة بشرية ، حتى في المجتمعات غير المسلمة ، وهذه القوامة معللة بالتفاضل المتبادل بين الرجال و النساء ، وبإنفاق الرجال على شؤون الأسرة ، وليس في السياق ما يتضمن دلالة على أن الآية حكم ملزم بالأمر والنهي.
- – الأمر الثاني أن قوامة الرجال على النساء قاعدة عامة في علاقات الأسرة ، وحالة خاصة بها، إذ لا قوامة للرجال على غير نساء أسرته حتى وإن كانت صلة القرابة مشتركة ، فلا قوامة للأخ على زوج أخيه، إلا بتفويض منه مبرر بغيابه عن البيت.
- فإذا توقفنا عند هذه الدلالة في الآية ، وبحثنا بعدها عن العلاقة التي تنشأ بين ذكر وأنثى بفعل إيمانهما بدين الإسلام ، لوجدنا أن الإيمان يقيم بين الذكور والإناث علاقة مؤسسة على الولاء والولاية بين المؤمنين والمؤمنات. تدبر معي بيان هذا بالآيتين 71 ، 72 من سورة التوبة: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيزٌ حكيم. وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنَّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم".
- والذين خرجوا بالقوامة من عموم دلالتها في تنظيم الأسرة البشرية وخصوص حدودها في شؤون البيت، أسقطوا ولاية الإيمان ليس بين النساء والرجال فحسب، بل بين الرجال الذين احتكروا حق الولاية في السلطة والسلطان دون أساس من الولاء بينهم على قيم الإيمان .[1]

ثانيا : الرهانات

على السلطات المسؤولة أخذ التدابير و مواصلة الجهود قصد فهم أعمق للبناء الاجتماعي والثقافي للعلاقات بين الجنسين في الحياة الخاصة والعامة ومزيد اعتماد سياسات إصلاحية تضمن المساواة بين الفئات الرجالية والنسائية ك: [2]

[1]- سميرة النصاري ، **مداخلة بعنوان معوقات المشاركة السياسية للمرأة في العالم الاسلامي** ، الملتقى الديمقراطي النساء و السياسة أيام 14-23 . عدن ،ص ص(177-178)

[2]- زموري ليندة و بهاز حسين ، اليوم الدراسي حول الاصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر و اشكالية الاستقرار .يوم 24 أفريل 2012 قسم العلوم السياسية ، ص 12

- ✓ إلتزام المؤسسات التربوية بالمساواة بين الجنسين في كل الأنشطة المنجزة .
- ✓ العمل على الرفع من عدد النساء في مناصب القرار بالمؤسسات العليا.
- ✓ إشراك الفئات النسائية والرجالية الفعلي في صياغة البرامج والمشاريع التنموية وتنفيذها وتقييمها والسهر على احترام الاختلاط بين الجنسين في كل التظاهرات المنظمة.
- ✓ تطوير القدرات النسائية في التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار وتحديد الأولويات والتفاوض... عند تدخل البرامج والمشاريع التنموية.
- ✓ دعم القيادات النسائية في مناطق تدخل البرامج والمشاريع التنموية.
- ✓ مزيد من التغطيات لأنشطة المرأة في الحياة العامة والقيادات النسائية من قبل وسائل الإعلام.
- ✓ تمكين المرأة من التعبير عن مواقفها من الأحداث والمستجدات الوطنية والدولية في وسائل الإعلام .
- ✓ تشجيع التدريب الموجه لفائدة الفئات النسائية في مجال المشاركة في الحياة العامة.
- ✓ تحسيس الفئات الرجالية بحق المرأة في المشاركة في الحياة العامة وبضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين.
- ✓ المزيد من البحوث والإحصاءات االخاصة بالمرأة .
- ✓ توفير المعلومات حول تطور مشاركة المرأة في الحياة العامة في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.
- ✓ تحليل مسارات القيادات النسائية والكشف عن خصوصيات التسيير النسائي وإضافاته.
- ✓ مزيد الإلمام بالصعوبات المواجهة من قبل المرأة في المشاركة في الحياة العامة في المستويات الوطنية و الجهوية والمحلية.

لقد أوجدت حكومات الدول المدروسة مجموعة من الضمانات يمكن من خلالها التفاؤل بمستقبل تمكين النساء فيها ؛ نعددها فيما يلي[1]:

- ✓ الضمانات القانونية : كما تم الإشارة سلفا أن هذه الدول صادقت على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة ، وأكدت استعدادها على تفعيل سياسات تمكين المرأة ، من خلال ما تضمنتها دساتيرها ، غير أنها لا زالت في حاجة إلى تفعيل تلك الحقوق التي كرستها دستوريا

[1]-بارة سمير ، المرجع السابق ،ص ص(12-14)

- ✓ ضمانات تعيين المرأة في مراكز صنع القرار : ففي ظل الحكومات المغاربية رفع شعار تمكين المرأة وتعزيز حظوظ مشاركتها يتم إقصاءها في مراكز صنع القرار ، بداية بضعف تواجدها في الحكومات ، مما يستوجب عليها رفع التحدي وتعزيز ضمان تواجد المرأة في مركز صنع القرار ، وفق ما نصت عليه دساتير تلك الدول ، كضمان لتمكين المرأة من التمتع بحقوقها كمواطنة.
- ✓ تدعيم مشاركة ومكانة المرأة في المنظمات و الجمعيات : إذ يبدو جليا من خلال الإحصائيات المرصودة سلفا ضعف مشاركة النساء في هذا المجال ، على الرغم من أنه يعد أحد الركائز الأساسية في تمكين المرأة ، استنادا لاعتبارين : يتمثل الأول في كونها آلية فعالة للدفاع عن حقوقها، أما الثاني فهو يعد مجالا خصبا لتدريب النساء على تولي المسؤوليات ، وأداء المهام ، والمشاركة الفعالة ، ومن ثمة يتوجب على الدول المغاربية مراجعة القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية للجمعيات و النقابات ، بحثا عن مكانة للنساء في مواقع القرار التابعة لها . وتتبع تطور إحصائيات تواجد المرأة في هذه الجمعيات، لا سيما النقابات العمالية نظرا لتطور أعداد النساء العاملات في هذه الدول، مما سيسمح لهن بالدفاع عن قضاياهن .
- ✓ إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن منظومة التعليم في مختلف أطواره ومستوياته ، وهذا من أجل تعزيز ثقافة الجندرة عند كل الفئات ، ومختلف المستويات ، و تنمية وعيهم بضرورة تفعيل مشاركة المرأة ، بما يضمن خلق بيئة اجتماعية ثقافية تؤمن بدور المرأة في المجتمع ، واستحالة تطور المجتمعات من دون إشراكها بفعالية في هذه العملية.
- ✓ تخصيص ميزانية لترقية قضايا المرأة : وهو ما سيسمح للحكومات المغاربية من الوقوف بشكل مباشر على قضايا النساء ، والتمكن من تمويل برامج النهوض بها في كل المجالات و الميادين ، و يظهر هذا الضمان من خلال إعتماد الدول المدروسة على تشكيل وزارات خاصة بشؤون المرأة .
- ✓ الوقوف عند المعيقات الثقافية الاجتماعية وتحديد سبل تخطيها: وذلك من خلال وضع برامج لتصحيح صورة المرأة وكسر القوالب الاجتماعية النمطية في جميع الأوساط المجتمعية والمهنية ، وذلك بالشراكة مع وسائل الإعلام ، ومؤسسات المجتمع المدني ، سعيا إلى مشاركة فعالة تسهم في غرس مبادئ المواطنة و تفعيل قيم التسامح والتضامن في الهوية الثقافية – الاجتماعية

- ✓ تصحيح التوجهات ذات المرجعيات الدينية المتطرفة ، المناهضة لتمكين المرأة ، والاحتكام للاعتدال الديني ، الذي نصت عليه الشرائع السماوية ، والتي كرمت المرأة ، ورفعت من شأنها، فذكرت لنا بطولات جمة لنساء عدة ، على نحو ما جاء عن إمرأة فرعون ، وزوجة سيدنا موسى عليه السلام ، و السيدة مريم ، و السيدة خديجة.
- ✓ زيادة تمكين المرأة المقاولاتية لتمويل قضايا المرأة: لا شك من الأدوار التي اضطلعت بها النساء في مجالي التعليم والصحة ، أكسبهن ثقة في قدرتهن على المساهمة بأكثر من ذلك و بفعالية، كما ساهمت هذه المشاركة في تغير صورة المجتمع لأدوار المرأة وقدرتها على المساهمة في عملية تنمية مجتمعاتها في القوانين العضوية والخاصة التي يجب أن تستجيب لما جاء في الدستور،مختلف المجالات ، ولذلك فإن تمكين النساء في مجال المقاولاتية سيساعد النساء على مباشرة المشاركة في عملية التنمية ، و الوقوف على تمويل قضاياهن ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تنمية الوعي النسوي بأهمية ولوج المرأة لمجال المقاولاتية ، وتكييف النصوص القانونية في هذا الاطار بما يسمح للنساء بإنشاء مؤسسات، وتعزيز الفرص لا سيما ما يتعلق بالقروض البنكية.
- ✓ سياسات التمييز الإيجابي عبر تبني نظام الحصص الانتخابية النسائية : إذ اتجهت الدول المغاربية إلى فرض قوانين الحصص الانتخابية بنسب متفاوتة، حتى تتمكن النساء من الحصول على فرص أكبر للتواجد في المجالس المنتخبة ، وهي آلية فعالة لإقحام النساء في العمل السياسي ، وإن على مستوى عددي ، فإن ذلك كسر عصمة الرجل لهذا المجال ، وفتحت المجال للمرأة لإبراز قدراتها ، مما ينبأ بضرورة تعميم استخدام هذه الآلية في كل المجالات حتى تتمكن المرأة من أخذ فرصها تساويا مع الرجل ، غير أنه يستوجب أن لا يتواصل العمل وفق سياسات التمييز الايجابي بشكل دائم، بل يجب أن يقتصر على مرحلة زمنية محددة تمكن النساء من النهوض بقضاياهن ، وتجاوز معوقات البيئة الإجتماعية الثقافية.

و قد قدم الدكتور بارة سمير سيناريوهات لتمكين المرأة المغاربية : في هذا الصدد يمكن بناء ثلاث سيناريوهات ؛ وهي :[1]

1) **السيناريو المستقر** :ويتمثل في بقاء حالة تمكين النساء في المغرب- الجزائر- تونس على ما هي عليه، وذلك من خلال الاكتفاء بما نصت عليه دساتير هذه الدول من حقوق تمكينية، دون أن تجد تلك الحقوق سبيلها لأن يتمتع بها ممارساتيا ، بسبب تواصل غياب البيئة المناسبة لتحقيق ذلك، ما يعني المساس بمواطنة النساء ، وهذا قد يؤثر على أدوارهن حتى التقليدية بشكل ملحوظ.

2) **السيناريو المتفائل** :في ظله يتم استثمار النساء من خلال إشراكهن في عملية التنمية، وتعزيز مبدأ المواطنة لهن، وذلك عبر مواصلة الإصلاحات التي باشرتها الدول المغاربية في مجال تمكين النساء، وتجسيدها على أرض الواقع، وتمتع النساء بكامل حقوقهن، ومشاركتهن في عملية التنمية، والتوجه أكثر نحو التمثيل الموضوعي لهن، من خلال تحول الصورة الذهنية النمطية التي رسختها مجتمعاتها التقليدية، إلى الصورة الحديثة المرتبطة بإيمان المجتمع بقدرة المرأة على المشاركة بفعالية في تنمية مجتمعها، إلى جانب نظيرها الرجل، وهو السيناريو المحتمل الوقوع، بسبب النجاحات التي حققتها النساء في جميع المجالات التي ولجتها، مما يعني زيادة ثقتهن بقدراتهن، وثقة المجتمع بهن، كما أن لوسائط الاتصال الالكترونية دور كبير في تحقيق هذا السيناريو، من خلال عولمة نجاحات النساء في العالم، وتدويل قضاياهن مما سيحرج الحكومات المغاربية نحو إصلاحات أعمق.

3) **السيناريو المتشائم** :ونعني به تراجع مشاركة النساء في عملية التنمية في الدول المغاربية، دون المساس بالنصوص القانونية، التي تتحول إلى ستار شكلي تتمنع به هذه الدول من متابعات المنظمات الحقوقية، وتحقق ذلك مرتبط بالنزعة الذكورية التي تميز مجتمعات هذه الدول

[1]- بارة سمير ، المرجع السابق ، ص 14

تحتاج مشاركة المرأة السياسية بصفة خاصة إلى مزيد من النضال و العمل من أجل رفع مستوى تمكينها خاصة في الدول العربية التي عرفت بعض المحاولات محتشمة لتواجد المرأة في مراكز صنع القرار لكنها لا تزال بعيدة عن المراكز الاستراتيجية و الوزارات ذات السيادة فلا تزال توكل لها المهام و المناصب القريبة من مواضيع الأسرة و كأنه امتداد طبيعي لها . إذن النضال يجب أن يكون على مستوى غرس ثقافة سياسية جديدة توكل للمرأة مهام تعادل في مهامها مستويات الرجال ، وما الكوتا إلى خطوة أولى في مرحلة الإصلاحات فالمرأة بحاجة إلى إثبات نفسها داخل النظام السياسي أو في مراكز صنع القرار و في تنظيمات الحزبية بدون شروط و نسب مفروضة على الأحزاب السياسية ليكون تواجد ذاتي نابع من الأحقية ، الأهمية و القدرات ،و من أهم التوصيات التي نقترحها :

- ✓ ضرورة وضع برامج تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الجزائري فتكن بذلك أسس هذه البرامج مقبولة من قبل النساء على مستوى القيم والمصالح التي تنسجم مع قناعتهن .
- ✓ التأكيد على الإرادة السياسية في فتح الأفاق وتذليل العقبات أمام مشاركة المرأة السياسية .
- ✓ التأكيد على أهمية دور الآليات الوطنية المؤسساتية في زيادة مشاركة المرأة السياسية وتحسين أدائها .
- ✓ التمسك بالخيار الديمقراطي باعتباره الإطار الأكثر ملائمة لضمان مشاركة المرأة في السياسي .
- ✓ دعم مشاركة المرأة في السياسية عن طريق مشاركتها في الأحزاب والتنظيمات الجمعوية .
- ✓ من الضروري أن تكون المرأة ضمن الحراك السياسي للدولة لأن المرأة تعتبر نصف المجتمع
- ✓ ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية لأنه ليس الرجل وحده يمكنه المشاركة فالمرأة هي نصف المجتمع
- ✓ يجب أن تتمكن النساء من تنظيم أنفسهن مع غيرهن من النساء من أجل تحقيق أهداف مشتركة
- ✓ يجب إشراك المرأة في جميع عمليات إقرار السياسيات وصنع القرار في جميع جوانب الحياة السياسية الاقتصادية والثقافية بصفتها صانعة قرار ومشاركة ومستفيدة ومواطنة
- ✓ الالتزام الفعلي والتطبيقي لمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون وقواعد الحكم الرشيد بما يؤدي إلى احترام فعلي لحق المرأة في المشاركة السياسية من التأثير الفعلي في إدارة الشأن العام
- ✓ توجيه الخطاب الإعلامي للتأثير في الرأي العام وصانعي القرار بما يعزز دور المرأة كمواطنة ويساهم في زيادة مشاركتها السياسية وإنجازاتها ويقدم صورة إيجابية غير نمطية عن دورها في الحياة العامة .

الخاتمة

الخاتمة :

ان المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة ليس فقط من حقوق الانسان بل ضروريان لتحقيق التنمية ، فالمشاركة السياسية للمرأة أمر ضروري و من أساسيات الفعل الديمقراطي . بحيث هنالك اتفاقيات دولية تضمن حق المرأة في المشاركة في المجال السياسي ، و لكن اخراج هذا الحق من اطاره التدريجي الى الواقع المعاش يتطلب عملا دؤوبا على الأرض .اذ تمثل الأحزاب السياسية جانبا رئيسيا في مشاركة المرأة السياسية باعتبارها تقوم بتجنيد المرشحات للانتخابات و اختيارهم . حيث تعد المرأة شريكا لبلوغ أهداف التنمية و شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا بها و بالدور الذي تضطلع به داخل المجتمعات ، نظرا للاقتناع بأنه لا يمكن حدوث أي تحولات أو تقدم مجتمعي دون اشراك المرأة في جميع المجالات ، اذ تبقى قضية تمكين المرأة سياسيا جزاءا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الانسانية و تعبر عن مدى رقي و تقدم الدول .

ان الدولة الجزائرية و التونسية قطعتا أشواطا هامة على مستوى التشريعي لتمكين المرأة من المشاركة في الحقل السياسي و ذلك بتكريس مبادئ المساواة و المواطنة في الدستور ، و اقرار الحقوق السياسية دون تمييز بين الجنسين .

المؤشرات و الاحصائيات و الأرقام أجمعت على ضعف و تدني مستوى الممارسة السياسية للمرأة في كل من تونس و الجزائر و هذا راجع الى الموروث الثقافي في المجتمعات المغاربية الذي يستند الى الاعتبارات الدينية التي اعتبرت المرجعية الأساسية للثقافة السائدة و الهيمنة الذكورية التي سادت هذه المجتمعات . فاذن ان قضية تمكين المرأة على المستوى السياسي جزء أسياسي من عمليات الاصلاح بتجسيد جملة من الرهانات التي تحقق مستوى عالي من التنمية الانسانية

و منه نستنتج ان تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الإنسانية في الوطن العربي يتطلب مشاركة فعالة من طرف الرجل والمرأة على السواء في تدبير شؤون المجتمع. وفي حين أن الرجل استحوذ على أغلب مساحة التأثير في الأحداث ، فإن النهوض بنصف المجتمع الآخر ، يتطلب اعتماد آليات معينة لتمكين المرأة من تجاوز الصورة النمطية الموروثة من أزمنة ماضية والتي تشعرها بدونيتها وعدم أهليتها لتولي مناصب القيادة ، وتجسيد هذه الآليات يتطلب إرادة سياسية وقرارات قابلة للتنفيذ وليس عبارات إشادة بدور المرأة ومنجزاتها .

يعود سبب ضعف تمكين المرأة سياسيا الى الثقافة الأبوية السائدة في المجتمع و المعوقات الثقافية هي المصدر الرئيسي للسلوك المنتشر ومنه نستنتج أن تعترض العادات و التقاليد تمكين المرأة العربية و مشاركتها سياسيا .

ان الرفع من مستوى مشاركة المرأة السياسية لم يأتي بسهولة بل كان ناتجا عن صراع قوي و طويل جدا للمرأة . و منه نستنتج أن حركات التحرر مازال ضعيفة لتفعيل و تأكيد دور المرأة و جعلها قادرة على خوض المجال السياسي بفعالية .و ان الوسط الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع التونسي و الجزائري قائما على التمييز السلبي بين المرأة وبين الرجل لذلك كانت مشاركتها في المجال السياسي منخفضة .

ان تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الإنسانية في الوطن العربي يتطلب مشاركة فعالة من طرف والمرأة و منه نستنتج أن تمكين المرأة العربية سياسيا يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية الإنسانية .

يمكن حصر النتائج المتحصل عليها في :

- ✓ اشراك المرأة في المجالس المنتخبة و مواقع صنع القرار فرض من الخارج على هذه الدول من خلال الاتفاقيات الدولية .
- ✓ ضعف الوعي السياسي للمرأة ساهم بشكل كبير بشكل كبير في عدم حصولها على حقوقها .
- ✓ مازالت المرأة تعاني التعسف في المجتمعات العربية و التمييز .
- ✓ نظام الكوتا لا يحظى بالإجماع باعتقاد البعض أنه لا يتوافق مع دساتير الدول محل الدراسة (يقرون بأنه نظام غير ديمقراطي) لأن أغلب الدول التي اعتمدته لا ديمقراطية فيها .
- ✓ يعد الدين عاملا أساسيا للنمط السلوكي المنتشر على غرار العادات و التقاليد و العرف
- ✓ تحقيق مستوى عالي من التنمية مرتبط بمستوى تمكين المرأة بحيث يستحيل رفع مستوى التنمية اذا كانت المرأة تعاني تمكينها في الحقوق الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية .
- ✓ مازال الجنس الذكوري يستحوذ على أغلبية مساحة التأثير .

في الأخير نخلص الى أن التمكين السياسي يتطلب تفعيل و تجسيد الرهانات و توفير الشروط اللازمة للنهوض بالمرأة و أن تحقيق التنمية يتطلب مشاركة فعالة من الرجال و النساء و الزامية توفر الارادة السياسية الحقيقية للتغيير لدى النخب لأنه بدون تغييرات ديمقراطية سيكون من الصعب عليها المطالبة بحقوقها .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. باللغة العربية

1. يوسف صايغ ، التنمية **العصبية من التبعية إلى الاعتماد على الذات في الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992

2. هشام مصطفى الجمل ، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية** . الاسكندرية : دار الفكر الجامعي (د.ت.ن)

3. نادية حجاب و **آخرين، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**. بغداد: بيت الحكمة، 2001

4. مصطفى بابكر، **الإنتاجية وقياسها**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، 2007

5. محمد عدنان وديع، مفهوم **التنمية جسر التنمية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. 2002

6. –محمد شفيق ، **التنمية و المتغيرات الاقتصادية : قراءات في علم الاجتماعي الاقتصادي** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،1997

7. لطيفة محمد السالم، **المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008

8. قيس المؤمن (و اخرون) ، **التنمية الإدارية .عمان : دار زهرات ، 1997**

9. فؤاد عبد الكريم بن عبد العزيز ، **العدوان على المراة في المؤتمرات** . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2005

10. الغنوشي ، **المرأة بين القرآن و واقع المسلمين** . لندن : المركز المغاربي للبحوث و الترجمة ، ط3

11. عمر القراي، **الفكر الإسلامي وقضية المرأة** . الخرطوم: دار عزة ، 2007 .

12 عصام بن الشيخ ، **مقاربة الجندر و انعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية** . ألمانيا : دار نور ، 2016 .

13 عبي الطراح وغسان سو، **التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة**. بيروت : دار النهضة العربية ،2004

14 عبد العزيز برغوث ، **المنهج والتغيير الحضاري** ، الدوحة : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، 1955

15 عبد الرحمان العبوسي ، **الإسلام والتنمية البشرية** .الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، د.ت

16 عبد الخالق عبد الله. **العالم المعاصر والصراعات الدولية. الكويت** . (د.ب.ن) عالم المعرفة 1989

17 الطيب البكوش، محررا، **المشاركة السياسية للمرأة العربية تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة** تونس: منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، ، 2004

18 طلعت مصطفى السروجي ، **التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة** . مصر : المكتب الجامعي ، 2009

19 الطاهر لبيب ، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)

20 طارق السيد، **علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية .2007

21 صالح صالحي ، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد دراسة المفاهيم والاهداف والاولويات وتحليل الأركان والسياسات والمؤسسات** ، القاهرة : دار الفجر ،2006.

22 سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الأردن : درا الشروق، 2007

23 سعد طه. **علام**، التنمية والدولة، القاهرة: دار طيبة، ،2003

24 سعد طه علام وفريد أحمد عبد العال، **اقتصاديات التنمية البشرية**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2012

25 رياض عزيز هادي، **المشكلات السياسية في العالم**، بغداد: جامعة بغداد، ط 2، 1989

26 رضا أحمد، **معجم متن اللغة**. بيروت: دار مكتبة الحياة، 1960

27 خيري خليل الجميلي ، **التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2009

28 حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا اداريا بشريا**، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2009

29 حامد عمار ، **التنمية البشرية في الوطن العربي باهتمام المؤشرات الأوضاع** ، القاهرة ، الدار الجماهيرية ، 1992

30 جورج القصيفي، **التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون**، نقلا عن (محمد عابد الجابري واخرين، التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)

31 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، قانون رقم 16-01 ، المؤرخ في 26 جمادى الأول عام 1437 هـ الموافق لـ مارس سنة 2016 ، **يتضمن التعديل الدستوري** .**الجريدة الرسمية** .عدد 14 ، 7 مارس 2016

32 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية .الأمر رقم 07/97 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 هـ الموافق لـ 6 مارس سنة 1997 م ، **يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات** .الجريدة الرسمية العدد 12 ، 1997

33 جمال الدين بن مكرم ابن منظور ايو الفضل، **لسان العلاب**، ج14، ط3، بيروت دار إحياء التراث العربي، (و.ت.ن)

34 أماني قنديل ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008

35 إسماعيل صبري عبد الله **التنمية المستقلة : محاولة تحديد مفهوم مجهول** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987

36 أحمد شكري الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 . ص 136.

37 أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية الاجتماعية و حقوق الانسان** . (د.ب.ن) المكتب الجامعي الحديث ،2009

38 – رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، عمان: دار جلة ،2008

باللغة الاجنبية

39 Alain Dulus préface se Will Schutz, leadership et confiance développer le capital humain pour des organisations, performants dunod, Paris 2003.

40 Hélen VANDEVELLDE, la participation politique des femmes algerianes est-elle un mythe , Revue Algerienne des Sciences juridiques et politiques , V(XVII) N°4 ,décembre 1981 ,

المقالات

باللغة العربية

41 وحيدة بورغدة ، **المشاركة السياسية و التمكين السياسي للمرأة العربية حالة الجزائر** ، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 36 ، خريف 2012

42 موزة المالكي ، **مداخلة بعنوان :الكوتا النسائية بين القبول و الرفض ، موقع المرأة العربية و المشاركة السياسية** ، الاردن على الرابط:

43 محمد العفيف الجعيدي ، **المرأة في الدستور التونسي الجديد: حماية للمكتسبات وتوجه نحو تحقيق المساواة** . **على الرابط التالي :http://www.legal-agenda.com/article.php?id=659** ، تاريخ التصفح2017/05/01 على الساعة : 00:34

44 لطيفة حسين الكندري، وبدر محمد ملك، **تربية المرأة من منظور الشيخ محمد الغزالي**، مجلة العلوم التربوية لجامعة القاهرة، عدد 04، 2003،

45 عصام بن الشيخ ، **تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المتعددة للفرص و القيود** . مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة : عدد خاص ، افريل 2011

46 عبد القادر لشقر، **الانتخابات التشريعية المغربية 2007، أية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2009، ص146.

47 رجاء سلامة ، **الجندر في العالم العربيّ** . على الرابط التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23840 ، 2017/05/11 ، 23:38

48 جريدة الصباح ، نشر بتاريخ 2006/05/11 معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن www.siir online.or،

49 https://books.google.dz/books?id=L48YmU9cCcYC&pg=PA98&lpg=PA98 &dq= + تاريخ التصفح 2017/03/25 على الساعة 16ك46

50 _____ ، **القوانين البالية التي تطالب التونسيات بتغيرها** .على الرابط التالي : http://reseef22.com ، تاريخ التصفح: 2017/04/20 على الساعة : 20:41

باللغة الاجنبية

51 Les Femmes dans les parlements Nationaux , sur le site :http://www.ipu.org/wmn-f/classif-arc.htm le 23/04/2017

52 Conférence internationale sur la participation effective et durable des femmes dans les assemblées élues, Alger ;sur le site http://www.senat.fr,02/05/2017 ; 21.02

التقارير

باللغة العربية

53 . مركز المرأة العربية للتدريب، والبحوث، **المرأة العربية والإعلام دراسة تحليلية**، تونس، مطبعة تونس، قرطاج، 2006

54. تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، نيويورك ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،1993

56. تقرير التنمية البشرية 2003، ، نيويورك ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2003

الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، **قرار الدورة الرابعة و الستون : البند 114 من جدول الأعمال** ، جويلية 2010

57. تقرير التنمية البشرية لعامي 2008/2007 نيويورك ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2008-2007

58. منظمة المرأة العربية ، **عقد من الانجازات 2011/2001** ، القاهرة : منظمة المرأة العربية 2012

59. منظمة العفو الدولية ،**بيجين + 15:احقاق حقوق المرأة** ، رقم الوثيقة Act 77-005-2010

60. القطاع الأهلي، **التقرير الأصلي حول التنمية المستدامة تحضيرا لقمة الأرض الثانية في " جوهانسبورغ " في ورشة عمل القطاع الأهلي**، بيروت: منظمة اليونيسف، 2002

61. ودودة بودران ، **ورقة عمل حول جهود الدول العربية في تنفيذ إعلان ومناهج عمل مؤتمربيجين عام 1995، ونتائج الدورة الاستثنائية الـ23 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000 مقدمة في الدورة الـ49 وضع المراة بالأمم المتحدة**، نيويرك، 28 فبراير 11 مارس 2005

62. منظمة المرأة العربية ، **عقد من الإنجازات 2011/2001**، القاهرة : منظمة المراة العربية ، 2012

63. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات 24 الأمم المتحدة الإنمائية – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 نحو الحرية في الوطن العربي.

باللغة الاجنبية

64UNDP.Human development report 1990, New York : oxford University press 1990,

65 Mustapha Sehimi le RCD toujours majoritaire ;Journal Maroc international , N°652, du 13 au 16 mai 2005

الدراسات

66. مريبعي سوسن، **التنمية في الجزائر، الواقع والافاق**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2012-2013،)

67. لجنة الجنوب، **التحدي امام الجنوب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990

68. فرقاني فتيحة، المعرفة ودورها في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنبل شهادة الدكتوراه في التخصص تنظيم سياسي غداري، جامعة الجزائر 2016

69. كبداني سيدي احمد ، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية** .(أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير 2013)

70. فاطمة بودرهم ،**المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الجزائرية ملخص أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه** في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي و اداري ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2010-2011

71. بوزيد سايح ، **دور الحكم الرشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية :حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوزاه (جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2013)

72. بوحنية قوي ،"**إدارة الموارد البشرية في مؤسسة التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية" حالة الأستاذ الجامعي** ، (أطروحة دكتوراه، الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2007)

73.بوحنية قوي ، **تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات ، عمان** :مركز الكتاب الاكاديمين ، 2008

74.حفيظة شقير ، **الحالة التونسية في الأداء البرلماني للمرأة العربية : دراسة حالات مصر و سوريا و تونس** . بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005

75.نعيمة سمينة ، دور المرأة المغاربية في التنمية المحلية و علاقاتها بالحكم المحلي ، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، تخصص ادارة الجامعات المحلية و الاقليمية ، جامعة ورقلة

76.كمال التابعي، التنمية البشرية–دراسة حالة مصر : القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، (ب.ت)

77.سهام بن رحو، **المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس من الاستقلال إلى 2004** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص نظم سياسة ، جامعة السانيا وهران ،كلية الحقوق، 2006/ 2007

78.كهينة جربال ،**التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب و الممارسة (حالة الجزائر –تونس–المغرب)** ،(مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص : سياسات عامة جامعة مولود معمري تيزي وزو .)2015

79.حريزي زكريا ، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية** ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسيات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة باتنة ، 2010-2011)

80.مساريتي سليمة ، "**المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة** " جامعة سعد دحلب البليدة : مجلة الفكر ، العدد الثامن، 2015

81.عمار عباس و نصر الدين بن طيفور ، **توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الايجابي** . مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية .العدد ، الجزائر . 2013

82.وزارة شؤون المرأة و الأسرة و الطفولة و المسنين ، **المرأة و التنمية الجهوية في تونس .مقاربة التمكين** .تونس : وزارة شؤون المرأة و الأسرة و الطفولة و المسنين مركز البحوث و الدراسات و التوثيق و الاعلام حول المرأة ، 2004

الملتقيات و الندوات

83. نادر فرجاني، **مقابلة مع قناة الجزيرة** بتاريخ 07 أوت 2002

84. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم القانونية، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستديمة «**العالم الإسلامي والتنمية المستديمة: الخصوصيات والتحديات والالتزامات** " وثائق المؤتمر الأول لوزراء البيئة (جدة 10-2002/06/12) مقدمة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستديمة، جوهانسبورغ 26-2002/09/4،

85. يوسف قريشي والياس بن ساسي ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 10/09 مارس 2004

86. **الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث النساء والسياسة رؤى دينية – إشكاليات**. صنعاء : منتدى و حلول منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان ، النساء و السياسة رؤى دينية تنظيم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان 14 سبتمبر 2004م – صنعاء و 32ديسمبر2004 م – عدن

87. بارة سمير ، **التمكين السياسي للمرأة المغاربية و المواطنة بين الحق و الاليات مقارنة بين المغرب–الجزائر–تونس** .بيروت :المؤتمر الثالث للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية .يومي10-12مارس 2017

المراجع الالكترونية

1. **باللغة العربية**

88. نصر محمد عارف ،نفهوم التنمية . على الرابط التالي : <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp

89. جريدة الصباح ، نشر بتاريخ 2006/05/11 معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات واشنطن www.siir online.or، 202016/11/11 ، 22:28

90. –محمد بن سعيد ، **عندما يكون الانسان محور التنمية الشاملة** . على الموقع http://alwatan.com/details/19985 ، في 2017/04/28 على الساعة 16:05

91.مركز ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية ، **التمكين السياسي للمرأة المصرية هل الكوتا هي الحل** .

http://www.maatpeace.org/old/node/3148.htm تاريخ التصفح 2017/03/24 على

19:50

92. UNDP-[1]، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005**، الرابط

/http://www.un.org/ar/esa/ahdr ص189.

93.احمد ابراهيم خضر ، **دعوة الى النظر في حقيقة مفهوم الجندر** .موقع الدكتور

www.alukah.net/web/khedar/10862/53827 تاريخ التصفح 2017/03/21 ، على

18:22

94.رأفت صلاح الدين ، **المرأة بين الجندرة و التمكين**

www.Lahaonline.com/articles/view/17463.htm تاريخ التصفح : 2017/02/21 غلى

الساعة 18:18

95.مغاوري شلبي ، **المرأة العربية.. أجور نقدية أم تنمية حقيقية؟** ، على الرابط

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zon

e-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1177155820830> تاريخ التصفح

2017/02/28 على 21:06

96.المركز العربي لمصادر المعلومات **حول العنف ضد المرأة** ، على الرابط

/http://www.equalpowerlastingpeace.org/ar/resource: تاريخ التصفح 2017/04/22

على الساعة :22:58

97. Undp ، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005** .الرابط :/http://www.un.org/ar/esa/ahdr

98.عبلة أبو كامل، **قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية** ، على الرابط

http://www.aljazeera.net/programs/forwomenalone/2004/10/3/ 2017/04/28

، على الساعة 21:45

99.أحمد حسين، **أكبر نسبة طلاق عربية** . على الرابط : http://www.topsarabia.com . تاريخ التصفح

2017/04/28 ، 22:02

100. منظمة الأمم المتحدة ، **لمحة عامة** . على الرابط التالي : www.un.org/ar/sections/about-

un/overview/indea.html ، تاريخ التصفح 2017/04/15 على الساعة : 17:10

101. اماني قنديل ، **الجمعيات الاهلية و تعزيز المساواة بين الجنسين** . الموقع الالكتروني لمركز ابن خلدون

للدراسات الانسانية http://eicds.org/arabic/publicationsAR/csAR/05/june/six-

amani.htm> 24/ 2017/01 ، 23.07

102. محمد إبراهيم عايش، **الصحافة الإلكترونية تسيير على خطى الصحافة ألتقليدية في تكريس صورة المرأة،**

موقع المرأة العربية والإعلام، موقع المرأة العربية و الاعلام

103. http://www.arabwomanmedia.net/index.php?option=com_content&

task=view&id=146&Itemid=119> تاريخ التصفح 2016/09/02 ، على الساعة 14.48

104. أمين اليافعي ، دور وسائل الإعلام الجديد في مناصرة قضايا المرأة . على الرابط التالي :

105. https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=44295562243

7521&id=415786615154422 . تاريخ التصفح 2016/09/02 ، على الساعة 15.00

106. التناصف بين الرجل و المرأة مبدأ لارساء الممارسة الديمقراطية القومية .على الرابط التالي :

https://www.facebook.com/notes/avocat-daffaire/ بتاريخ 2017/04/30 ، على الساعة

20.00

107 نذير عزوز ، **بعد المصادقة على قانون الانتخابات البلدية** . على الرابط التالي :https://www.elmassaa.tn

، تاريخ التصفح : 2017/05/01 على الساعة :01:08

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي للتنمية الانسانية	08
المبحث الأول : المحددات المفاهيمية للتنمية الإنسانية	09
1. تعريف التنمية الإنسانية	11
2. الإطار المرجعي للتنمية الانسانية	12
3. التنمية الإنسانية والتنمية البشرية (الفرق)	17
المبحث الثاني: مقتضيات التنمية الإنسانية	18
1. مكونات التنمية الإنسانية	18
2. مميزات التنمية الإنسانية (السيمات)	20
3. أهداف التنمية الإنسانية	24
المبحث الثالث : مؤشرات قياس التنمية الإنسانية	26
1. تعريف مؤشر التنمية الإنسانية	26
2. قياس التنمية الإنسانية I.D.H	28
3. أساليب قياس التنمية البشرية ومؤشراتها	29
4. حساب مؤشر التنمية البشرية	32
الفصل الثاني : الجهود الدولية و العربية لتمكين المرأة سياسيا	38
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتمكين السياسي للمرأة	39
1. تعريف التمكين	39
2. تعريف التمكين السياسي للمرأة	42
3. نشأة و تطور تمكين المرأة سياسيا	43

المبحث الثاني : المقومات الأساسية لتمكين المرأة العربية	46
المبحث الثالث : الجهود الدولية و العربية للتمكين السياسي للمرأة	51
أولا – الجهود الدولية	51
1. المؤتمرات الدولية	54
2. منظمة الأمم المتحدة و أجهزتها	57
3. المواثيق الدولية	58
4. المنظمات الدولية	58
ثانيا – الجهود العربية	58
1. جامعة الدول العربية	58
2. المرأة العربية في المنظمات الحقوقية	60
المبحث الرابع : ترسيخ المشاركة السياسة للمرأة	62
الفصل الثالث : واقع التمكين السياسية للمرأة في كل من الجزائر و تونس	67
المبحث الأول : المرأة في النصوص القانونية	68
المرأة الجزائرية	68
المرأة التونسية	72
المبحث الثاني : استراتيجية النهوض بالمرأة و مشاركتها في الاستحقاقات الانتخابية في كل من الجزائر و تونس	74
1. الاستراتيجية المتبعة للنهوض بالمرأة سياسيا	74
2. المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية	78
المبحث الثالث : معوقات و رهانات التمكين السياسي لكلا البلدين	85
الخاتمة	96